مجلة تصدر عن:

شركة المدى

للصحافة والإعلام

الناشر / المدير العام

مصطفى الحمارنة
mustafa@al-sijill.com

نائب المدير العام
طارق قليلات

المدير المالي
سلام أبو كشك

المستشار القانوني
جهاد الشريف

العنوان

79 شارع وصفي التل (الغاردنز)
بناية دعسان - الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب. 4952
الرمز البريدي 11953
تلاع العلي، عمان

هاتف
00962 6 5536911
00962 6 5549797

فاكس
00962 6 5536991

البريد الالكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الالكتروني
www.al-sijill.com

**أربعة أسابيع** ص 4

أبرز أحداث آذار/مارس 2010 مغطاة بإيجاز وافٍ.

**قارئ/كاتب** ص 12

«وارد» مجلة **السجل**

**استطلاع المئة يوم الأكثر مشاركة سياسية هم الأكثر نقداً** ص 16

الخروج من المأزق المتكرر للحكومات يتمثل في إدماج المواطن في عملية صنع القرار.

**نايف الفايز: استنساخ تجربة النائب الخدمي في الحكومة** ص 18

النشمي وصاحب الأخلاق البدوية ما زال عاجزاً عن إيجاد حلول للواقع.

**الغد قادت الهجوم والرأي أسندته وانتهت المعركة بـ «بوسة لحى»** ص 22

التراشق اللفظي بين الصحافة المكتوبة والمواقع الإلكترونية أضاع فرصة مناقشة حرية الإعلام ومهنيته.

**قصص نجاح تحققها مدارس حكومية** ص 24

النتائج التي تحققت أثبتت أنه حتى في مدرسة حكومية يمكن القيام بالكثير إن توافرت الإرادة.

**هندام المعلم بين تصريحات بدران والواقع** ص 28

تقرير لـ**السجل** يناقش الأزمة الأخيرة لبدران نقدياً وموضوعياً.

**تقرير: الأردن «ضعيف جداً» في مجال النزاهة العامة** ص 30

دلال سلامة تكشف تشنج الحكومة في الرد على الانتقادات من الخارج.

**قطاع المعلمين المهمش يطالب بنقابة**
محمد الفضيلات ص 34

**المستور مجلة الفقراء المهشمين التي تشبههم**
دلال سلامة ص 36

**الغزازوة: التمييز طالهم رسمياً حتى في لون بطاقة الجسور والجهة المعنية بشؤونهم**
عمر كلاب ص 38

**الأحزاب الأردنية: إدارة أدوار على هامش الحياة السياسية**
حسين أبو رمّان ص 40

**المعاقون بين قوانين مجمّدة ومجتمع ينتقص من إنسانيتهم**
منال مطر ص 42

## برنامج أحزاب المعارضة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ص 66

◀ أحزاب المعارضة قدّمت ورقة للإصلاح الاقتصادي، واشتبكت إيجابياً مع رجائي المعشر.

## كل الأطفال مبدعون لكن الفرص والتدريب يخلقان المميّزين

ص 74

◀ مدير **يوسي ماس –الأردن** تحدث لـ**السّجل** عن دور مؤسسته في تفعيل الطاقات العقلية للأطفال.

## أوباما وقانون الرعاية الصحية مردود عالٍ لاستثمار رأس المال السياسي

ص 68

◀ رانية عطاالله توظف خبرتها في العمل في **واشنطن** لتشرح أن **أوباما** وظّف كل ما لديه من عوامل القوة لتمرير القانون مما قد يساعد الرئيس الأميركي في التدخل بشكل أكثر إيجابية في الصراع العربي الإسرائيلي.

## حملة الدكتوراه بلا عمل

ص 98

◀ سوسن زايدة تكشف عن الضغط الاجتماعي من أجل الحصول على الدكتوراه.

# ملف العدد

## التهميش مرض العصر

ص 33


مثليو الجنس: مهمشون يشقّون عصا الطاعة
◀ سوسن زايدة
ص 44

الإنجيليون في الأردن
تهميش برسم الحياد
◀ السّجل - خاص
ص 46

الأقلية الشيعية
الكلُّ ملام والأسباب خارجية
◀ عطاف الروضان
ص 48

البهائيون
قبول «بالمقسوم» السياسي
◀ السّجل - خاص
ص 50

في عمان: بؤر تهميش مديني على هامش التغير العمراني
◀ أحمد أبو خليل
ص 52

شباب الزرقاء: وللتهميش أسبابه الحضرية
◀ عبد العزيز محمود
ص 54

الرويشد
بلدة صحراوية على هامش العمران
◀ عبد العزيز محمود
ص 56

النور
يقرأون الكف ويضربون كفاً بكف
◀ السّجل - خاص
ص 58

جيوب الفقر..
تغزو مناطق جديدة
◀ صلاح العبادي
ص 60

الراب
مهمشون في الموسيقى
◀ حسين نشوان
ص 62


## مساحة حرّة

### إصلاح التربية والتعليم في الأردن

◀ الأكاديمي علي محافظة يحذّر من مزاجية التدخل الوزاري في عملية تحديث التعليم في المملكة.

ص 14

## شأن اقتصادي

### نتائج أداء الموازنة العامة خلال أول شهرين

◀ أبو حمّور يعرض السياسة المالية بتفاؤل.

ص 64

## عين ثالثة

### الشهيد الخطأ

◀ جوستورك ينتقد السلطة الفلسطينية في موضوع إطلاق اسم دلال المغربي على ميدان عام في البيرة.

ص 70

# كرة الثلج الغاضبة
## لقاء بايدن بممثلي منظمات مجتمع مدني

**كواحد** من ردود الأفعال الغاضبة على اللقاء الذي وُصف بأنه «تآمري» وجمع نائب الرئيس الأميركي **جو بايدن**، وممثلين عن منظمات مجتمع مدني، رفع مواطن من قرية عقربا في إربد، قضية على مديرة «ميزان» إيفا أبو حلاوة، إحدى المشاركات في اللقاء، متهما إياها بـ«الإساءة إلى الوحدة الوطنية».

القضية رفعت على خلفية تقرير نشره موقع **كل الأردن**، يوم 15 آذار/مارس 2010، وذكر فيه أن «تسريبات» من داخل اللقاء أكّدت أن أبو حلاوة طالبت خلال اللقاء الذي كانت «المحاصصة السياسية» موضوعه الأساسي بـ«المناصفة الفورية» فيما يتعلق بحق الأردنيين من أصل فلسطيني في التمثيل السياسي.

وكانت العاصفة قد بدأت حول اللقاء الذي عقد في السفارة الأميركية يوم 12 آذار/مارس 2010، بخبر نشرته صحيفة **العرب اليوم**، قالت فيه إنه جاء بهدف مناقشة الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة. الصحيفة التي أكّدت أن اللقاء اقتصر على عدد محدود من الشخصيات، نسبت إلى «مصادر مطلعة» قولها إن الحضور توافقوا في «اتفاق جنتلمان» على عدم إطلاع الصحافة على تفاصيله.

«السرية» التي أشيع أن اللقاء أحيط بها، أثارت ردود فعل غاضبة لدى كتّاب في صحف يومية ومواقع إخبارية، معتبرين إياه «مؤامرة» تهدف إلى زعزعة أمن الأردن واستقراره، وهو أمر، رأى سياسي فضل عدم الكشف عن هويته، أن الترويج له هو شكل من أشكال «التمويه السياسي».

في السياق نفسه، تساءل رئيس مركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور، عن «المصلحة الأميركية» في ذلك، وقال في تصريح لـ**السجل** إن لقاء سياسيين ودبلوماسيين بممثلي مجتمع مدني «أمر يحدث طوال الوقت في الأردن وفي دول العالم»، مؤكداً أن الولايات المتحدة بوصفها من الدول المانحة هي في الواقع «شريك»، وليس من مصلحتها بالتالي المس باستقراره، إضافة إلى أن «الأردن ليس دولة كرتونية يمكن أن يقوّضها تبادل وجهات النظر حول الإصلاح السياسي».

السفارة الأميركية في الأردن، نفت في بيان لها أن يكون بايدن قد طلب من الحاضرين عدم الإفصاح عن تفاصيل اللقاء، ونفت أيضاً سرية اللقاء «الذي تم تنسيقه مع المسؤولين الأردنيين وصدر بيان بخصوصه في اليوم الذي جرى فيه الاجتماع».

الضجة التي أثيرت حول اللقاء كشفت «اللامهنية» التي ما زالت سمة العديد من وسائل الأعلام المحلية. فأبو حلاوة التي هوجمت بضراوة في المواقع الإخبارية، قالت في تصريحات لـ**الغد** إن اللقاء لم يتطرق إلى مسألة الوطن البديل، وإنها لم تتطرق نهائياً إلى مسألة المحاصصة السياسية. لكن من انتقد الاجتماع «لم يتعب نفسه بالسؤال عمن حضره وماهية القضايا التي بحثها وآلية عقده، وإنما كيلت الاتهامات بناء على إشاعات لم يتأكد أحد من صدقيتها».■

# قانون جديد للضمان الاجتماعي
## تعزيز الحماية الاجتماعية وتوسعة الشمول

**أخيراً** صدر قانون الضمان الاجتماعي كقانون مؤقت يعرض على مجلس الأمة فور انعقاده، ليلغي قانوناً مؤقتاً كانت أقرته الحكومة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

الجهات المعارضة للقانون، وإن أكدت أنها مع أي تعديل يخدم المصلحة العامة، إلا أنها أبدت ملاحظات كثيرة عليه، أبرزها يتعلق بحصص تمثيل في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي، وأخرى باستقلالية القرار في الوحدة الاستثمارية للضمان.

بذلك تكون حكومة سمير الرفاعي أغلقت جرح الضمان الاجتماعي بإقرارها القانون بعد ترحيله من حكومات سابقة، ظلت تراهن على شراء الوقت واستمرار نزيف 180 مليون دينار سنوياً من موجوداته لصالح التقاعد المبكر، إضافة إلى اختلالات جوهرية طالت القانون رقم 19 للعام 2001 ضد المرأة بشكل خاص.

القانون الجديد عزز الحماية الاجتماعية من خلال آلية سنوية ومنتظمة لزيادة الرواتب التقاعدية في ضوء الارتفاع في تكلفة المعيشة، وذلك للحفاظ على القوة الشرائية للرواتب التقاعدية وتوسعة الشمول ليصل الضمان إلى كافة الفئات، بما فيها العاملون لحسابهم الخاص، وربات البيوت وأصحاب العمل، بحسب مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي عمر الرزاز.

القانون المؤقت الجديد أخذ، أيضاً، بمبدأ التدرج في تطبيق التعديلات الجديدة حتى لو استمر المؤمن عليه بالعمل بعد نفاذ أحكام القانون، مراعاة لأوضاع المؤمن عليهم الذين اقتربوا من تحقيق شروط استحقاق التقاعد المبكر في ظل القانون رقم 19 لسنة 2001، أبرزها أن كل من يكمل سن 44 قبل 2011/1/1 يستطيع طلب التقاعد المبكر عند سن 46 مع توافر 228 اشتراكاً فعلياً للذكور و 192 اشتراكاً فعلياً للإناث.

وكل من يكمل سن 43 قبل 2011/1/1، يستطيع طلب التقاعد المبكر عند سن 47 مع توافر 246 اشتراكاً فعلياً للذكور و210 اشتراكات فعلية للإناث. كما أن كل من يكمل سن 42 قبل 2011/1/1 يستطيع طلب التقاعد المبكر عند سن 48 مع توافر 264 اشتراكاً فعلياً للذكور و228 اشتراكاً فعلياً للإناث. وكل من يكمل سن 41 قبل 2011/1/1 يستطيع طلب التقاعد المبكر عند سن 49 مع توافر 282 اشتراكاً فعلياً للذكور و246 اشتراكاً فعلياً للإناث.

وكل من يكمل سن 45 على الأقل قبل تاريخ 2011/1/1، وكانت اشتراكاته في التأمين أقل من 216 اشتراكاً فعلياً للذكور وأقل من 180 اشتراكاً فعلياً للإناث، يستطيع طلب التقاعد المبكر عند إكماله 228 اشتراكاً فعلياً للذكور و192 اشتراكاً فعلياً للإناث. ويستطيع جميع المشتركين في الضمان قبل 2009/10/6 من غير الشرائح المشار إليها، طلب التقاعد المبكر عند إكمال سن الخمسين مع توافر 300 اشتراك للذكور و264 اشتراكاً للإناث.■

## لقاء الملك رؤساءَ تحرير يوميات لقاء واحد .. وعناوين مختلفة

**تباينت** عناوين الصحف اليومية للمقابلة التي أجراها رؤساء تحرير **الرأي**، **الغد**، **الدستور**، **العرب اليوم**، **الجوردان تايمز**، مع الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين يوم الأربعاء 24 آذار الماضي.

فقد تفاوتت العناوين بين تغطية للشأن المحلي، كما فعلت **الغد** و**العرب اليوم**، والتركيز مباشرة على الشأن الإقليمي كما فعلت **الدستور** و**الرأي**، وتميزت يومية **الغد** عن باقي شقيقاتها من خلال إبراز عنوانها الرئيسي لقضية محلية ملحة تتمثل في إضراب معلمي الجنوب للمطالبة بإنشاء نقابة لهم.

**الغد** اختارت عنواناً رئيسياً بعد عنوانها الافتتاحي على 8 أعمدة، جاء فيه «الملك: مهما فعلنا فلن نوفي المعلم حقه»، فيما غاب هذا العنوان عن واجهات الصحف الأخرى وحضر في الداخل، كما أن الصحيفة نفسها، التي خرجت تواً من صراع طويل ومرير مع مواقع إلكترونية حول المهنية، اختارت عنواناً آخر ببنط أصغر، بالأعمدة نفسها، جاء فيه «جلالته ينتقد ممارسات غير مهنية وغير أخلاقية تقوم بها فئات تسيء للصحافة والمجتمع».

لوحظ أن الجزء الثاني من العنوان الرئيسي ليومية **العرب اليوم** تشابه مع العنوان الرئيسي ليومية **الدستور**، فقد جاء في عنوان **العرب اليوم** الرئيسي على 8 أعمدة وببنط عريض «الملك: لا شيء اسمه الخيار الأردني.. وإسرائيل تلعب بالنار»، فيما ارتأت **الدستور** أن تعنون على 8 أعمدة: «الملك: إسرائيل تلعب بالنار».

أما **الرأي** فقد اختارت عنواناً آخر بحجم الأعمدة والبنط نفسهما، جاء فيه «الملك»: الخيار الأردني.. وهم، وقبوله انتحار للبلد»، ولم تكتفِ **الرأي** بالعنوان الرئيسي وإنما تدرجت في عناوين فرعية وصل عددها على الصفحة الأولى إلى سبعة عناوين، حملت كلّ مفاصل اللقاء الملكي.

الملاحظ أن صحيفتي **الغد** و **العرب اليوم** اختارت عناوينها الرئيسية وفق رؤيتها الخاصة ومنطلقاتها الفكرية، فأشارت الثانية إلى موضوع الانتخابات النيابية في عنوانها الرئيسي، فيما رأت الأولى أن تشير إلى المهنية الإعلامية في استذكار لمعركتها مع المواقع الإلكترونية.

والملاحظ، أيضاً، أن صحف **الغد** و**الدستور** و**الرأي**، اختارت على صفحتها الأولى صورة من المقابلة تضم الحضور، فيما اختارت **العرب اليوم** صورة شخصية للملك من المقابلة، كما أن رؤساء تحرير **الرأي** و**الدستور** و**الغد** اختاروا وضع أسمائهم على المقابلة، بينما لم يضع رئيس تحرير **العرب اليوم** اسمه عليها.■

## التغطية الصحفية لنتائج استطلاع المئة يوم العناوين عكست اختلاف المواقف

**توحدت** الصحف اليومية التي غطّت خبر نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، ورصد شعبية الحكومة بعد مئة يوم على تشكيلها، في أنها صدّرت الخبر يوم 30 آذار/مارس 2010، واجهة صفحتها الأولى، ولكنها اختلفت في صياغة عنوانه الرئيسي، الأمر الذي يعكس اختلاف المواقف التي تنطلق منها كل صحيفة.

صحيفتا **الرأي** و**الدستور** أبرزتا عنواناً شبه موحد يحمل إيحاءات إيجابية، فكان عنوان **الرأي**: «الرفاعي قادر على تحمل مسؤوليات المرحلة». وعنوان **الدستور**: «رئيس الوزراء قادر على تحمل مسؤوليات المرحلة».

على النقيض من ذلك جاء عنوان **العرب اليوم**: تراجع محدود لشعبية الرئيس، وملحوظ في الفريق الوزاري، ومثله عنوان **الغد** الذي كان: «استطلاع المئة يوم يكشف تراجع الثقة بقدرة الحكومة على تحمل مسؤولياتها»، وأخيراً **السبيل**: «بقاء فجوة الثقة وتباين الآراء بحسب الأقاليم، تراجع الثقة بالحكومة بعد مئة يوم على تشكيلها».

بين الفريقين الأول والثاني جاء عنوان **الجوردان تيمز** متوازناً فكان: «الغالبية تبدي الثقة في الحكومة ولكن شعبيتها تنخفض».

الملاحظ أن خبر لقاء الملك برئيس الوزراء سمير الرفاعي، قد تصدّر هو أيضا الواجهة فباستثناء **السبيل** التي وضعته في صفحة داخلية، وأرفقته بصورة شخصية للملك، فإن الصحف الخمس الأخرى قد نشرته على الصفحة الأولى وأرفقت به صورة موحدة للملك جالساً مع الرفاعي الذي كان يميل باسماً باتجاهه.

ربما كانت العلاقة بين الخبرين أكثر من مجرد «جوار» في الصفحة ذاتها ، فلقاء الملك قبل سفره إلى اليابان بالرفاعي، في يوم ظهور نتائج الاستطلاع الذي بيّن انخفاض شعبية الحكومة، وهو لقاء، بهذا المعنى، غير مسبوق، قد يكون الهدف منه إرسال رسالة مفادها أن الملك يقدّم الدعم للرفاعي، رغم انخفاض الثقة الشعبية بأداء حكومته.

الملاحظ أيضاً أن التعليق على النتائج في الصحف من كتّاب المقالات كان محدوداً في اليوم الأول، وإن تغيرت الحال في اليوم الثاني، ولم يكن بالزخم المعتاد عند إعلان نتائج الاستطلاع. فهد الخيطان في **العرب اليوم**، ومحمد أبو رمان في **الغد** اتفقا على أن أداء الفريق الوزاري كان سبباً رئيسياً في انخفاض الشعبية، في حين لفت محمد علاونة في **السبيل** وزاوية تحت المجهر في **الغد** إلى انخفاض الثقة بالحكومة في أقاليم الشمال والجنوب، مقارنة بالمركز عمّان. أما سامي الزبيدي في مقالته في **الرأي** فلم يتحدث عن نتائج الاستطلاع، قدر ما تحدّث عن نظريته الخاصة فيما يتعلق بالاستطلاعات العلمية.■

# الجبهة والإخوان وحماس: خطوات على طريق الانفصال

**تقف** الحركة الإسلامية في الأردن على مفترق طرق، بين خياري الإصلاح بين مكوِّنَي الحركة، جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، مع الحفاظ على لحمة الحركة، أو الذهاب بعيداً في خطوات الانفصال العضوي لتحرير «الجبهة» من سيطرة «الجماعة»، بحسب عضو قيادي في حزب جبهة العمل، لم يشأ الإفصاح عن اسمه، يرشّح السير في خطوات الانفصال.

إذ دعا أنصار استقلال قرار الجبهة عن الجماعة، إلى تفرغ الأخيرة للدعوة والإصلاح، بينما يُترك للحزب الذي تأسس العام 1993، إدارة الشأن السياسي كأكبر حزب منظَّم في البلاد.

الخلاف حول استقلالية قرار الجبهة، وبخاصة في اختيار أمينها العام، يدافع عنه المراقب العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين المحسوب على تيار الحمائم، سالم الفلاحات. إذ يرى الفلاحات في تصريح لموقع **الجزيرة نت**، 18 آذار/ مارس 2010، أن «فرْض الجماعة أميناً عاماً في الانتخابات السابقة ولّد أزمة استمرت سنوات»، وأضاف: «الانتخابات الحالية يجب أن تُنهي الأزمة، وتعمل على صياغة علاقة جديدة بين الإخوان والجبهة».

الأزمة التي يعنيها الفلاحات هي تلك التي أعقبت انتخاب زكي بن ارشيد أميناً عاماً لحزب جبهة العمل الإسلامي، خلفاً لحمزة منصور العام 2005، حيث قاد بني ارشيد الذي ينتمي إلى تيار الصقور، الحزب إلى مواجهة غير مسبوقة مع الحكومة.

بني ارشيد يدافع عن سيطرة الجماعة على الجبهة بقوله: «من حق الإخوان اختيار الأمين العام للجبهة، ومن حقهم أن يكون الحزب معبّراً عن الرؤية السياسية للجماعة، ولا يجوز أن يكون هناك تناقض بين برنامج الحزب والإخوان».

بني ارشيد وصف انتخابات مجلس الشورى للحزب التي جرت في 14 آذار/ مارس 2010، بـ«المزورة»، محتجّاً على قرار المكتب التنفيذي لحزب الجبهة بمنع كل من انتسب للحزب بعد 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 من المشاركة في انتخابات مجلس الشورى.

الصراع على المناصب القيادية مستمر بين التيار الإصلاحي في الجبهة، والتيار المحافظ الذي يتبنى فكرة سيطرة الجماعة. وبحسب القيادي في الجبهة الذي تحدث لـ**إسنجل**، فإن ذلك «ليس سوى مرآة لصراع أكبر يتمحور حول سيطرة حركة حماس وتأثيرها في قرار الحركة الإسلامية في الأردن».

ويوضح القيادي أن الجماعة المنادية باستقلال قرار الجبهة عن الجماعة، ترى ضرورة الفصل التنظيمي بين الجماعة وحماس التي تسيطر على المكتب التنفيذي لحركة الإخوان، الذي يسيطر بدوره على قرار الجبهة، وذلك مراعاةً لخصوصية الحالة الأردنية وطبيعة العلاقة الرسمية مع حركة حماس.

أما المنادون بمواصلة سيطرة الجماعة على الجبهة، فيدافعون عن سيطرة حماس على قرار الإخوان، بحسب القيادي الذي أكد أن غالبية الأمناء العامين للجبهة «تم تعينيهم من قِبل حركة حماس».■

# «فتوى» متأخرة لوقف شراء بضائع إسرائيلية

**لم** يسفر قرار نقابة تجار ومصدري الخضار والفواكه الذي أعلن في 20 شباط/ فبراير 2010، بتعليق استيراد وتصدير الخضار والفواكه من وإلى إسرائيل عن إغلاق السوق المحلية أمام هذه المنتجات الإسرائيلية نهائياً.

ربما يفسر ذلك ما ذهب إليه وزير الزراعة، سعيد المصري، من أن ما صدر عن النقابة «مجرد نداء وليس قراراً».

تظهر بيانات وزارة الزراعة الصادرة مطلع العام الجاري، تراجعاً في مستوردات المملكة من إسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية؛ فقد هبطت واردات الخضار والفواكه من من 11 ألف طن العام 2007، إلى 4300 طن العام 2008، ثم واصلت هبوطها العام 2009 إلى نحو 1775 طناً.

رئيس لجنة مقاومة التطبيع النقابية بادي الرفايعة، أرجع الانخفاض الملحوظ في استيراد الخضار والفواكه الإسرائيلية إلى الضغط الشعبي الذي مورس على وزارة الزراعة، وبتأكيده ذلك، لا يبدو أن الرفايعة، أخذ بالاعتبار اتجاه المستوردات من إسرائيل نحو الانخفاض خلال السنوات الماضية، والذي يلعب امتناع المواطنين أنفسهم عن شراء المنتجات الإسرائيلية دوراً مهماً في إدامته.

وزير الزراعة، من جهته، يعيد تأكيد الموقف الذي يعلنه دائماً «لا علاقة للحكومة بقرار الاستيراد والتصدير»، وأن القرار يعود للقطاع الخاص والمستهلك.

غير أن وزارة الزراعة، استجابت في أعقاب الاعتصام الذي نفذته لجنة مقاومة التطبيع النقابية أمام الوزارة في 5 تموز/يوليو العام 2009، لمطلب النقابات المهنية، بإلزام المستوردين وتجار التجزئة بوضع علامة تدل على بلد المنشأ للبضاعة القادمة من إسرائيل بغرض تمييزها.

الرفايعة لا يكتفي بالترحيب بموقف نقابة تجار ومصدري الخضار والفواكه المشار إليه، رغم عدم وضوح أثره، بل تقوده المجاملة إلى الإشادة بموقفهم «الرافض للممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني».

على صعيد آخر، أصدر مجلس علماء جماعة الإخوان المسلمين فتوى شرعية في 15 كانون الثاني/يناير من هذا العام بتحريم الاستيراد من إسرائيل.

وبحسب الفتوى، فإن «الواجب الشرعي يقتضي التعرف على السلع والبضائع المستوردة من إسرائيل، وإبلاغ لجان مقاومة التطبيع بوجودها، والامتناع عن التداول بها، وتوعية الناس بواجبهم الشرعي تجاه هذا الأمر».■

# بانتظار توافر شواغر المأذونات الشرعيات قادمات

**بعد** مصر التي عينت في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، أول مأذونة شرعية في العالم الإسلامي، والإمارات التي تلتها بشهر، تسعى محاميتان أردنيتان لشغل الوظيفة التي ظلّت طوال السنوات الماضية حكراً على الذكور، كأول مأذونتين شرعيتين في الأردن.

المحاميتان الشرعيتان نجاح عناب وعبير التميمي، تقدمتا في آذار/ مارس 2010، إلى دائرة قاضي القضاة بطلب تصريح للعمل. الدائرة كما قالت عناب لـ**السّجل** «رحّبت»، وأكدت أنه «لا موانع شرعية أو قانونية» تجاه عمل المرأة كمأذون شرعي، لكنها، بحسب عناب، أبلغتهما أنه لا شواغر في الوقت الحالي، وأن المحاكم الشرعية هي الجهة التي تستقبل طلبات العمل.

المواقع الإخبارية التي نقلت الخبر عن صحيفة **الرأي** ووكالة **الأسوشيتد برس**، ظلت لأيام تتناقله بصيغة غير دقيقة. ففي الوقت الذي صرّحت فيه عناب والتميمي أنهما تقدمتا إلى الوظيفة، نقلت هذه المواقع خبر «تعيينهما» فيها، ما حدا بـ«مصادر مطلعة» في دائرة قاضي القضاة إلى نفي أن تكون الدائرة قد أصدرت «أي تصاريح لنساء للعمل كمأذونات شرعيات»، لافتة إلى أن التعيينات موقفة منذ نيسان أبريل 2008، بسبب زيادة العدد.

خبر التعيين «غير الدقيق»، كان فرصة لرصد ردود الأفعال الشعبية تجاه عمل المرأة مأذوناً شرعياً، وهي ردود، وإن أيّد بعضهم فكرة التعيين، إلا أنها اشتملت بشكل عام على استهجان الأمر، أو التعامل معه كنكتة. فواحد من التعليقات، مثلاً، رأى أن المرأة الأردنية «زادتها»، وأنها «تعدت كل الخطوط الحمراء الشرعية والاجتماعية والأخلاقية»، أما آخر فقال «طبّلت يا شباب».

عنّاب عزت الأمر إلى أن الصورة النمطية للمأذون الشرعي هي صورته متوسطاً «جاهة» الرجال، وهم بالتالي، كما تقول، لم يتخيلوا أن امرأة ستكون في الموقف نفسه «هذا تفكير خاطئ، فالأغلبية العظمى من عقود الزواج تتم الآن في المحاكم، والمأذونة الشرعية لا تختلف بذلك عن كاتب العدل».

عبير التميمي، التي تحمل الدكتوراه، خاضت قبل عامين معركة قضائية، حينما رفعت دعوى أمام محكمة العدل العليا للمطالبة بأن يسمح لها بالاشتراك في مسابقة لاختيار قضاة شرعيين، لكنها خسرت الدعوى، لأن المحكمة استندت في قرارها إلى «إجماع» فقهاء الشريعة الإسلامية الذين لا يجيزون للمرأة تولي منصب القاضي الشرعي.

فيما يتعلق بعمل المرأة كمأذونة شرعية، لا يبدو أن هناك «إجماعاً» مماثلاً، لهذا فإن الأمر مرهون بتقبل دائرة قاضي القضاة ووجود شواغر بالضرورة.■

# النساء في الأردن: الأعلى تعليماً والأقل توظيفاً

**كشفت** الدراسة التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة، وأطلقتها في شباط/ فبراير 2010، بعنوان «العمالة في القطاعين العام والخاص في العام 2007»، عن التدني الشديد في نسبة المشاركة النسائية في النشاط الإقتصادي. إذ ذكرت أن نسبة العاملات من الإناث في القطاعين العام والخاص لا تتجاوز 23 في المئة، في وقتٍ تتمركز 43 في المئة منهن في قطاع التعليم.

الدراسة رصدت الفجوة في الأجور بين الإناث والذكور، وقالت إن الإناث يحصلن على متوسط أجور أقل من متوسط الأجور التي يتقاضاها الذكور في القطاعَين العام والخاص، في جميع المهن الرئيسية ولجميع المستويات التعليمية، كما ذكرت أن أعلى نسبة للعماله بين الإناث هي للحاصلات على تعليم أقل من الثانوي.

أمين عام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني إبراهيم سيف، يشير إلى مفارقة تكمن في ارتفاع نسبة الحاصلات على الدرجة الجامعية الأولى في الأردن، في حين تتدنى نسبة المشاركة النسائية في سوق العمل، وينوّه إلى أن واحداً من الأسباب الرئيسية لانخفاض مشاركة الحاصلات على مؤهلات عليا في النشاط الاقتصادي، يعود إلى توجههن نحو تخصصات معينة مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

يعتقد سيف أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة تعكس «تمييزاً غير معلَن»، وبالتحديد من جانب القطاع الخاص الذي تبلغ نسبة العاملين فيه من الذكور 82 في المئة، مقابل 18 في المئة فقط من الإناث. هذا التمييز، قال سيف في تصريح لـ**السّجل**، إن سببه «تخوّف» أرباب العمل من توظيف النساء وبخاصة المتزوجات منهن، وذلك بسبب الكلف الإضافية المترتبة بالتحديد على إجازات الأمومة، ورأى أن الحل يكمن في إجراءات تشجع القطاع الخاص على توظيف النساء، «كأن تتحمل الحكومة جزءاً من تكلفة إجازات الأمومة، وتوفير حضانات لأطفال العاملات».

المفارقة الأخرى التي يشير إليها سيف في نتائج الدراسة، تلك الخاصة بنسبة العاملات استناداً إلى مؤهلاتهن العلمية، إذ اتّضح أن أعلى نسبة للعمالة كانت للحاصلات على مؤهل أقل من الثانوية، في حين احتلت الحاصلات على البكالوريوس فأعلى المركز الثاني في نسبة العمالة. وهو هنا يدق ناقوس الخطر، فحقيقة انخفاض العائد الاقتصادي لتعليم الفتيات ستدفع الكثير من أبناء فئات الدخل المتدني والمتوسط إلى حرمان بناتهم من التعليم، ومنح الأولوية إلى تعليم الذكر، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من التمييز بين الذكور والإناث في البلاد.■

## حمولة زائدة في مجلس النواب

لا يختلف مجلس النواب عن غيره من مؤسسات حكومية في ما يعانيه من حمولة زائدة من الموظفين، ويزيد عبء هذه الحمولة الآن، حل مجلس النواب ودخول غالبية موظفيه في ما يشبه عطلة مدفوعة الأجر.

أمين عام مجلس النواب فايز الشوابكة، يرى أن «حاجة المجلس اثناء انعقاده هي في حدود مئة موظف تقل أو تزيد قليلاً، بينما يوجد فعلياً قرابة 300 موظف حالياً».

الشوابكة يعزو هذا الحمل الزائد من الموظفين لممارسة النواب في المجالس النيابية المتعاقبة وغيرهم من أصحاب المصالح الخاصة الذين مارسوا الواسطة والمحسوبية لتعيين معارفهم.

موظف في الأمانة العامة لمجلس النواب، طلب عدم الكشف عن اسمه يقول «حجم المصاريف على البوفيه تحديداً والقرطاسية والمحروقات وغيرها تراجعت إلى النصف تقريباً. أما بالنسبة لحجم العمل، فقد قلّ وبات يقتصر على الأرشفة والصيانة، ولكن الموظفين أصبحوا يتحملون العبء كاملاً، فقد كان في السابق موزعاً بينهم وبين مدراء مكاتب النواب».

في هذه الأثناء لم يتغير الشيء الكثير على عمال النظافة والبوفيه في مبنى مجلس النواب بعد أن غادره النواب.

فالمبنى يحتاج إلى النظافة يومياً رغم انعدام المراجعين، وما زالت صواني القهوة والشاي تتجول على أيدي عمال البوفيه بين الموظفين الذين تم تجميعهم من قبل الأمانة العامة في الطوابق الثلاثة الأولى تسهيلاً لعملهم في التحضير لأعمال المجلس القادم. وصوت الجرس الذي يستدعي الموظف عبره المراسل ما زال أكثر الأصوات التي تتكرر بين الممرات. وما زال عمال البوفيه والنظافة يتجولون ببزاتهم الكحلية الموحدة بين طوابق مبنى البرلمان، حيث لا فرق إن كانت عطلة برلمانية أم لا، فحجم العمل ما زال نفسه مع اختلاف الوجوه والمهمات.

وليد، عامل نظافة يقول وهو يحث الخطى في أحد الطوابق «لا فرق بين وجود النواب وعدمه»، ويضيف ساخراً «كله ديمقراطية». وبالنسبة لوليد لا يوجد اختلاف في ضغط العمل، حتى لو خف الزحام واختلفت الوجوه، فالطوابق والمكاتب التي يتحملون مسؤولية نظافتها باقية. ويجد العاملون الوقت للتندر بحكايات نواب سابقين، ويتذكر أحدهم أن نائباً سابقاً قال لهم «لا تغلقوا مكتبي أو تغيروه، فأنا عائد في المجلس القادم»، ويعلق آخر «بس إن شاالله يجي لحاله ما يجيب أربعة أو خمسة يوظفهم معه».■

## تخفيض رواتب الوزراء
## قرار يفتح الشهية لإجراءات جذرية

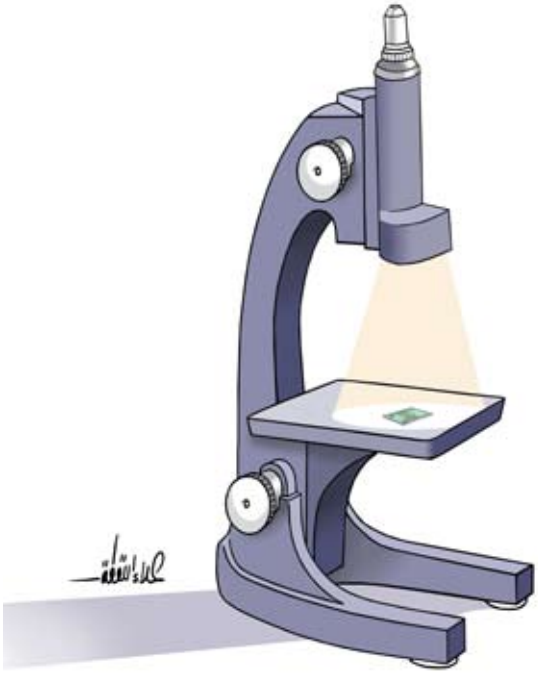

استبقَ رئيس الوزراء سمير الرفاعي استطلاع الرأي بمناسبة مرور 100 يوم على تشكيل حكومته، بقرار خفض رواتب الوزراء الذي اتخذه الوزراء «طوعاً» في جلسة الثلاثاء 17 آذار/مارس.

القرار يتضمن خفض الرواتب الشهرية للوزراء بنسبة 20 في المئة، وستوضع الحصيلة في «صندوق خاص لدعم الفقراء»، في وزارة التنمية الاجتماعية.

توقيت القرار، ربما جاء بهدف استمالة عواطف الشارع تجاه الحكومة، ولكي يساعدها في اجتياز محطة استطلاع المئة يوم بنجاح، وبخاصة في ظل المطبات التي واجهت حكومة الرفاعي، بدءاً من زوبعة نتائج التوجيهي، وليس انتهاء بإضرابات المعلمين واعتصاماتهم للمطالبة بإنشاء نقابة لهم.

النائب الإسلامي السابق حمزة منصور أوضح في حديثه لـ**السجل** أن الأصل أن «لا تقع الحكومة في مطبّ تحسين صورتها على حساب الفقراء»، بل عليها التفكير في حلول أخرى للحد من الفقر، مثل دعم السلع الأساسية، إعادة النظر في قانون ضريبة الدخل بحيث تُحتَسب الضريبة تصاعدياً، ورفع كفاءة جهاز التحصيل لمنع التهرب الضريبي، مع ذلك، يؤكد منصور «نحن مع أي قرار ينطوي على منفعة للمواطنين».

القرار المذكور يوفّر على الخزينة نحو 210 آلاف دينار سنوياً، إذا ما أخذ في الحسبان أن معدل راتب الوزير ثلاثة آلاف دينار.

وعلى العكس من منصور، يتخذ عادل الزيادات أستاذ الإعلام في جامعة اليرموك موقفاً سلبياً من التخفيض، فهو يرى أن «لا قيمة له»، على طريقة «تمخض الجمل فولد فأراً».■

# لا للشفافية!
# صفقة أرض أم الدنانير

**أثارت** شبهات فساد حول صفقة أرض، تقع في منطقة أم الدنانير التابعة للواء عين الباشا، كانت نقابة المهندسين الأردنيين قد أبرمتها العام 2005، خلافات حادة بين أعضاء في النقابة.

اعتراض المهندسين، كما يقول عضو اللجنة القانونية والمالية عزام الصمادي في تصريح لـ**السّجل**، كان أولاً على «سعر الشراء غير العادل». فوفقاً للصمادي، فإن سعر المتر ذلك الوقت في تلك المنطقة بحسب دائرة الأراضي والمساحة هو 10 دنانير، في حين أن الصفقة تمّت بسعر يراوح بين 23 و28 ديناراً للمتر.

أما الاعتراض الثاني فسببه تضارب التقارير الفنية المتعلقة بطبوغرافية الأرض. ففي الوقت الذي حُددت فيه نسبة ميلان الأرض بـ25 في المئة بحسب تقرير فني صادر عن مكتب للمساحة مكلّف من النقابة، قال تقرير اللجنة الفنية التابعة لمؤسسة التطوير الحضري، التي تسلّمت الأرض بناء على اتفاقية تعاون بينها وبين النقابة، إن نسبة الميلان تزيد عن 60 في المئة.

النقابي عصام أبو فرحة كان من بين مهندسين تقدموا في آذار/مارس 2007، بشكوى إلى لجنة الرقابة والرأي في نقابة المهندسين، بحسبه، أوصت اللجنة بتشكيل لجنة تحقيق في طبوغرافية الأرض، والجدوى الاقتصادية لها، وأيضاً في اختفاء التقرير الفني الذي يحدد نسبة ميلان الأرض بـ25 في المئة من ملف القضية. أبو فرحة قال لـ**السّجل** إن تحقيقاً قد تمّ فعلاً، وقد سلّمت لجنة التحقيق تقريرها إلى مجلس النقابة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وكان من أبرز توصيات التقرير إحالة القضية إلى القضاء، لكن «مجلس النقابة ما زال يرفض الإفراج عن النتائج التفصيلية للتحقيق، وما زال يرفض تنفيذ توصية اللجنة بإحالة القضية إلى المدعي العام».

نقيب المهندسين عبد اللّه عبيدات رفض في اتصال مع **السّجل** التعليق على الموضوع، قائلاً إنه لا يريد الدخول في «مهاترات» تعيق عمل النقابة، مضيفاً: «عمر القضية خمس سنوات، وأنا نقيب العام 2010». مع ذلك، دعا عبيدات «من لديه أي اعتراض للتوجه إلى المدعي العام». وهو أحد الخيارات المطروحة كما يقول الصمادي.■

# انهيار بناية وادي السير
# مسؤولية من؟

**في** حادثةٍ تُعدّ كارثة على الصعيد المحلي، انهارت بناية قيد الإنشاء بشكل مفاجئ، في وادي السير غربي عمّان ظهر الأربعاء 10 آذار/مارس، مما أسفر عن مقتل أربعة من المواطنين وعامل وافد من مصر، وإصابة العشرات، فضلاً عن التسبب بأضرار بالغة للمباني المجاورة.

التحقيقات الأولية لمديرية الأمن العام أثبتت أن الانهيار ناتج عن خطأ في التنفيذ، فيما أمر مدعي عام غرب عمان القاضي محمد حجازي بتوقيف منفذ البناية وزوجته مالكة الأرض في مركز إصلاح وتأهيل الجويدة على ذمة التحقيق، بعد أن أسند إليهما تهم التسبب بالوفاة والإيذاء وإلحاق الضرر بأموال الغير والغش في البيع.

المهندس المخطط للبناء أكد عدم مسؤوليته عما حدث، نظراً لكونه لم يكن مشرفاً على البناء، وكشف في تصريحات صحفية أن منفذ البناية طلب منه قبل الانهيار بفترة وجيزة، تفحّصها، فأبلغه المهندس أن «كل مجريات البناء خطأ».

لكن محمد، شقيق إبراهيم أبو حجر، أحد ضحايا الانهيار، يعتقد أن المهندس «يتحمل المسؤولية ولا يمكن تبرئته».

أبو حجر الذي يعمل في التمديدات الصحية، تساءل عن دور الجهات المعنية، وبخاصة أمانة عمان الكبرى ونقابة المقاولين، في مراقبة أعمال تنفيذ البناء.

نقابة المقاولين الأردنيين كانت أكدت في بيان أصدرته في 13 آذار/مارس، على لسان نقيبها، آنذاك، ضرار الصرايرة، أن منفذ بناية وادي السير «ليس مقاولاً، ولا علاقة له بالمقاولين». وطلب الصرايرة من المواطنين مراعاة تنفيذ المشروعات السكنية عبر مقاولين مسجلين ومصنفين لدى نقابة المقاولين «لأن في ذلك حفاظاً على حياتهم وأرواحهم، ومنعاً لهدر أموالهم وممتلكاتهم» بحسب تعبيره.

منفذ البناية قال في التحقيق معه إن سبب الانهيار هو المنخفض الجوي الذي أثّر على المملكة مؤخراً، إذ هطلت أثناءه كمية كبيرة من الأمطار. وأكد في إفادته أنه كان يقوم بالبناء حسب الأصول، ومستخدماً المواد ضمن المواصفات المطلوبة.

وقد شُكّلت لجنة تحقيق للكشف عن الأسباب التي أدت إلى انهيار البناية، يرأسها متصرف البيادر حسام العوران، وأعضاء من مديرية الأمن العام، والدفاع المدني، والجمعية العلمية الملكية، وأمانة عمان الكبرى.

ولأن صاحب البناية المنهارة يملك 13 بناية في مناطق مختلفة من عمان، فقد تقصّت اللجنة الوضع في عماراته المسكونة منذ فترة طويلة في منطقة أبو نصير. فأُخذت عينات من إحدى البنايات التي سرت حولها أحاديث بأنها معرّضة للانهيار، إلا أن النتائج الأولية التي خرجت بها اللجنة أكدت أن «البناية ليست في خطر»، وأن فيها تصدعات خارجية فقط أدت إلى إصابة سكانها بالقلق، وأوصت اللجنة بإجراء بعض الأعمال الإصلاحية لها.■

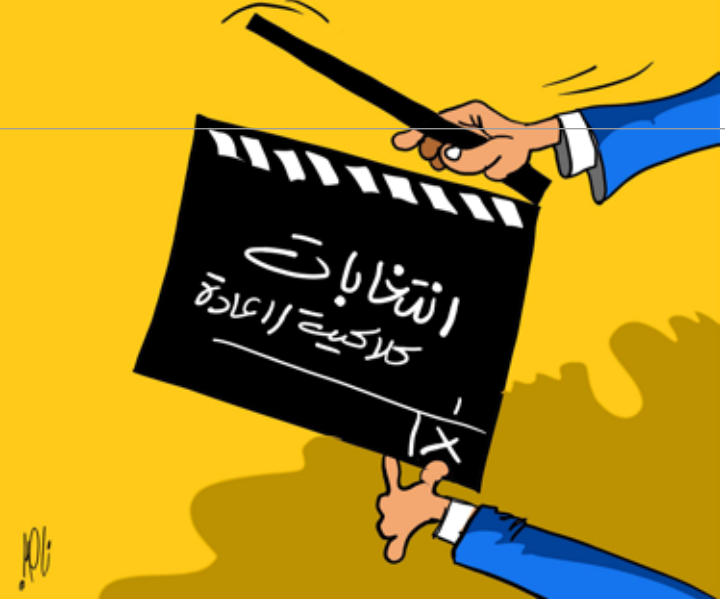


## الفنّانون على موعد مع انتخابات جديدة

**حددت** اللجنة المكلفة بتسيير أعمال نقابة الفنانين الأردنيين يوم 16 نيسان/إبريل موعداً لانتخاب مجلس جديد للنقابة، بعد أن ألغت محكمة العدل العليا النتائج التي أفرزتها انتخابات النقابة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

القرار القضائي الصادر في آذار/مارس بإلغاء نتائج انتخابات مجلس نقابة الفنانين ونقيبها، عدّ إجراءات العملية الانتخابية السابقة «باطلة ومخالفة للقانون ومستوجبة للإلغاء».

وعلى أثر صدور قرار الإلغاء الذي يمثل سابقة في الوسط الفني الأردني، قرر وزير الثقافة نبيل شقم في 18 آذار /مارس تشكيل لجنة لتسيير شؤون النقابة إلى حين إجراء انتخابات جديدة برئاسة الفنان نضال الدلقموني وعضوية الفنانين زهير النوباني، قمر الصفدي، أشرف أباظة، حسين طبيشات، محامي النقابة رياض العضايلة، ومدير مديرية الهيئات الثقافية غسان طنش.

وتتولى هذه اللجنة بحسب القرار، دعوة الهيئة العامة للانعقاد، والإعداد للانتخابات القادمة.

الدلقموني، استبعد أن يكون قرار إلغاء الانتخابات سبب جواً سلبياً في الوسط الفني أو الثقافي الأردني، وذلك بسبب أن إلغاء النتائج يعود لعدم الالتزام بالموعد القانوني للانتخابات، وليس بسبب خلل في إجراءاتها.

الفنان نايف الزعبي الذي قدم استقالته احتجاجاً على نتائج الانتخابات السابقة، وقبلها المجلس المنحل، رحب بهذا القرار، ووصفه بالعادل والضروري لمسيرة النقابة.

وفي تصريح صحفي له، وصف نقيب الفنانين الأسبق محمد يوسف العبادي، أحد الطاعنين بالانتخابات، هذا القرار، بأنه «انتصار للحق، وللفنان الأردني»، وأضاف أنه «تحذير لمن تسوّل له نفسه الاعتداء على أنظمة النقابة وقوانينها، من أجل مصلحته الشخصية».

وتعدّ القرارات التي اتخذها المجلس المنحل قبل صدور قرار المحكمة، قانونية بالاستناد إلى الفقرة د من الماده 23 من قانون النقابة التي تنص «يعتبر ما اتخذه المجلس من إجراءات قبل صدور قرار المحكمة ببطلان انتخابه قانونياً من جميع الوجوه».

ويتألف المجلس «المنحلّ» من عضوية: هاني جراح وبسام المصري - عن شعبة الإخراج، ساري الأسعد وحسن الشاعر - عن شعبة التمثيل، ضرغام بشناق وصبحي الشرقاوي -عن شعبة التأليف والتلحين، حسين دغيمات ورامي شفيق - عن شعبة العزف والغناء، ابتسام المناصير وماجد الزواهرة - عن التقنيات.■

## انتخابات «اليرموك»: اتهام الإدارة بالتدخّل

**اشتكى** طلبة في جامعة اليرموك يمثلون تيارات سياسية مختلفة، مما وصفوه «تدخلاً» من إدارة الجامعة في انتخابات اتحاد الطلبة، وانتخابات الهيئة الإدارية للاتحاد في وقت لاحق.

وهو ما نفاه عميد شؤون الطلبة في الجامعة محمود درابسة، الذي أكد لـ**السّجل** أن الانتخابات جرت «بكل نزاهة وموضوعية، وبإقبال غير عادي من الطلبة».

انتخابات الاتحاد جرت الخميس، 4آذار/مارس 2010، وتنافس فيها 390 مرشحاً على 61 مقعداً لعضوية الدورة الثامنة عشرة، وقد بلغت نسبة التصويت 66 في المئة، من أصل 22870 طالباً يحق لهم الانتخاب، كما صرحت إدارة الجامعة على موقعها الإلكتروني.

درابسة قال إنه لم يتم تسجيل أي شكوى أو طعن من أي طالب على الترشيحات، أو على نتائج الانتخابات، لكن الطالب محسن الزعبي، زعيم التكتل الأكبر في الجامعة الذي يمثل الائتلاف الإسلامي والمستقلين، أكد لـ**السّجل** أن عمادة شؤون الطلبة «لم تقبل العديد من ترشيحات الطلبة، دون أن تقدم أي تبرير».

وهذا ما أكده أيضاً طالب مقرب من تكتل الائتلاف الإسلامي، رُشّح عن كلية الإعلام، إذ كشف أنه تلقى تهديداً قبل الانتخابات من المرشح المنافس له الذي يمثل الاتجاه الوطني، وقال إن منافسه أكد له «أنهم سيقومون بالتزوير». الطالب الذي فضّل عدم نشر اسمه، قال إنه أبلغ «العمادة» بما حدث، إلا أنهم لم يتخذوا أي إجراء. وفي النهاية، نجح المنافس بفارق صوتين، ضمن ما وصفه الطالب أنه نتيجة «تزوير»، أثبتته صورة نشرت على موقع **عمان نت** الإلكتروني وعلى صفحات **الفيس بوك**.

لكن درابسة نفى أن يكون هناك تزوير، وقال إن الصورة التي جرى تناقلها «فُبركت إلكترونياً»، لكن العميد لم يجب عن سؤال وجهته له **السّجل** حول كيفية «فبركة» صورة التُقطت بكاميرا مصوّر في الجامعة.

الحلقة التالية في مسلسل هذه الانتخابات، هو ما حدث في موضوع انتخابات إدارة الاتحاد. إذ كان مقرراً عقد اجتماع لهذه الغاية الخميس 11 آذار/مارس، لكن عدم اكتمال النصاب أدى إلى تأجيله. درابسة ردّ ذلك إلى «وجود خلافات بين الطلبة على توزيع المناصب، فلجأوا إلى التغيب حتى يتمكنوا من الاتفاق». وهو ما نفاه الطالب الزعبي، الذي أكد لـ**السّجل** أن الكتلة التي يتزعمها قاطعت الاجتماع «بسبب تدخل بعض موظفي عمادة شؤون الطلبة في مجريات العملية الانتخابية لأسباب عشائرية، ثم جرى الالتقاء مع العميد والاتفاق على عدم تدخل أحد من العمادة».

غير أن الطالب طارق الناصر عضو اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات، عزا عملية التأجيل إلى تهريب الأعضاء المنتخبين للنصاب بهدف كسب مزيد من الوقت «لترتيب بيتهم الداخلي».

الناصر الذي رأى أن الانتخابات جرت في أجواء «جيدة نسبياً»، وصفها أيضاً بأنها كانت «مشحونة».■

لأنك جزء من التراث... إنتـــمي

امنية
إنتـمي

# جولة مكوكية في مشهد مرتبك

◄ في ظل الظروف المعيشية السيئة التي يعيشها المواطنون، وما تشهده الأسعار من ارتفاع مضطرد، رغم ثبات الدخل، بل وتراجعه، وفي ظل ازدياد الالتزامات التي قادت المواطن عنوةً للاقتراض من البنوك، ومن ثم العجز عن السداد.. من الطبيعي أن يزداد عدد المطلوبين قضائياً. ولعل اللافت هنا هو الازدياد الكبير للنساء المطلوبات، بخاصة مع انتشار التسهيلات في القروض الصغيرة التي تقدمها مؤسسات بهدف دعم مشاريع المرأة.

تتضح هذه الظاهرة إذا ما تمعّن المرء في نتائج الحملات الأمنية التي غطت مناطق مختلفة من المملكة من أجل القبض على مطلوبين.

ارتفاع عدد المطلوبين ترافق أيضاً مع التعديلات التي استحدثت على قانون المستأجرين، والتي تمنح الملاّكين الحق في رفع إيجارات العقارات، أو استصدار قرار بإخلاء المستأجرين لديهم حتى لا يفوّتوا فرصة رفع دخولهم عبر تأجير عقاراتهم وفقاً لـ«التسعيرة» الجديدة.

وقد توازى ذلك كله بالتأكيد مع ارتفاع ملموس في أعداد المحامين، واكتظاظ المحاكم بهم، لمتابعة طيف واسع من أنواع القضايا بين المتخاصمين.

وتمخّض عن كل ما تقدَّم وعن غيره، ازدياد الضغط على المحاكم، التي تعاني أصلاً من ارتفاع في أعداد المراجعين مع ثبات عدد الموظفين، ومما يزيد الأمر سوءاً، جهلُ المواطن بما له من حقوق وما عليه من واجبات، لا يعني أن نكون قانونيين بالضرورة للإلمام ببعض القواعد القانونية حول حقوقنا. فترى المواطن يهم بالذهاب إلى المحكمة، ويريد من الموظف أن يقدم الخدمة له وحده، متناسياً أن ضيق وقت الموظف وما هو مطلوب منه من أعباء في وظيفته، يجعل منه إنساناً غير متعاون في نظر المواطن.

والخشية أن يؤثر ذلك في مجريات العدالة، وأن تؤدي حالة الروتين التي تعاني منها المحاكم إلى التأثير في حقوق المواطن، ولن يكون الحل فقط في زيادة عدد المحاكم، بل لا بد من النظر في الإجراءات القانونية المتبعة، والابتعاد عن المماطلات والتأجيلات التي من شأنها إرهاق المواطن والمحاكم معاً.■

حلا طقش

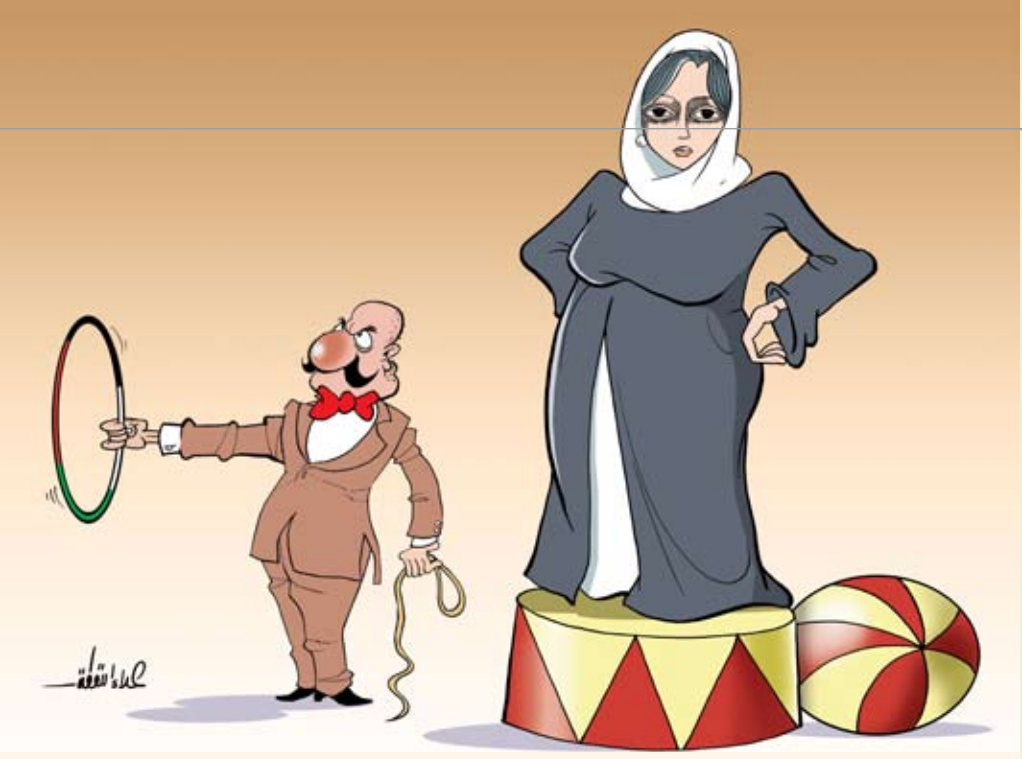

# علاقة لا يمكن تفسيرها

◄ عاطفة الأمومة من أقدس العواطف وأعقدها، ليس على المستوى البشري فحسب، وإنما يشمل تعقيد تفسيرها المجتمعات الحيوانية على اختلافها.

فما الذي يجعل القطة، وهي من المخلوقات غير العاقلة، عدوانيةً إذا ما اقترب أحد من صغارها؟ وما الذي يجعل من الظبي وحشاً مفترساً في مواجهة الأسد من أجل حماية أبنائه؟ يعجز العلم عن تفسير كل ذلك.

وفي إطار الإنسانية، لن أتحدث عن سهر الأم الليالي الطوال في رعاية أبنائها، ولا عن قلقها اللامتناهي عليهم، ولا عن التضحيات التي تبذلها من أجل أبنائها مهما بلغت أعمارهم. سأتحدث عن ما هو أعمق من ذلك، وما كنت لن أدركه لو لم أصبح أمّاً، وهو قدرة الأم على الغفران لأبنائها، وتبرير الإساءة لأبعد الحدود، وما تخلقه من مبررات لتقصيرهم أو لإساءة معاملتهم ، فلن تجد في قلبها، مهما وصلت درجة الغضب، ذرةَ حقد واحدة، بل تراها في حوار مع نفسها، وفي صراع لتجد منفذاً واحداً تبرر به إساءتهم في التصرف ليبرد صدرها وترتاح.

يقولون إن المرأة ضعيفة أمام الحب، وأقول إن المرأة ضعيفة فقط أمام أبنائها، فمجرد أن تصبح المرأة أمّاً تتغير بكل ما فيها لتصبح إنساناً آخر، يعيش لا من أجل نفسه، بل من أجل غيره، يفني عمره في إسعاد ابنه، وترتبط كل دقة من دقات قلبها بدقات قلبه، فكأنما حياتها تتوقف إذا مرضَ، وتبدو أتعس المخلوقات إذا حزنَ، وتَظهر مالكةً للدنيا بما فيها إذا فرحَ أو حقق نجاحاً في حياته. ما أرقاها من علاقة! وما أروع تكوين الأم!■

إلهام زريقي

# توضيح حول atv

◄ جهودكم مشكورة في إصدار **السجل**، ومتعتنا الشهرية هي قراءة هذه المجلة، لمهنيتها العالية.

تضمن العدد التاسع، آذار/مارس 2010، وعلى الصفحة الحادية عشرة، تقريراً حول قناة **atv** جاء فيه:

- «ثم بيعت القناة حسب الأصول القانونية لشركة العجائب التي رأس مجلس إدارتها الإعلامي راضي الخَصّ».

- «مسؤول حكومي سابق أكد لـ**السجل** أن شركة العجائب باعت القناة للعواملة في صفقة بلغت قيمتها 14 مليون دينار، لكن الخَصّ قدّر قيمتها بـ29 مليون و200 ألف دينار، بحسب ما نقله عنه المدير العام الأسبق للتلفزيون فيصل الشبول».

والصحيح أنني:

1- عملتُ رئيساً لمجلس إدارة الشركة الأردنية للبث التلفزيوني وليس رئيساً لمجلس إدارة شركة العجائب.

2- لم أكن طرفاً مفاوضاً عن شركة العجائب في عملية البيع والشراء، وعليه لم يصدر عني أي أرقام للصديق فيصل الشبول.

آمل في المستقبل التأكد من المصدر عند النشر، وأن لا تُنسَب التقارير لأشخاص من دون التدقيق معهم. ■

راضي الخَصّ

We create your moments.
Almhairat
TRAVEL
Honeymooner's specialist
Almhairat
TRAVEL
Tel : 06 5526692 - 06 5526691 - Email: info@almhairat.com
www.almhairat.com
Mecca Street - Al Rabyeh - Um Othaina Traffic Lights - Al Khairat Building

# إصلاح التربية والتعليم العالي في الأردن

علي محافظة

**منذ ربع قرن من الزمن، شعرت القيادة السياسية الأردنية بتدني مستوى التعليم في مراحله كلها، وتألفت لجنة لوضع سياسة تربوية جديدة لرفع سوية التعليم وإصلاحه وتحديثه. وبعد سنتين من الاجتماعات والمناقشات وتقديم الدراسات عن واقع التعليم واقتراح الحلول للمشكلات والنواقص والعيوب، تم التوصل إلى صياغة سياسة تربوية جديدة أقرها مجلس التربية والتعليم بالنسبة للتعليم العام، وأقرها مجلس التعليم العالي بالنسبة للتعليم العالي.**

وقد نفذت وزارة التربية والتعليم أجزاء مهمة من تلك السياسة، وأهملت أجزاء مهمة أخرى منها. أما وزارة التعليم العالي والجامعات الأردنية، فقد رفضت النظر في السياسة الجديدة وما تضمنته من مقترحات مهمة. واستمر التراجع في التعليم العالي لأسباب كثيرة، من أهمها تدخل الحكومات المتعاقبة في شؤون الجامعات وفي إداراتها والاستيلاء على أموالها التي حصلت عليها بموجب القانون.

وشهدت الساحة الأردنية منذ عقدين من الزمن، لجاناً عديدة ومتوالية تضع خططاً لإصلاح التعليم العالي، وتعد إستراتيجيات لهذه الغاية، تُرفعُ إلى رؤساء الوزارات فيضعونها على الرف، ولا يأخذون بأي منها. وكأن المطلوب تأليف اللجان وإلهاء الناس وليس الإصلاح والتحديث.

في جامعاتنا أزمة تمويل لا تخفى على أحد، ويجاهر بها وزراء التعليم العالي ورؤساء الجامعات، ولا من يجيب أو يسعى إلى الحل. وفي جامعاتنا ضعف واضح في مستوى خريجيها في مختلف التخصصات، والأسباب معروفة، ولا نجد سعياً أو تحركاً لمواجهة هذه المشكلة. والبحث العلمي في جامعاتنا متدن وضعيف الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وبمشكلات المجتمع وحاجاته. ودور الجامعات في خدمة مجتمعنا، حيثما توجد، ما زال دوراً هزيلاً.

لهذا نشعر منذ عشرين سنة ونيف، أننا نعيش في دوامة لا انفكاك منها، وأننا ندور في حلقة مفرغة. فالتعليم العام يدفع بمخرجاته الضعيفة إلى الجامعات التي تدفع بدورها بخريجيها إلى التعليم العام و إلى مختلف قطاعات المجتمع الأخرى. لا يمكن إصلاح التعليم العالي بدون إصلاح التعليم العام في الوقت نفسه. ولا بد من النظرة الكلية الشاملة إلى التربية والتعليم في كل مراحله وتجنب النظرة التجزيئية في الإصلاح والتحديث.

وقبل كل شيء، لا بد من إيلاء المعلمين في التعليم العام والتعليم العالي الأولوية في الإصلاح والتحديث قبل غيرهم من عناصر العملية التربوية والتعليم العالي.

فقد كان من أهم أسباب فشل محاولة الإصلاح التربوية العام 1987 إهمال عملية انتقاء المعلمين والمعلمات، وتجاهل الحاجة إلى تدريبهم المتواصل ومتابعتهم المستمرة وفق خطط وأسس علمية وتربوية مدروسة. وقبل ذلك كله، تحسين رواتبهم ومكافآتهم، وتوفير السكن الوظيفي لهم قرب مدارسهم وليس في قراهم ومدنهم التي جاءوا منها. فالمعلم الجيد هو الأساس في عملية الإصلاح. وتحسين رواتب أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات ومكافآتهم، ضرورة لا بد منها للحفاظ عليهم ولرفع مستوى أدائهم التدريسي وأبحاثهم العلمية.

ولا بد من توفير المباني المدرسية والمختبرات والمشاغل فيها وتوفير المباني في الجامعات والمعاهد العالية والمختبرات العلمية الحديثة والمشافي الحديثة والمشاغل الهندسية وأجهزة الحاسوب العصرية وتلافي النقص في المكتبات والبرمجيات.

وبعد هذا، لا بد من إعادة النظر في طرق التدريس في مدارسنا وجامعاتنا بحيث نبتعد عن التلقين، ونسعى إلى بناء التفكير العلمي الناقد السليم عند تلاميذنا وطلبتنا، في مناخ حر نقي خال من التوتر والتعصب والاضطراب.

أما المناهج والبرامج الدراسية في التعليم العام، والخطط الدراسية في الجامعات والمعاهد العليا، فلا بد أن تخضع للتطوير المستمر مع تطور العلوم ومختلف ميادين المعرفة. وكذلك الحال بالنسبة للكتب المقررة.

يبقى الأمر الأهم أن لا يصبح التعليم العام والتعليم العالي، خاضعاً لمزاج وزير يأتي ووزير يروح. إن مزاجية الوزراء وتدخلاتهم خلال العقدين الأخيرين كانت من الأسباب الرئيسية في تدني مستوى التعليم العام والعالي في بلادنا. ولا بد من وضع حد لهذه الظاهرة السيئة، ومنح صلاحيات التطوير والإصلاح والتحديث لمجلس قوي للتربية والتعليم، لا يؤثر فيه تغير الوزراء. وكذلك الحال بالنسبة لمجلس التعليم العالي الذي أصبح يتغير بتغير وزراء التعليم العالي وتبدلهم.■

مطابخ العامر

AL-AMER KITCHEN

Produced by Jordanian Hands

Mecca Street - Amman - Jordan
P.O.Box: 3614 Amman 11821 Jordan
Tel : +962 6 585 7524
Fax : +962 6 585 7546
Email: samerabc@orange.jo

## استطلاع المئة يوم

# الأكثر مشاركة سياسية هم الأكثر نقداً

محمد المصري

◄ تعكس نتائج استطلاع المئة يوم بعد تشكيل حكومة سمير الرفاعي، تراجعاً جوهرياً من الناحية الإحصائية لتقييم الرأي العام لأداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري، حسب ما يشير إلى ذلك تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية.

فأكثر بقليل من نصف المستجيبين يمنحون ثقة، وبدرجات متفاوتة: كبيرة، متوسطة، وقليلة، للحكومة ورئيسها وفريقها الوزاري. وقد أعطى الرأي العام علامة 5,2 من 10 لنجاح الحكومة في أداء مهامها.

يتضح، بالقراءة المعمقة في نتائج الاستطلاع، أن إقليم الجنوب، قد قيم الحكومة سلبياً، إذ رأت أكثرية المستجيبين في الإقليم أن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا غير قادرين على تحمل مسؤولياتهم بعد مئة يوم على تشكيل الحكومة. كما أن تقييم إقليم الشمال كان أقل من تقييم إقليم الوسط، وأعلى من تقييم إقليم الجنوب، ما يعني أن الحكومة مدينة بالشكر لإقليم الوسط بصفة عامة ولمستجيبي عمان تحديداً الذين كان تقييمهم أعلى من المحافظات والأقاليم الأخرى.

هذا التباين بين تقييم مستجيبي إقليم الوسط والإقليمين الآخرين من ناحية، وتكرار تراجع تقييم الحكومات في إقليم الجنوب من ناحية أخرى، يعكس مجدداً ضرورة التفكير ملياً في مدلولات اتجاهات الرأي العام في إقليم الجنوب.

وخلافاً لموضوعية الأسباب التي تقود إلى مثل هذا الانخفاض وتعددها، وفي مقدمتها الظروف الاقتصادية، إلا أن مدلولات هذا الانخفاض عميقة، وتعني أن الحكومة تعتمد، بشكل أساسي، على محافظة العاصمة كقاعدة اجتماعية مؤازرة.

ولما كانت الدولة هي المشغل الرئيسي للمواطنين في المحافظات خارج العاصمة، وبالذات في محافظات الجنوب، فإن التقييم السلبي لها يعني أن المستجيبين الأكثر ارتباطاً في إطار عملهم ومصدر رزقهم بالحكومة وأجهزتها، هم الأكثر نقداً في تقييم أدائها، مع أنه يفترض نظرياً على الأقل أن يكون الأمر عكس ذلك.

وإذا ما تم النظر بعين الاعتبار إلى نسبة المقترعين في الانتخابات النيابية بوصفها معياراً للمشاركة السياسية، التي تظهر بأن العاصمة هي الأقل اقتراعاً مقابل نسب اقتراع عالية في المحافظات، فإن التقييم النقدي لمحافظات الجنوب يصبح أكثر دلالة، لأنه يندرج تحت عنوان «الأكثر مشاركة سياسية هو الأكثر نقداً في تقييم الحكومة».

مما لا شك فيه أن التقييم في محافظات الجنوب قد تأثر، إلى حد بعيد، بإضرابات المعلمين واعتصاماتهم التي كانت شبه شاملة في محافظات الجنوب. كما اتسم تعامل الحكومة معها بالمماطلة والتردد والارتجالية في بعض الأحيان.

إن عدم رضا أكثرية الرأي العام الأردني عن تعامل الحكومة مع احتجاج المعلمين، وتوافق أكثريته على عدالة مطالب المعلمين، هو بمثابة ضبط للبوصلة بالاتجاه الذي يجب على الحكومة اتباعه؛ أي التعامل السريع مع كل أزمة تمر بها البلاد، مثل: الأخطاء التي رافقت الإعلان عن نتائج التوجيهي، وأزمة عمال مياومة وزارة الزراعة، إضافة إلى ضرورة توظيف مفهوم العدالة في معالجة الأزمات، وبخاصة أن نتائج الاستطلاع تظهر أن المواطن يلمس صعوبة الظروف الاقتصادية، وأولوياته هي أولويات اقتصادية تمس حياته اليومية على صعيد غلاء المعيشة والبطالة والفقر.

كان من الواضح اعتماد حكومة الرفاعي منذ تشكيلها على نمطين من الأداء لإقناع المواطنين بقدرتها على تحمل مسؤوليات الحكم: النمط الأول، التركيز على الشفافية وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد. أما النمط الثاني، فهو حملات علاقات عامة تعتمد على الزيارات الميدانية واللقاءات المتكررة مع فئات اجتماعية مختلفة يقوم بها الرئيس والطاقم الحكومي.

لكن نتائج الاستطلاع كشفت أن قدرة الحكومة على تحقيق إنجازات على هذين الصعيدين كانت محدودة للغاية. فعلى الرغم من أن الحكومة أكدت اعتماد الشفافية، فقد كان تقييم الرأي العام «العينة الوطنية»، وعينة قادة الرأي بعدم نجاح الحكومة في العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في التعيين والترقية في القطاع بعد مئة يوم على تشكيل الحكومة، بل إن توقعات المستجيبين بنجاح الحكومة عند تشكيلها كان أعلى، بشكل ملحوظ، من التقييم بعد مئة يوم.

وفي إطار تكريس صورتها بوصفها حكومة تحارب الفساد، حوّلت حكومة الرفاعي ملف عطاء توسعة مصفاة البترول إلى محكمة أمن الدولة، وكان من المنتظر أن ينعكس هذا الإجراء في ارتفاع تقييم الحكومة بصفة عامة، إلا أن المفاجأة في نتائج الاستطلاع، أن 50 في المئة فقط كانوا على معرفة (سماع، قراءة، اطلاع) بإجراء الحكومة بتحويل ملف توسعة مصفاة البترول؛ أي أن ما كانت تسعى إليه الحكومة من إقناع المواطن بأنها تعالج قضايا ذات أهمية له، لم يتحقق، وذلك بفعل عدم قدرة الحكومة حتى الترويج لهذا «الإنجاز».

هذا يعني أن الأدوات الإعلامية الحكومية من تلفزيون وإذاعة ووكالة أنباء وصحف، خيبت أمل الحكومة في تحويل هذا الإنجاز لصالحها؛ بهذا تكون الحكومة بإعلامها كَمَن يصوب النار على نفسه. كما يبدو أن الإدارة الإعلامية كانت غير ناجحة، حتى عند المواطنين الذين أفادوا بأنهم يعرفون عن تحويل ملف مصفاة البترول، حيث أفاد 58 في المئة فقط منهم أنهم كانوا راضين عن تعامل الحكومة مع هذا الملف، أي أن الإعلام لم يكن قادراً على إقناع من عرف عن هذه القضية بجدية الحكومة في محاربة الفساد، خاصة أن هذه القضية بقيت يتيمة.

نتائج الاستطلاع، أظهرت كذلك أن نمط الزيارات الميدانية الذي اعتمدته الحكومة، لم يكن ذا تأثير يذكر. هنا يبدو أيضاً أن هناك قصوراً في الإعلام إزاء توظيف هذا النمط الحكومي في إقناع المواطنين بقدرة الحكومة على تسيير مقاليد الحكم.

كما يعكس أن نمط الزيارات الميدانية وحملات العلاقات العامة والحوارات المفتوحة مع المواطنين، دون وضع خطط يلمسون آثارها وتنعكس إيجابياً عليهم، يبقى ذا تأثير آني ومحدود. فأسس الحوار تقتضي أن يكون مرتبطاً بخطة ذات سقف زمني ونتائج يمكن قياسها حتى تكون ذات دلالة.

ما أظهره الاستطلاع من حيث أن أولويات المواطنين هي أولويات اقتصادية، يؤكده أن أكثر الفئات سلبية في تقييم الحكومة هي الفئات التي تتراوح أعمارها بين 35-54 سنةً؛ أي الفئات التي تتحمل مسؤوليات عائلية (أطفال وأبناء)، وتحاول تحقيق ما يطمح إليه الفرد في الأردن من مسكن ودخل ملائمين ومواجهة أعباء ومصاريف العائلة، لا سيما في مجالات توفير الطعام، ومستلزمات التعليم والرعاية الصحية.

الطريق إلى إعادة الثقة بين المواطنين وهذه الحكومة، أو غيرها من الحكومات ليست صعبة أو مستحيلة، وتتمثل في الإفادة من إعلام رسمي مهني وموضوعي (غير تحشيدي أو مأزوم أو دفاعي) ليعكس إستراتيجيات الحكومة، ويوسع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار من خلال حزمة الإصلاح السياسي، وليس من خلال الزيارات الميدانية التي لا ترتبط بخطط واضحة تنعكس على حياة المواطنين.

ويبدو أن زمن التعويل على الإنجازات في قضايا محددة، قد انتهى، ويجب أن يحل مكانه تغيير جوهري أساسي يتمثل في إدماج المواطن في عملية صناعة القرار، ليكون هو المشارك والهدف في آن واحد.■

**مستجيبو العينة الوطنية حسب الإقليم الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم**

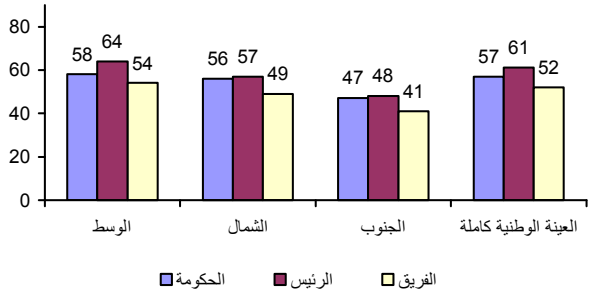


**مستجيبو العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بان الحكومة ناجحة في العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية في التعيين والترقية في القطاع العام**

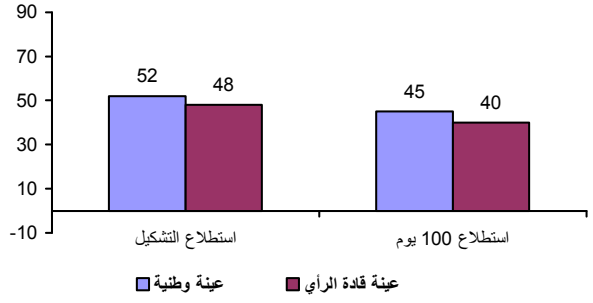


**نسبة المستجيبين الراضين عن تعامل الحكومة مع مشكلة عمال المياومة في وزارة الزراعة وتعامل الحكومة مع المشكلات التي رافقت إعلان نتائج التوجيهي وإضرابات المعلمين**

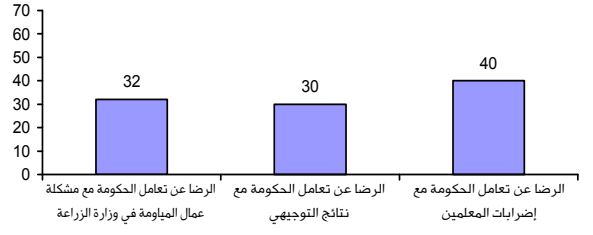


**مستجيبو العينة الوطنية حسب الفئات العمريه الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري كانوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم**

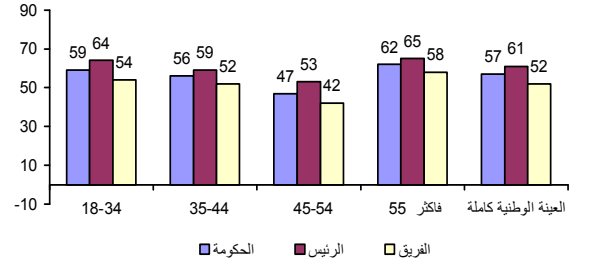

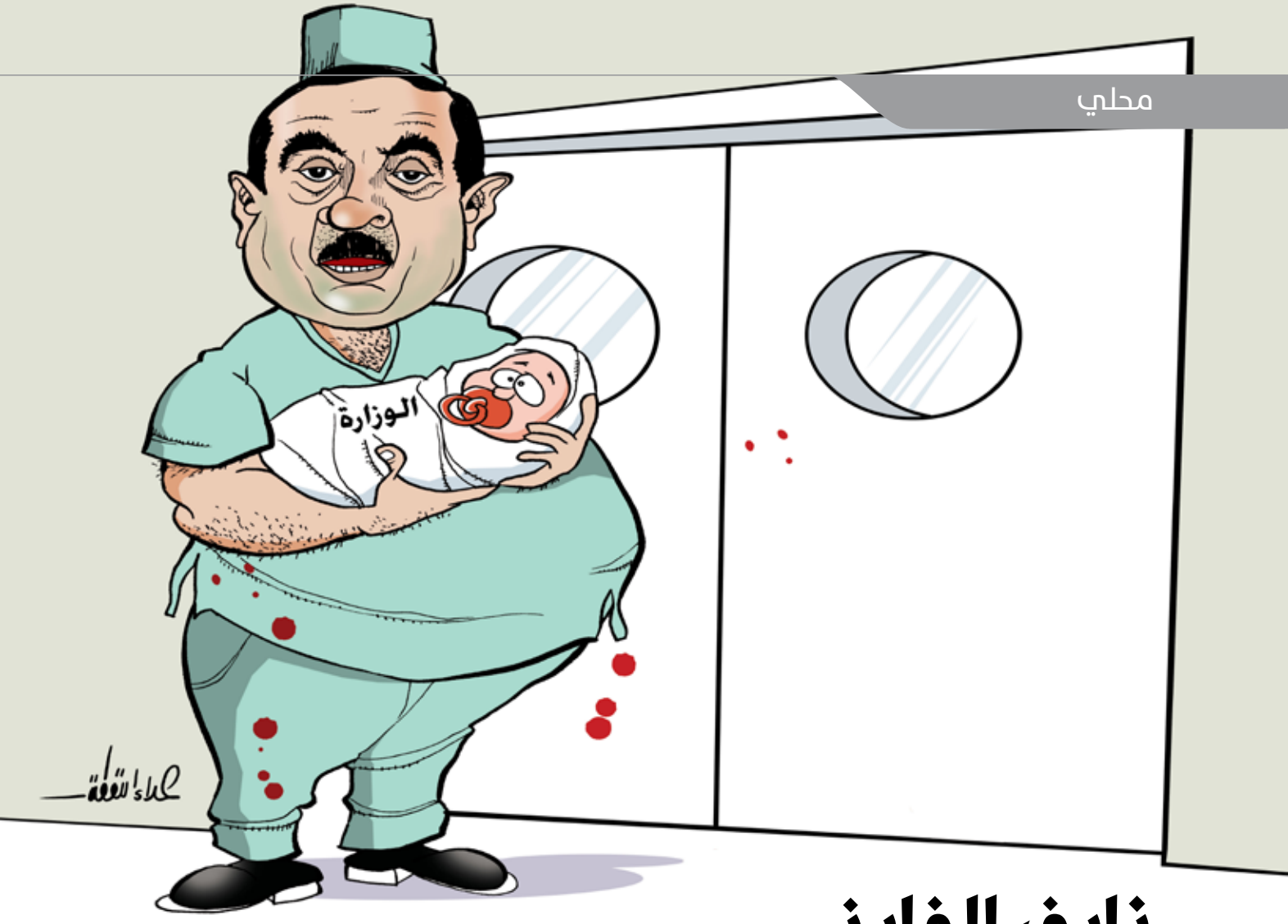


# نايف الفايز

# استنساخ تجربة النائب الخدمي في الحكومة

السّجل-خاص

ملامحه تدل على شخصية هادئة بسيطة، بعيدة عن الضجيج والصخب، مشبعة بخجل «متوارث» من البادية.

يصفه نائب سابق بـ«النشمي» و«صاحب الأخلاق البدوية»، وبأنه يمتلك جَلَداً على التنقل الدائم، والمتابعة الحثيثة والزيارات المفاجئة للأقسام والدوائر والمؤسسات التابعة لوزارته مترامية الأطراف، وهو كما يرى النائب، «أفضل من يُطلق الوعود التي تبعث على الأمل والتفاؤل بتحسين واقع الخدمات الصحية»، فيما يرى الناطق الإعلامي لوزارة الصحة حاتم الأزرعي، أن الوزير يصرّ على ترك «بصمة» خاصة على الوزارة قبل أن يغادرها.

الفايز القادم إلى الوزارة بعد تجربة نيابية في مجلس النواب الرابع عشر، نائباً عن دائرة بدو الوسط، نقل معه تجربة «النائب الخدمي» الذي لا يكلّ من طرق أبواب المسؤولين وفي جعبته مطالب لا تنتهي، بعضها يتحقق وبعضها الآخر يبقى معلّقاً. حتى إن نائباً مقرّباً منه في المجلس الرابع عشر وصفه في حديث لـ السجل، بـ «اللحوح».

قُرْبُه من الناس يتضح أثناء دخوله مبنى الـوزارة، حيث يختلط بالمراجعين للاستفسار عن حاجاتهم، بحسب الأزرعـي الـذي يؤكد أن لدى الوزير «قدرة عالية على الاستماع لشكاوى الناس».

الفايز، الذي دخل الحكومة وزيراً للصحة على إثر التعديل الذي أجراه رئيس الوزراء السابق نادر الذهبي على حكومته في 23 شباط/ فبراير 2009، ما إن جلس على مقعده حتى بدأ رحلته المكوكية على المؤسسات الطبية المختلفة، وهي رحلة أبدى فيها الطبيب الذي يحمل درجة الـدكـتـوراه في جراحة الـدمـاغ والأعـصـاب من جامعة كولون ومنستر في ألمانيا الغربية العام 1985، «غيرة» منقطعة النظير على المهنة.

«الوزير الميداني»، صفة أطلقتها الصحافة على الفايز، الذي وصل به الأمر إلى مداهمة مستشفى جميل التوتنجي فـي سحاب عند منتصف الليل، ليتفقد الأوضاع فيه.

الـوزيـر أتبع زيـاراتـه بوعيد للمقصّرين، ووعود بتلبية النواقص البشرية والفنية التي تحتاجها المؤسسات الطبية.

موظف إداري في الـوزارة، رافقَ الفايز في عدد من جولاته، قال لـ **السّجل**، إن الوزير كان «غاضباً» من واقع الخدمات الطبية التي تقدمها المؤسسات التابعة للوزراة.

غضب الوزير وعـدم رضـاه، وصلا به خلال زيـارة تفقدية لمستشفى الأميرة سلمى في ذيبان، إلى «التلويح» بوسادة وُضعت على أحد الأسرّة دون غطاء قبل أن يرميها جانباً، كما ظهر في الصور التي التقطها مصور الوزارة عيسى السلمان.

## موظف في «الصحة»: الجولات التي حققت للوزير شعبية كبيرة، ورّطته بعد أن بدا عاجزاً عن إيجاد حلول للواقع

لكن الموظف الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، عاد ليصف الوزير بـ«المتحمس»، لكنه استدرك: «الجولات التي حققت للوزير شعبية كبيرة، ورّطته بعد أن بدا عاجزاً عن إيجاد حلول للواقع».

## الوزير لم يكد يلتقط أنفاسه بعد عدد كبير من جولاته، حتى داهمته مسؤولية التصدي لجائحة إنفلونزا الخنازير

الفايز يـؤكـد مـن جهته، أهمية الـجـولات الميدانية، فـي الاطـلاع على واقـع الخدمات الصحية وتلمس احتياجات المستشفيات والمراكز الصحية، والاستماع إلـى هموم المواطنين. وبحسب رده على أسئلة مكتوبة وجّهتها **السّجل** إليه، فإن «الجولات الميدانية وبخاصة الفجائية، أسهمت في تحقيق نتائج إيجابية على صعيد مستوى الجاهزية، فضلاً عن إدراك المسؤول في الميدان بأن هناك رقابة مباشرة صارمة».

لكن صحفياً يعمل في صحيفة أسبوعية، تربطه بالوزير «علاقة طيبة» على حد تعبيره، قال إن الجولات «لـم تَنتج عنها خطة شمولية أو إستراتيجية للإصلاح، على عكس ما كانت توحي به»، ويضيف لـ **السّجل**: «لم تكن تلك الجولات إلا فزعة، حصد الوزير شعبيةً مؤقتة ثمناً لها».

الوزير لم يكد يلتقط أنفاسه بعد عدد كبير من جولاته، حتى داهمته مسؤولية التصدي لجائحة إنفلونزا الخنازير التي ضربت العالم ووصلت الأردن في أيار/مايو 2009.

الصحفي الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، يرى أن انشغال «الصحة» بمواجهة إنفلونزا الخنازير، «أنقذ الوزير من الحرج الـذي كان سيقع به لعدم قدرته على وضع إستراتيجية لإصلاح الواقع الصحي الـذي اطّلع عليه خلال جولاته الميدانية».

أيـام قليلة بعد اكتشاف أول حالة اشتباه بالإصابة بالمرض كانت كافية، ليصبح الوزير الشخصية الأهـمّ من بين مسؤولي الحكومة، وتصبح كلماته التي يرددها الأكثر استماعاً لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة. فهو الواعظ الذي يدعو: «اللّه يحمي البلد»، وعالِم الاجتماع الذي ينتقد سلوكيات التقبيل وطرق تناول المنسف والقهوة، ويدعو لتغييرها، وهو «الحكيم» الذي يوجّه النصائح للمواطنين، مثل دعوتهم لإلغاء الرحلات، وتجنب المولات والأماكن المزدحمة.

جهود الوزارة في التصدي لإنفلونزا الخنازير، شابتها حـالـةٌ مـن التخبط، بعد تسجيل أول إصابة لمسافرة قادمة من الولايات المتحدة، لم تستطع الماسحات الحرارية التي وضعتها الوزارة في مطار الملكة عالية من ضبطها، الأمر الذي قوبل بحملة نقد واسعة في وسائل إعلام محلية مختلفة. وانهارت أحجار «الدمينو» تباعاً، لتصبح الـوزارة مصدراً لتعداد أرقـام حـالات الإصابة والشفاء عبر مؤتمر صحفي أسبوعي، يصفه الصحفي المتخصص في الشأن الصحي من صحيفة **السبيل** تامر الصمادي، بـ«الشفاف».

ورغم «اقتحام» الصمادي لقسم العزل في مستشفى الأمير حمزة، وإعداده تقريراً نشرته صحيفته، انتقد فيه الإهمال واللامبالاة في التعامل مع المرض، إلا أنـه يقول لـ **السّجل**، إن الوزارة تعاملت مع الجائحة «بشكل إيجابي وشفاف».

الفايز، ورغم ازدياد وتيرة الإصابة بالمرض، لم يتوقف عن توجيه رسائله «التطمينية» التي بلغت ذروتها عندما خرج في مؤتمر صحفي على التلفزيون، 15 تموز/يوليو 2009، وهو يقف إلى جانب أول مصابة تتماثل للشفاء من المرض بعد تلقيها للعلاج في مستشفى الأمير حمزة.

ومن المفارقة أن الوزير الذي انصبّت جهوده على بعث الطمأنينة في نفوس المواطنين، تغيّب عن إطلاق حملة التطعيم ضد إنفلونزا الخنازير، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بعد انتظار طويل لوصول المطاعيم إلى البلاد.

## الفايز: دواء المواطن خط أحمر، وسرقته جريمة كبرى لن يفلت مرتكبها من العقاب

الحملة انطلقت بتطعيم نقيب الأطباء، مدير الغذاء والـدواء، مدراء مديريات وزارة الصحة، مـدراء المستشفيات الرئيسية، نقيب الأطباء البيطريين، أعضاء اللجنة الوطنية للأوبئة والأنفلونزا، مديرية الخدمات الطبية الملكية والصحفيين.

غياب الوزير عن إطلاق الحملة، كان بسبب

ارتباطه بموعد في الديوان الملكي، بحسب مدير مديرية الأمراض السارية في وزارة الصحة بسام الحجاوي، في حديث لراديو البلد، 20 تشرين الثاني/نوفمبر.

حجاوي قال إن الوزير تلقّى المطعوم بعد يوم واحد من إطلاق الحملة في مكتبه، نافياً ما تردد عن أن الوزير رفض أخذ المطعوم خشيةَ الآثار الجانبية. لكن طبيباً يعمل في مستشفى حكومي شهدَ إطلاق الحملة، نفى كلام حجاوي، وأكد الطبيب الذي طلب عدم نشر اسمه، أن الوزير «لم يأخذ المطعوم».

الوزير الذي عاد في التشكيلة الحكومية الجديدة، أعلن في 27 كانون الأول/ ديسمبر، خلوّ الأردن من المرض، مستنداً في ذلك إلى «عدم تسجيل أي إصابات جديدة». استتبع ذلك، إغلاق القسم المُعَدّ في مستشفى الأمير حمزة لاستقبال المصابين بإنفلونزا الخنازير.

بإعلان الوزير، يكون الأردن أول دولة تعلن خلوَّها من المرض، في وقت سبقتها فيه دول إلى إعلانها عدم تسجيل إصابات جديدة، مع الإبقاء على درجة عالية من الحذر من معاودة ظهور إصابات.

إغلاق ملف إنفلونزا الخنازير تلاه فتح ملفات كثيرة في «الوزارة»، ليس أقلها سرقة الدواء من وزارة الصحة. إذ ضبطت أجهزة المؤسسة العامة للغذاء والدواء مطلع كانون الثاني/ يناير 2010، أدوية مسروقة من وزارة الصحة ومستشفى الجامعة الأردنية ومركز الحسين للسرطان تباع في صيدليات خاصة.

الوزير أعلن عن تشكيل لجنة تحقيق في سرقة الأدوية، وقال: «دواء المواطن خط أحمر، وسرقته جريمة كبرى لن يفلت مرتكبها من العقاب»، وأكد الفايز لـ **السجل** أن لدى الوزارة «إجراءات رقابية صارمة لضمان وصول الدواء إلى المرضى»، لكن «بعض ضعاف النفوس مدوا أيديهم إلى الدواء».

الصحفي «المقرَّب» من الوزير على حد تعبيره، قال لـ **السجل**، إن لجان التحقيق في وزارة الصحة أصبحت دليلاً على عدم الرغبة في الوصول إلى نتائج، مذكّراً بلجان تحقيق تشكلت في حالات وفاة ناتجة عن أخطاء طبية.

وفي هذا السياق، يؤكد الصمادي أنه حاول مراراً الحصول على معلومات حول نتيجة التحقيق في سرقة الأدوية، إلا أنه لم يصل إلى نتيجة، مشيراً إلى أن «الانفتاح الذي كان عليه الوزير في حكومة الذهبي تراجعَ في حكومة الرفاعي».

غير أن أكثر الملفات إثارة في وزارة الصحة، هو ذلك المتعلق بالتعيينات. نائب عن جبهة العمل الإسلامي في مجلس النواب المنحلّ، طلب عدم نشر اسمه، يقول: «لم يتخلَّ الفايز في انتقاله من النيابة إلى الوزارة عن الدور الخدمي».

وبحسب النائب، فإن الفايز كان من أكثر الوزراء استجابة لمطالب النواب، في وقت يؤكد فيه الفايز أن التعيينات ليست من مهامه، قائلاً: «هناك جهة حكومية تتولى هذه المسألة، والوزير يرسم السياسات ويحدد الأهداف الإستراتيجية لوزارته»، ويتابع: «ينحصر دور الوزير في مجال التعيين بتحديد احتياجات وزارته من الكوادر وتلبيتها، عبر تعيين العدد الكافي المؤهل المدرب بالتنسيق مع الجهات المعنية».

## نائب إسلامي: الوزير قام بتعيين عدد كبير من الموظفين في الفئة الرابعة

غير أن النائب الإسلامي، يؤكد أن الوزير قام بتعيين عدد كبير من الموظفين في الفئة الرابعة، بما يندرج ضمن صلاحياته.

النائب يُرجع غالبية التعيينات إلى العلاقة المتميزة التي جمعت الوزير بمجلس النواب الخامس عشر المنحلّ، بخاصة أنه ضم عدداً كبيراً من النواب في المجلس السابق الذي كان فيه الوزير نائباً.

ولا يخفي النائب أن المجلس المنحلّ «غَلَّبَ» الوزير بكثرة طلباته، وهو يختصر ما حدث بقوله: «زوّدناها عليه».

آخر القضايا التي جعلت الوزير معرضاً لنقد الإعلام، قراره استيفاء 15 ديناراً من المواطنين بدل تكلفة وحدة الدم ومكوناتها، و40 ديناراً من غير الأردنيين، وتحويل المبالغ المستوفاة إلى إدارة التأمين الصحي في وزارة الصحة، لتغطية «التكاليف» المترتبة على الفحوصات المخبرية التي تخضع لها وحدة الدم.

القرار حرّك جمعية المستشفيات الخاصة ونقابة الأطباء الأردنية للتحالف ضده، مدعومين بمنابر إعلامية عدّت القرار «متاجرةً» بدماء الأردنيين.

الفايز رفضَ التراجع عن القرار، مؤكداً أنه «لن يمس سوى شريحة محدودة من السكان المقتدرين والذين لن تتعدى نسبتهم 5 في المئة»، بحسب تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية بترا في 26 شباط/فبراير2010، مشيراً إلى أن القرار لن يشمل المؤمَّنين صحياً الذين تبلغ نسبتهم 87 في المئة من المواطنين.

سيحقق القرار بحسب تصريحات الفايز، وفراً مقداره 3 ملايين دينار، إذ بلغت نسبة ما أنفقته الدولة على فحوصات وحدات الدم العام 2009 نحو 6 ملايين دينار أردني.

الوزير تصدّى للهجوم الإعلامي عبر مشاركته في الحملة الوطنية للتبرع بالدم، التي نظمتها وكالة الأنباء الأردنية **بترا**، في 2 آذار/مارس 2010، وجاءت مشاركته تلك لتؤكد أهمية التبرع بالدم لرفد بنوك الدم باحتياجاتها المتزايدة.■

من الطبيعة اليك



- خالي من النكهات الصناعية
- خالي من المواد الحافظة
- بدون سكر مضاف
- خالي من الالوان الصناعية او الطبيعية
- بدون بدائل السكر (المحلّيات الصناعية)

**أطلبها الآن من الوكيل في الأردن مؤسسة رائد ناصر الدين التجارية**

عمان-المقابلين - هاتف: ٤٢٠٤٦٣٧ فاكس: ٤٢٠٤٦٤٧ موبايل: ٠٧٩٩٤٤٤٨٠٩ - ٠٧٩٩٥٨٨٨٥٣

Tipco®

أنعش أيامك

# الغد قادت الهجوم، والرأي أسندته وانتهت المعركة بـ«بوسة لحى»

السّجل-خاص

◀ على الطريقة المحلية التقليدية في حل الخلافات، تدخلت «الجاهات» لوضع حد للمعركة التي اندلعت بين صحيفة **الغد**، بمساندة خجولة من **الرأي**، والمواقع الإلكترونية، بعد أن أشبع الطرفان الصحافة الأردنية بمفردات الشتم «والردح» وكيل الاتهامات المتبادلة.

نقابة الصحفيين التي كان نقيبها عبدالوهاب الزغيلات هدفاً لبعض المواقع، التي تدخلت «لصالح المهنية»، وبدا في بيانها أنها تساند **الغد**، استطاعت التوصل إلى اتفاق يتم بموجبه وقف التراشق الإعلامي الذي وصفته بـ«اللامهني» والخارج على تقاليد مهنة الصحافة وآدابها.

وتعهدت النقابة في بيان صدر عنها، 15 آذار/مارس 2010، بتعامل جاد مع الصحافة الإلكترونية «كإعلام يمثل روح المستقبل دون المساس بالحرية» التي تدافع عنها.

وكأساس للتنظيم، دعت النقابة المواقع الإلكترونية لمنع التعليقات العشوائية على المواد المنشورة عليها، ومنع النقل الآلي من الصحف إلا باتفاق مسبق معها، كما طلب مجلس النقابة من المواقع الإلكترونية التسجيل في سجل الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، وتمسكت النقابة بحقها في محاسبة أي وسيلة إعلام أو مطبوعة أو شخص لا يلتزم بالقوانين أو ميثاق الشرف الصحفي حفاظاً على المهنة وآدابها.

بهذه الصيغة انتهت الحرب التي حملت فيها **الغد**، ومن الخلف **الرأي**، راية حرب قالت إنها خاضتها انتصاراً للمهنية الصحفية و«كي نتنفس هواءً نقياً» كما عنونَ رئيس تحرير الصحيفة موسى برهومة مقالة كتبها في نهاية تلك الحرب.

برهومة قال في مقالته في **الغد**، 15 آذار/مارس، إن المعركة جاءت «بعدما بلغ السيل الزبى»، وبعد أن «صرنا نشعر بالضيق من مساواتنا، كصحفيين، مع فئة غير مسؤولة أحالت الفضاء الإلكتروني إلى حيز للقرصنة والابتزاز».

إعلامي بارز، طلب عدم ذكر اسمه، أكد ما «باتت تشكله المواقع من تشويه للوجه الإعلامي الأردني من خلال افتقارها للمهنية الإعلامية»، لكنّه في الوقت ذاته يرى أنه «كان على **الغد** خوض المعركة بهدوء، ورويّة، وخطاب عال».

وفيما خاضت **الغد** المعركة بالإسناد الخجول من **الرأي**، خاضت المواقع الإلكترونية مجتمعةً هجوماً مضاداً ، متهمة الصحيفة بدخول حرب بالإنابة عن الحكومة التي عجزت عن النيل من تلك المواقع.

وبرزت مواقع **سرايا**، **جراسيا نيوز**، **رم**، **المحرر نت**، **البلد نيوز** وموقع **كل الأردن** في خط المواجهة الأول في الرد على هجوم **الغد**، فيما حافظت مواقع **عمّان نت**، **عمون**، **المدنية نيوز** على اتزانها في الرد.

القرار القضائي الذي صدر في 12 كانون الثاني/يناير 2010، أخضع المواقع الإلكترونية التي يتجاوز عددها مئة موقع، لقانون المطبوعات والنشر. غير أن هذا القرار ما زال ينتظر إعداد «آلية مناسبة لتسهيل عمل المواقع ضمن إطار هذا القانون»، بحسب تصريحات وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة نبيل الشريف **لوكالة الأنباء الفرنسية**، في أعقاب صدور القرار القضائي.

وقبل أن ترى الآلية التي يعمل قانونيون على وضعها لتتناسب وعمل الصحافة الإلكترونية، بدأت **الغد** في 6 آذار/مارس الهجوم على المواقع، واصفة القائمين عليها بـ«المرتزقة، الفاشلين والمتكسبين». وقد التزمت الصحيفة خلال هجومها طوال المعركة بلفظ «بعض»، للإشارة إلى مواقع معينة، فقدت أبسط قواعد المهنية الصحفية حسب وصف **الغد** في هجومها.

غير أن لفظ «بعض» الذي بقي عائماً دون تحديد، دفع رؤساء تحرير المواقع الإلكترونية مجتمعين للوقوف صفاً واحداً في وجه **الغد**، وهو اصطفاف عبّروا عنه في الاجتماع الذي جمعهم في 8 آذار/مارس، وانتهى بمطالبتهم النائبَ العام باستدعاء رئيس تحرير **الغد** «لسماع إثباتاته بالأسماء والوقائع في ما يتعلق بالتهم الخطيرة التي أوردتها الصحيفة، وترقى إلى المسّ بأمن الدولة»، إضافة لاحتفاظ المواقع الإلكترونية، مجتمعة وفرادى، بحق مقاضاة **الغد** ورئيس تحريرها وإدارتها أمام القضاء الأردني وأمام نقابة الصحفيين.

اجتماع «المواقع» قوبل بتصعيد من «راصد» **الغد**، الذي رأى فيه اجتماعاً للدفاع عن المكتسبات التي باتت مهددة، بعد أن شعر «مشرفو المواقع الإلكترونية أن المواجهة معهم حقيقية».

الـ«راصد» التي يتناوب على كتابتها رئيس تحرير **الغد** ومجلس التحرير، قال في مقالة نشرتها الصحيفة في اليوم التالي للاجتماع، حملت عنوان «**الغد** تواصل معركة الدفاع عن الحرية والقيم والمهنية والأخلاقية»، إن هؤلاء «حفنة من الفاشلين الذين لم يسجِّل لأحد فيهم أي إنجاز صحفي أو حياتي، ونصرّ أن

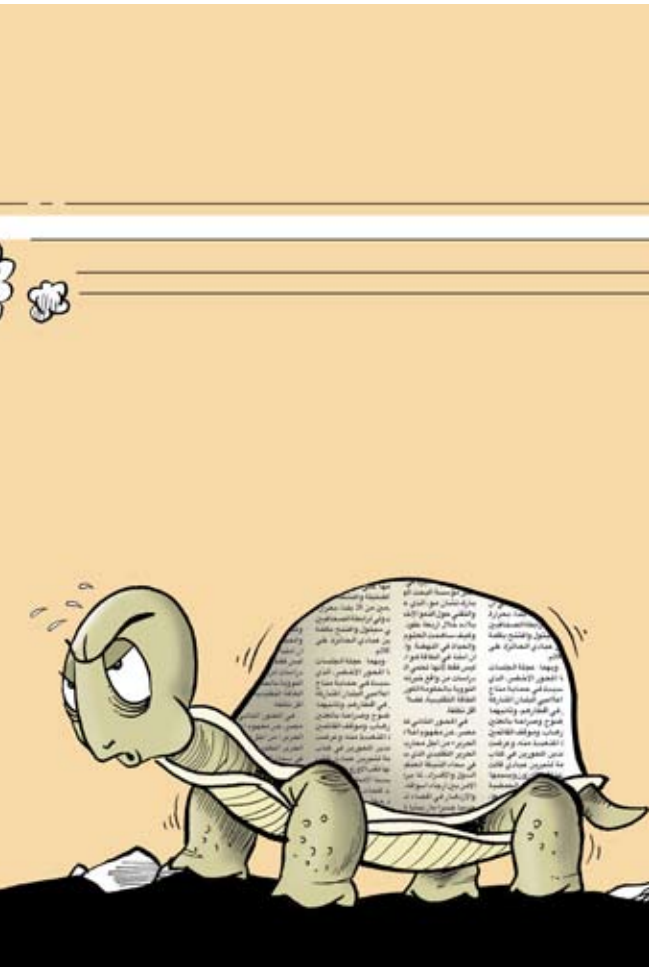

أغلبهم لا يجيد كتابة خمس كلمات من دون أن يكون فيها عشرة أخطاء!» وأضاف: «هؤلاء المتكسبون... ماتوا هلعاً حينما وقّعت حكومة سمير الرفاعي مدونة السلوك التي قطعت الطريق أمام الاسترضاء والاسترزاق والإعلانات التي تتصدر مواقعهم درءاً للابتزاز»، وتعهدت **الغد** بـ«ملاحقة هؤلاء ومحاصرتهم».

الألفاظ «المسيئة» التي استخدمتها **الغد** في حربها، هي التي أعطت المواقع الإلكترونية الضوء الأخضر لهجوم شخصي، استخدمت فيه ألفاظاً نابية ضد برهوّمة، بحسب رئيس تحرير موقع إلكتروني فضّل عدم نشر اسمه.

سياسي بارز ومتابع حثيث للصحافة المحلية والعربية والعالمية سجل على **الغد** استخدامها ألفاظاً «مسيئة» في معركتها مع المواقع الإلكترونية، وقال لـ**السنجل** مفضلاً عدم الكشف عن اسمه: «إن **الغد** نزلت في خطابها خلال المعركة إلى مستوى متدن»، على الرغم من تفهمه للأسباب التي دفعتها لخوض المعركة.

ومن جملة ما استخدمت المواقع من ألفاظ نابية بحق **الغد** ورئيس تحريرها تذكير موقع **سرايا** الإلكتروني لبرهومة، «أستاذ اللغة العربية»، بقول الشاعر «عار عليك....»، ووصفه بحليق الشوارب، في إشارة إلى «جُبنه»، وقد دافع رئيس تحرير الموقع الإلكتروني، الذي فضّل عدم نشر اسمه، عن الألفاظ النابية بقوله: «التزمنا بـ 50 في المئة من المهنية في ردّنا، في وقت جافت فيه **الغد** أبسط قواعد المهنية».

الالتزام بـ50 في المئة من المهنية الإعلامية لم يمنع المواقع الإلكترونية من كيل الشتائم لبرهومة. **سرايا** عقدت مقارنة بينه وبين عبد الملك الحوثي في اليمن، فوفق مقالة نشرها الموقع في 15 آذار/ مارس، مغفلة من اسم كاتبها، جرى تشبيه حرب برهومة على المواقع الإلكترونية بحرب الحوثي على اليمن، ورأت المقالة أن ما يجمع بين برهومة والحوثي هو الفشل.

أما موقع **كل الأردن**، فقد نشر في 9 آذار/ مارس مقالة لرئيس تحريره علاء الفزاع هاجم فيه صحيفة **الغد** ورئيس تحريرها بألفاظ نابية، قال إنها تأتي في إطار الدفاع عن كرامة المواقع الإلكترونية أمام ما نشرته الصحيفة. ونشرت **جراسيا نيوز** في 11 آذار/مارس تحت عنوان «أسئلة إلى البلبل البرهومي» مقالة تتهم رئيس تحرير **الغد** بالمرتشي، وتصفه بـ«صاحب العلاقات المشبوهة».

وكان من الملفت دخول **عمون**، الموقع الأكثر رصانة المعركة، حسب رأي إعلامي بارز طلب عدم ذكر اسمه، قال «إنها ليست معركة **عمون**»، إذ هاجم مدير تحرير موقع **عمون**، باسل العكور، صحيفة **الغد** «ومن لفّ لفّها» واتهمها بـ«افتعال معركة يؤلبان فيها الحكومة والرأي العام على الإلكترونيات، وهي الأهداف التي عجزوا تماماً عن تحقيقها».

هذه الحرب سمحت للقارئ بالاطلاع على تعبيرات وألفاظ لم تشهدها الساحة الإعلامية بهذه الكثافة والنوعية من قبل، على غرار «فئران خرجت من جحورها»، «مدلّسون»، «كذَبة»، «مرتشون»، «حليقو الشوارب»، «جواسيس»، «أعداء الوطن».. وغيرها من عبارات يمكن استخدامها لوصف العمليات العسكرية! وبعد انتهاء الحرب سُحبت المواد التي تضمنت «ردحا وشتماً» من أرشيف مواقع صحيفة **الغد** وأرشيف المواقع الإلكترونية، استجابةً لمطلب نقابة الصحفيين.

**الغد** حاولت أن لا تبدو وحيدة في تلك الحرب، أمام اصطفاف المواقع الإلكترونية، فأكدت في مقالة الراصد أنها «لا تخوض معركتها وحيدة»، إنها تدافع عن «الأردن النظيف النقي الذي لا يلوثه هؤلاء الأشرار».

وفي الوقت الذي فضلت فيه **الدستور** أن تبقى خارج المعركة تماماً، دون إبداء رأي، فقد رشح من **العرب اليوم** رأيٌ، على لسان صحفي طلب عدم الكشف عن اسمه، عزى إحجام صحيفته عن الدخول في المعركة إلى «أن المعركة ليست معركتها».

**الغد** من جهتها كانت تؤكد دائماً أنها تخوضها نيابة عن الوسط الإعلامي وخاصة اليوميات، وشكّل دخول صحيفة **الرأي** إلى جانب **الغد** وميضاً لم يلبث أن انتهى سريعاً بعد أن تعرضت **الرأي** إلى هجوم منظم من المواقع، أقله وصف الحلف القائم بينها وبين **الغد** بـ«الظلامي»، وتصعيد الحملة لتشمل هجوماً شخصياً على رئيس تحرير **الرأي** الذي يشغل منصب نقيب الصحفيين، عبد الوهاب زغيلات، إضافة إلى التشكيك في مهنيتها، بقول موقع **سرايا** «أما **الرأي** فمعروف مهنيتها منذ أن تسلمها الكاتب الذي لا يشق له غبار»، واصفةً في مقال نشرته في 9 آذار/ مارس الزغيلات بـ«الأكاديمي اللامع الذي لم نقرأ له حرفاً منذ عقدين من الزمن».

وهكذا انتهت المعركة، بعد أن ضاعت، ولم تحقق شيئاً مما أريد منها، أي الارتقاء بالمهنة، لكنّها «تبقى محاولة أولية للتنديد بالمستوى الهابط للكثير من المواقع الإلكترونية؛ فهناك خيط رفيع بين تدني المهنية في معظم المواقع، وفضحها، وبين الرقابة عليها، وهو شيء غير مقبول إذا أردنا أن نعمّق الديمقراطية» حسب صاحب مطبوعة طلب عدم ذكر اسمه.■

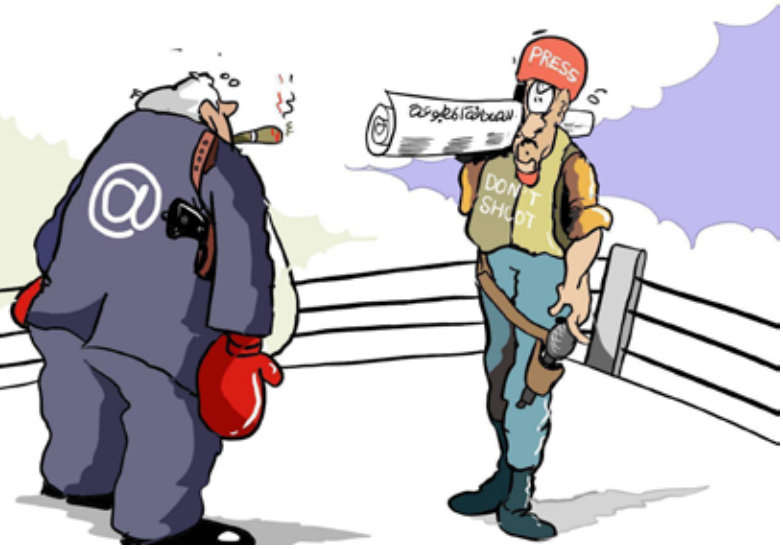


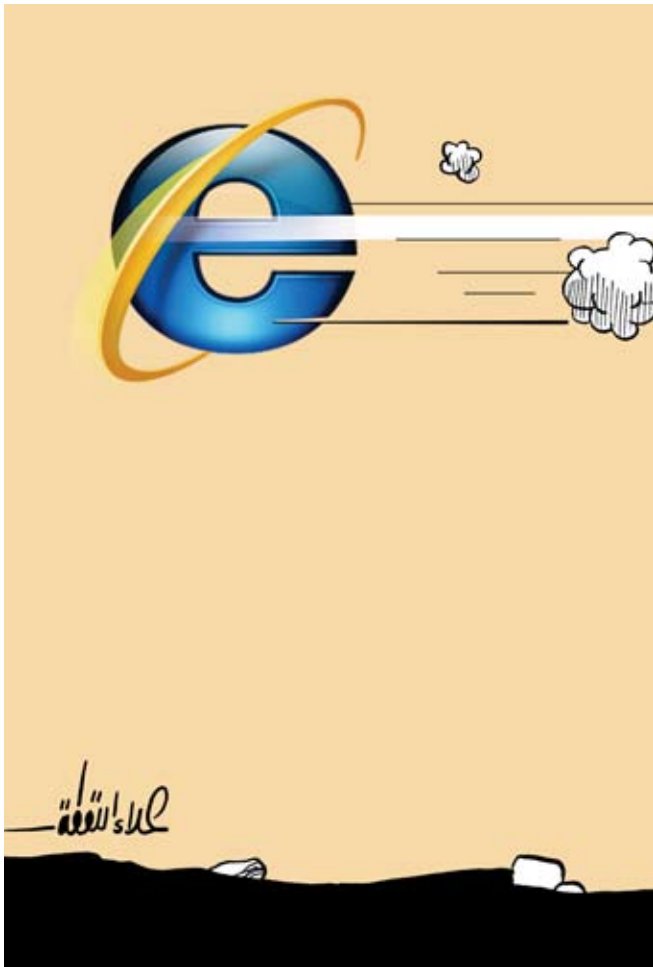

## رغم أن طلبة «ثانوي» يعجزون عن القراءة والكتابة

# قصص نجاح تحققها مدارس حكومية

ليلى سليم

**زيد، يعمل والده فني أجهزة طبية، ووالدته معلمة في مدرسة خاصة. كان يذهب إلى مدرسته الخاصة في عمان في باص المدرسة. في مدرسته معلمون يحملون مؤهلات عالية، ثلاثة من معلمي الفيزياء على سبيل المثال مهندسو كهرباء، وأحدهم كان يستعد لنيل درجة الدكتوراه في الجامعة الأردنية.**

**في المدرسة مختبرات علمية بتجهيزات عالمية، وملاعب بقياسات دولية، وأندية لممارسة ألعاب السلة والطائرة والتايكوندو والموسيقى والرسم، إضافة إلى النشاط الكشفي الذي أتاح له زيارة مصر ولبنان، وقد تمكن زيد وزملاؤه من تمويل جزء من نفقات هذه الرحلات عبر بازارات يقيمونها كل سنة.**

في المقابل، هناك عبد اللّه، ينتمي إلى أسرة مكونة من اثني عشر فرداً، ابن لمزارع صغير في الأغوار الجنوبية، كان يسير على قدميه 2 كيلو متر كل يوم وفي الظروف الجوية المختلفة، لعدم توافر قيمة المواصلات التي لم تكن أصلاً منتظمة.. يصل إلى المدرسة في حالة إنهاك شديد، وغالباً ما يتعرض للتقريع بسبب وصوله متأخراً، تبلغ درجة الحرارة في الصف 45 درجة مئوية، هناك مروحة واحدة مهمتها توزيع الهواء الساخن على مساحة الغرفة البالغة ستة أمتار مربعة. يتوالى عليه معلمون شبان، يكونون في الغالب في سنتهم الأولى في المهنة، جاءوا هم أنفسهم من أماكن بعيدة. تعوزهم الخبرة الكافية لا في إيصال المعلومة فحسب، بل وفي إدارة الطلاب الذين يخرجون عن السيطرة في الحصص، فيعوض المعلمون نقص خبرتهم بالشتائم التي تكون في العادة بحسب عبد اللّه: «يا وسخ، حيوان، مش مربّى لا إنت ولا أهلك»، وبالضرب الذي يكون بالعصا أو «الشلاليت».

بعد انتهاء دوام المدرسة، يذهب عبد اللّه لمعاونة والده في البستان، حيث يظل إلى مغيب الشمس.

تلكما حالتان متباينتان تفسران إلى حد ما السبب في اكتساح مدارس التعليم الخاص المراكز الأولى في امتحان الثانوية العامة كل عام، لدرجة أن بعضها يسجل نسب نجاح تصل إلى 100 في المئة، في حين أن مدارس حكومية، وبالتحديد في المناطق النائية مثل الأغوار الجنوبية والغربية والبادية والجنوب، تسجل نسب رسوب تصل أيضاً إلى 100 في المئة، كما حدث العام الجاري في مدارس فيفا للذكور في الأغوار الجنوبية، وأبو بنا للذكور في الطفيلة، وبنات مجرا الثانوية في الكرك.

في العام الجاري، هناك خمس مدارس حكومية للذكور فقط في قائمة المدارس العشرين الأوائل على المملكة في الثانوية العامة، أربع منها مدارس لا تقبل أساساً إلا المتفوقين، إحداها اليوبيل، والثلاث الأخريات هي مدارس الملك عبد اللّه للتميز. أما المدرسة الحكومية «العادية» الوحيدة التي تمكنت من الوصول إلى هذه القائمة، فهي مدرسة تلعة الرز في محافظة جرش، إذ

حصلت على نسبة نجاح 100 في المئة، وكان عدد المتقدمين لامتحان الثانوية العامة فيها طالبَين اثنين، نجح كلاهما.

## تردّي أوضاع المعلمين في المدارس الحكومية، بحسب الوحش، عامل أساسي آخر في قلة الدافعية

في المقابل، هناك ثماني عشرة مدرسة حكومية للذكور في قائمة العشرين الأواخر، مقابل مدرسة واحدة خاصة وأخرى تابعة للثقافة العسكرية.

وضْع مدارس الإناث الحكومية يبدو أقل سوءاً، فهناك ست مدارس منها في قائمة العشرين الأوائل، مقابل تسع عشرة مدرسة في قائمة العشرين الأواخر.

محمد جمعة الوحش، الوزير الأسبق، والذي شغل منصب مدير التعليم الخاص بوزارة التربية والتعليم، يحذر من الوقوع في فخ التسليم الكامل بأن نتائج المدارس الخاصة كلها حقيقية، فهو يلفت النظر إلى ممارسات تلجأ إليها بعضها، عندما تقوم باستقطاب المتفوقين من المدارس الحكومية وتمنحهم بعثات لتسجل بعد ذلك نجاحاتهم على أنها إنجاز لها. لكنه مع ذلك يقول إن هذه ممارسات مقصورة على عدد من المدارس، وهي «معروفة الآن» بحسبه، مستدركاً أن أحداً لا ينكر أن هناك مدارس خاصة عريقة توفر لطلبتها ومعلميها تسهيلات لا تستطيع المدارس الحكومية توفيرها، ما ينعكس على سويّة نتائجها المدرسية.

«نحن مجرد ممر»، يقول سليمان النوايسة، ولي أمر طالب أنهى الثانوية العامة بمعدل 58,8، وكان مع طالب آخر الوحيدَين اللذين تمكّنا من النجاح من أصل 32 طالبَ توجيهي في مدرسة غور المزرعة الثانوية للذكور. النوايسة يشير إلى قضية عدم استقرار المعلمين، ففي كل عام يُعيَّن في مدارس المنطقة معلمون جدد دون أي خبرة، وبعد أن يكتسبوا بعض الخبرة، أو بعد مرور سنة على تعيينهم، يتم نقلهم.

عدم استقرار المعلمين بحسب «س»، وهو مشرف تربوي في وزارة التربية فضّل عدم الكشف عن اسمه، يسهم في تدني نسب النجاح في الثانوية العامة، أما عندما يُكلَّف بالتدريس معلمون جدد يفتقرون إلى المعرفة الكافية بالمادة، والقدرة على إيصال المعلومة. فذلك يشكل عاملاً رئيساً في ضعف التأسيس الذي يعاني منه الكثير من الطلبة، ويؤدي إلى «ظاهرة» تنامي عدد الطلبة الذين يصلون إلى صفوف متقدمة غير قادرين على القراءة والكتابة.

الخلل في رأي «س» يكمن في نظام ترفيع الطلبة، فالقانون حدد نسبة للرسوب منعَ تجاوزها، هي 5 في المئة للصفوف الثلاثة الأولى، و10 في المئة من الرابع إلى السادس، و15 في المئة من السادس إلى العاشر. كما منع القانون رسوبَ الطالب أكثر من مرتين من الصفوف بين الرابع والعاشر، ومن يستنفد سنتَي رسوبه فإنه ينجح بشكل تلقائي مهما بلغ ضعفه. «يعرف الطالب وقتها أنه سينجح حتى لو سلّم أوراق الامتحانات خالية حتى من اسمه».

القانون الذي يصفه المشرف بأنه جاء «لاعتبارات اقتصادية لا لاعتبارات تربوية»، ذو آثار كارثية على التعليم في الأردن، بخاصة مع غياب خطط حقيقية لتشخيص الضعف وعلاجه مبكراً لدى الطلبة، وما هو موجود منها على أرض الواقع ليس أكثر من «حبر على ورق».

«م»، معلم لغة عربية طلب عدم نشر اسمه، يؤكد ذلك، ويقول إن ستة طلاب من أصل 27 طالباً في صف التوجيهي الذي درّسه العام الفائت لم يكونوا يقرأون ويكتبون، ويضيف أن لديه طلبة من هذه النوعية في كل عام، في التوجيهي وغيره، معترفاً أنه لا يتخذ أي إجراء لمساعدتهم. «إذا أبلغتُ عنهم فإن النتيجة هي أنني سأُكلَّف بإعداد خطط للتشخيص وأخرى للعلاج، وإعطاء حصص إضافية، وتقديم تقارير، ورغم أن الجميع يعرف أن كل هذه الإجراءات شكلية، إلا أنها في النهاية عمل إضافي، وأنا عندي ما يكفيني من العمل».

## النتائج التي تتحقق تُثبت أنه حتى في مدرسة حكومية وبتسهيلات محدودة يمكن القيام بالكثير إن توافرت الإرادة

تردّي أوضاع المعلمين في المدارس الحكومية، بحسب الوحش، عامل أساسي آخر في قلة الدافعية. «كيف نطلب من معلم يتقاضى راتباً هزيلاً ويعاني شظف العيش، أن ينجز ويبدع؟!».

طالبات يتفاعلن مع معلمتهن في مدرسة الجبيهة الثانوية للبنات

طالبات في حصة دراسية في «الجبيهة الثانوية للبنات»

تصوير: برايان سكانل

عسبلي المغاصبة، معلم لغة عربية، مثال على ما يعانيه المعلمون من أوضاع اقتصادية صعبة. فالمغاصبة وبعد تسعة أعوام من الخدمة، لا يتجاوز ما يتسلمه من راتبه بعد خصومات الضمان الاجتماعي وسواها الثلاثمئة دينار، وهو يتلقى زيادة سنوية مقدارها 5 في المئة من راتبه الأساسي، وهذا مبلغ لا يتعدى الدينارين ونصف الدينار سنوياً. في المقابل، فإن معلماً جديداً دون خبرة، يُعيَّن في إحدى المدارس الخاصة معتدلة الأقساط، براتب 350 دينارا، وزيادة سنوية تصل إلى 70 ديناراً.

لكن الصورة ليست قاتمة بالضرورة، والنتائج التي تتحقق تُثبت أنه حتى في مدرسة حكومية وبتسهيلات محدودة يمكن القيام بالكثير إن توافرت الإرادة والدافعية.

مدرسة الجبيهة الثانوية للبنات تُحقق في كل عام نتائج متقدمة على مستوى المملكة، وخلال السنوات السبع الماضية لم تنخفض نسبة النجاح في التوجيهي فيها عن 96 في المئة، علماً أنها تخرّج زهاء مئة طالبة سنوياً.

العام الجاري مثلاً، نجحت في المدرسة 87 طالبة من أصل 88 تقدَّمن إلى الامتحان، بمتوسط معدلات 85 في المئة تقريباً. هذا المتوسط الذي تحققه الطالبات كل عام يُثبت أن عدد الناجحات ليس الإنجازَ الوحيد للمدرسة، إذ استطاعت مجموعة طالبات نيل مراكز متقدمة على مستوى المملكة في نتائج التوجيهي، أبرزهن وعد أبو سويلم التي نالت المرتبة الأولى على الفرع العلمي في البلاد قبل ثلاث سنوات. وعد تدرس الآن في كلية الطب بالجامعة الأردنية، وهي تلفت إلى أن «نظام المتابعة الفردية لكل طالبة» كان العامل الأهم في النجاح، فكل طالبة ابتداء من الصف السادس إلى التوجيهي «تتم مراقبة علاماتها أولاً بأول، ويتم استدعاء ولي الأمر إذا ما حدث تَدَنٍّ في مستواها».

مديرة المدرسة مريم اللوزي، تحمل درجة الدكتوراه في التربية. تقول إن إتقانها الإنجليزيةَ ساعدها على متابعة أحدث الأساليب التربوية في مصادرها الأصلية وتطبيقها. وهي ترى أن كلمة السرّ تكمن في «المنهج العلمي»، فلكل طالب «قدرة على التحصيل، يمكن باتباع القواعد العلمية اكتشاف حدودها وحفزها إلى مداها الأقصى».

روان البطوش، تُعَدّ إحدى قصص النجاح التي حققتها المدرسة. روان التي انتقلت مع أسرتها من الهاشمي الجنوبي بعد إنهائها الصف العاشر، كانت طوال مسيرتها الدراسية تعاني من تدني مستوى تحصيلها العلمي، حتى إنها لم تتمكن أبداً من تحقيق معدل يتجاوز الستين في المئة، لكنها بعد سنتين فقط استطاعت التخرج بمعدل 78,8 في المئة، وهي تدرس الآن في الجامعة الأردنية.

اللوزي تغلّبت على شحّ الموارد عبر إنشاء علاقة متميزة مع المجتمع المحلّي، فقد استطاعت بالتواصل مع أولياء الأمور الحصول على تبرعات لطلاء المدرسة وإنجاز أعمال الصيانة وتوفير جزء من أثاثها. حتى أوراق العمل التي يتعذر توفيرها بالكمية المطلوبة لـ700 طالبة، هو عدد طالبات المدرسة، يقوم أولياء الأمور بدفع كلفتها. والتعاون وفقاً للمديرة يتعدى الدعم المادي، فـ«أولياء أمور من أطباء وغيرهم، يأتون المدرسة لتقديم محاضرات إرشادية في تخصصاتهم، وحدث أكثر من مرة أن حلّت أمهاتُ طالبات محل معلمات اضطُررن إلى الغياب».■

# NATUZZI

It's how you live

## ITALIAN CREATIVITY GOES BEYOND DESIGN

elite

Where Quality & Price Meet!

**231, Mecca Street**
**Tel: 06 586 5557**

Discover in our Natuzzi Gallery the latest in living room furniture. Choose from the exclusive new collection of sofas and armchairs, designed and made in Italy since 1959. Harmonise them with wall units and furnishing accessories by Natuzzi, the leading Italian furniture company.

OPUS three seater orange. Furnishings and accessories belongs to the Natuzzi collection.

www.natuzzi.com

# هندام المعلم بين تصريحات بدران والواقع

محمد الفضيلات

فجّرت تصريحات وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران، حول هندام المعلم، الواردة ضمن حديث مطوّل عن واقع التعليم وسبل تطويره، وعن الدعوات لإحياء نقابة المعلمين، ردود فعل غاضبة من المعلمين، وصلت حدَّ المطالبة بتقديم استقالته، غير مكتفين بالاعتذار الذي قدمه بدران عن تصريحاته التي أكد أنه أسيء فهمها.

بدران كان استغربَ في حديثه لصحيفة **العرب اليوم**، 14 آذار/ مارس 2010، إهمال المعلمين لمظهرهم الذي يشكّل عنوان كل شخص، داعياً إياهم إلى «حلاقة ذقونهم» و«الاهتمام بملابسهم»، بدلاً من التذمر والمطالبة بإنشاء النقابة.

بدران اعترف بتراجع المكانة الاجتماعية للمعلم، مبيناً أن المعلم نفسه أسهم في هذا التراجع من خلال تجاوزه المحددات التي تضبط العملية التعليمية في الغرف الصفية، وأضاف أن «مدونة سلوك المعلم ليست أداة لقمع المعلم بقدر ما هي وسيلة للمحافظة عليه وإعادة الهيبة له، بخاصة بعد أن تجاوز معلمون أعراف التعليم المتبعة». ونفى بدران وجود أي مؤامرة تُحاك ضد المعلم.

تصريحات الوزير التي جاءت في وقت يشعر المعلم فيه بـ«امتهان كرامته وازدراء المجتمع له» بحسب عضو اللجنة التحضيرية لإعادة إحياء نقابة المعلمين عبد الغفور القرعان، رفعت من وتيرة غضب المعلمين في أرجاء البلاد.

حالة الغضب عبّر عنها المعلمون من خلال إضراب جزئي عن العمل في 16 آذار/مارس، شمل ستة ألوية بمحافظة إربد، وجميع الألوية في محافظة الكرك، وامتد ليشمل معان التي تجمهر فيها مئات المعلمين والطلبة أمام مديرية التربية والتعليم.

المضربون طالبوا الوزير بالاعتذار عن التصريحات «المهينة»، وهو المطلب نفسه الذي تضمنه بيان اللجنة التحضيرية الصادر في 15 آذار/مارس، الذي رفض توجه المعلمين نحو التصعيد، لكن المضربين اختاروا التصعيد مطالبين بإقالة الوزير، وليس اعتذاره فقط.

تصعيد المضربين قوبل بتلويح وزارة التربية والتعليم بإجراءات عقابية لكل من أسهم في «تعطيل» العملية الدراسية، حيث طلبت الوزارة من مديريات التربية في اليوم الثاني للإضراب تزويدها بأسماء المعلمين المشاركين في تعليق الدوام.

وخلال الإضرابات، عبّر المعلمون بطرق مختلفة عن امتعاضهم من تصريحات الوزير، وصلت في بعض الأحيان إلى حدّ الدعابة والتندّر.

ففي مدارس الكرك، قام عدد من المعلمين بحلق رؤوسهم وتقليم أظافرهم أمام الطلبة كنوع من الاحتجاج. وبحسب معلم شارك في إضرابات الكرك، فضّل عدم الكشف عن اسمه خشية تعرّضه إلى عقوبة إدارية، فإن الوزير حوّل المعلمين إلى «نكتة»، مضيفاً لـ**السجل** أن الطلبة بدأوا يطلقون نكتاً على المعلمين من وحي تصريحات الوزير، مثل «ماكينة حلاقة لكل معلم»، و«مالها البالة».

بدران، لم يتأخر، أمام انتشار حمى الإضراب، في تقديم اعتذاره للمعلمين، مؤكداً أن ما ورد من تصريحات نُشرت في وسائل الإعلام على لسانه كانت «محرّفة»، وأن حديثه كان في سياق «المعلم القدوة»، ولكن الصحفي وليد شنيكات من **العرب اليوم** الذي نقل تصريحات الوزير نفى لـ**السجل** أي تحريف لكلام الوزير وقال إنه أوردها في تقريره كما أدلى بها.

وصرّح الوزير لوكالة الأنباء الأردنية، **بترا**، 16 آذار/مارس، أن «الوزارة تبذل أقصى جهودها لتحسين أوضاع المعلمين والارتقاء بظروف معيشتهم، انطلاقاً من دورهم الأساسي في العملية التعليمية وفي بناء الأجيال وتربية النشء»، وأضاف «هم يتمتعون بأقصى درجة من الاحترام والتقدير، لمكانتهم ولرسالتهم الوطنية والإنسانية النبيلة».

تصريحات بدران حول المعلم القدوة، تتقاطع مع ما يذهب إليه الأكاديمي والخبير التربوي حسني عايش، الذي يؤكد «ضرورة أن يكون المعلم قدوة لطلبته في سلوكه وهندامه، وليس فقط في معرفته وعلمه».

عايش قال لـ**السجل**، إن للهندام «أثراً تربوياً مهماً في العملية التعليمية»، مضيفاً: «لا يتعلم الأطفال من كلام المعلم فقط، بل يتعلمون من خلال لبسه وسلوكه الذي يؤثر فيهم».

توجيهات بدران التي جاءت علنية حول هندام المعلم، لا تختلف في جوهرها عن تلك التي تتلقّاها المدارس تاريخياً في كُتب رسمية، إذ تواصل مديريات التربية والتعليم التعميم على المدارس، داعية إلى ضرورة المحافظة على الهندام والظهور بمظهر حسن أمام التلاميذ، بحسب معلمة طلبت عدم نشر اسمها.

عايش يرفض الرقابة على هندام المعلم، ويشير إلى أن التعميم الوارد من مديريات التربية حول الهندام «غير ملزم وغير مقرون بعقوبة تأديبية في حال مخالفته»، داعياً إلى الرقابة الذاتية للمعلم على هندامه.

كما يرفض تذرع المعلمين بسوء الأوضاع الاقتصادية نتيجة تدني رواتبهم كسبب لإهمال هندامهم، في وقت يطالب فيه الوزارةَ بتحسين أوضاعهم المعيشية، فـ«الترتيب وتهذيب الشكل لا يتعارض مع سوء الأوضاع المالية».

اعتذار الوزير لم يكن كافياً ليوقف المعلمون إضرابهم، رغم قبول اللجنة التحضيرية للاعتذار في لحظة صدوره ودعوتها المعلمين إلى وقف الإضرابات حفاظاً على العملية التربوية، وكي لا يتم استغلال الإضرابات لإجهاض جهود اللجنة في مطالبتها بإعادة إحياء النقابة، ويستمر السجال.■

صيانه مجانية لجميع الإكسسوارات
التي تم تركيبها من فهر أو أي شركة
أخرى بإستثناء القطع التي بحاجة
إلى تبديل

إحذروا التقليد

حامل هذا الإعلان
يحصل على
خصم إضافي

فهر
للوازم السيارات

تشكيلة واسعة
من الدعاميات والمرشات
للبكبات والجيبات
4x4 نوع CARRYBOY

الأسعار للدعامات تبدأ
من ١٢٥ دينار
وأسعار المرشات تبدأ
من ٩٥ دينار

دعامة
Grand Cherokee

دعامة
GMC Envoy

دعامة
Traiblazer

فهر التجارية إحدى شركات عبد الفتاح الفاعوري * زبائننا الكرام خدمة التركيب تصلكم أينما كنتم *

فرع الإدارة و وادي صقرة : شارع وادي صقره بجانب حلويات السهل الأخضر - عماره الرواشدة (٣٧)
هاتف: 5545567 - فاكس: 5545576
فرع المقابلين: شارع الإذاعة والتلفزيون - مقابل مركز الجملة بجانب شركة إسوزو
هاتف: 4381466 - فاكس: 4382565

الوكلاء الوحيدون بالمملكة لمنتجات
CARRYBOY
عند زيارتك لنا تأكد بأنك في فهر
e-mail: info@feherauto.com

## تقرير دولي ثالث خلال شهرين

# الأردن «ضعيف جداً» في مجال النزاهة العامة

دلال سلامة

أعاد تقرير منظمة **global integrity**، الذي منح الأردن تقدير «ضعيف جداً» في مجال النزاهة العامة، إلى الواجهة مجدداً، مشهد التعاطي الرسمي مع تقارير المنظمات الدولية، والذي يواجه الحقائق والأرقام بلغة انفعالية، وكلام عام.

فإزاء تقرير منظمة **freedom house**، الذي صدر في كانون الثاني/يناير 2010 وسجّلَ تراجع الأردن من بلد حرّ جزئياً إلى بلد غير حرّ، ردّت الحكومة بلسان ناطقها الرسمي نبيل الشريف بعبارة «إنهم لا يعرفون الأردن».

ورداً على تقرير منظمة **human rights watch**، الذي صدر في شباط/فبراير 2010، وانتقد عمليات سحب الجنسية من مواطنين أردنيين من أصل فلسطيني، دعا الشريف إلى مواجهته بـ«هبة».

والآن يأتي تقرير **global integrity**، الذي صدر في شباط/ فبراير 2010، ليعطي الأردن العلامة 55 من مئة، مسجّلاً تراجعاً مقداره 5 درجات عن العام 2008، و17 درجة عن العام 2007، الذي كان قد نال فيه الأردن علامة 72، بتقدير متوسط.

هنا أيضاً كان للشريف تصريح مثير للجدل، فقد قال لصحيفة **الدستور**، إن التقرير «انتقد قانون حق الوصول إلى المعلومات رغم أنه الأول في العالم العربي»، وعبّر عن استغرابه لأنه كان «من الأولى بالتقرير أن يشيد بهذه الخطوة»، علماً بأن تقرير المنظمة لم ينتقد القانون المذكور، بل أشاد به ووصفه بأنه «خطوة إلى الأمام»، لكنه ذكر أنه غير مفعّل بشكل حقيقي، لأنه مقيّد بقانون آخر هو قانون حماية أسرار ووثائق الدولة لسنة 1971.

تصريح الشريف نموذج على الأسلوب الذي تواجه به الحكومة التقارير الدولية، وهو أسلوب كما يقول الكاتب في صحيفة **الغد** محمد أبو رمان، لا يقوم على مناقشة علمية لمضامينها، بل يعتمد على «الدعاية ومواجهة الحقائق والأرقام بادعاءات»، والأسوأ «التقاط مقولة من هنا، ومقولة من هناك».

اعتمد تقرير **global integrity** وهي منظمة أميركية غير حكومية وغير ربحية، تجمع وتنشر وتوثق معلومات تتعلق بالحكم واتجاهات الفساد في أرجاء العالم، في التقييم على 300 «مؤشر نزاهة» في ست مجموعات، هي: المجموعة الأولى تمثل المجتمع المدني والإعلام وإمكانية الوصول إلى المعلومات،

وحصل الأردن فيها على تقدير ضعيف. المجموعة الثانية تتعلق بنزاهة الانتخابات والتصويت والمشاركة الشعبية فيها والتمويل السياسي؛ المجموعة الثالثة، تتناول مساءلة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإجراءات الموازنة؛ المجموعة الرابعة، تبحث في أنظمة الخدمة المدنية والإجراءات الوقائية من الكوارث والمشتريات والخصخصة؛ والمجموعة الخامسة تتعلق بالرقابة والتنظيم وتشمل ديوان المظالم وديوان المحاسبة، الضرائب والجمارك، المؤسسات التي تملكها الدولة، واستخراج التراخيص التجارية؛ وقد حصل الأردن فيها جميعها على تقدير «ضعيف جداً».

أما المفاجأة، فقد كانت حصوله على تقدير «قوي» في المجموعة السادسة والأخيرة والتي تشمل هيئة مكافحة الفساد وقانون مكافحة الفساد، وسيادة القانون وتطبيقه، حيث نال الأردن علامة 82 من مئة، وإن انتقدت المنظمة في هذا المحور الفجوة بين القانون الذي مُنح العلامة مئة، وبين تطبيقه الذي حصل على العلامة 72.

المفاجأة هنا تأتي من كون المنظمة قد نوّهت في مقدمة التقرير بهذا المحور تحديداً، وقالت إن «نتائج مختلطة» تمخّضت عن إعادة الهيكلة التي تمّت خلال السنوات الأخيرة لمؤسسات مكافحة الفساد في الأردن، ووصفت أداء هيئة مكافحة الفساد بأنه «بطيء»، مشيرة إلى التخوفات من «التدخلات السياسية»، التي استشهدت عليها بحادثة إقالة رئيس ديوان المحاسبة مصطفى البراري، الذي كان معروف البخيت قد أنهى خدماته في الأسبوع الأخير من عهد حكومته، ولكن رئيس الوزراء اللاحق نادر الذهبي أعاد تعيينه فوراً.

رئيس هيئة مكافحة الفساد عبد الشخانبة، رأى أن التقرير اشتمل على «تناقض»، وتساءل في تصريح لـ**السّجل** «كيف تحوز جهود مكافحة الفساد في الأردن على علامة 82 في المئة، ثم توصف بعد ذلك بأنها بطيئة وخائفة من التدخلات السياسية؟»، مشيراً إلى تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر قبل شهر من هذا التقرير، واحتل فيه الأردن المرتبة 48 من بين 180 دولة، وكان الخامس عربياً في مجال مكافحة الفساد.

الشخانبة انتقد من ناحية أخرى التغطيات الصحفية للتقرير التي لم تُشر إلى التقدير السابق، واكتفت بالإشارة إلى التنويهات التي وردت في مقدمة التقرير وتعلّقت بمكافحة الفساد وديوان المظالم وقانون الحق في الحصول على المعلومات، وهي تنويهات تكررت في الخبر الصحفي الذي أطلقته المنظمة للصحافة وأعلنت فيه عن صدور التقرير، الأمر الذي جعله يبدو وكأنه تقرير «يتعلق فقط بجهود مكافحة الفساد في الأردن، في حين أنه يتعلّق بالنزاهة العامة في مجمل مؤسسات الدولة».

«التناقض» الذي أشار إليه الشخانبة، عَدَّهُ رئيس جمعية الشفافية الأردنية باسم سكجها «ثغرة» في التقرير، ولكن ليس باتجاه التأكيد على جهود مكافحة الفساد كما ذهب الشخانبة، بل العكس، فهو يرى في تصريح لـ**السّجل** أن جهود مكافحة الفساد التي وصفها بـ«غير الجدّية» في الفترة التي رصدها التقرير، نالت تقديراً لا تستحقه، إضافة إلى «غرابة» أن ينال قانون مكافحة الفساد العلامة مئة، في حين أن فيه «العديد من الثغرات التي من أبرزها أن رئيس هيئة مكافحة الفساد موظف حكومة يُعَيَّن ويُقال من قِبَلها؟».

عدم تحديث البيانات في رأي سكجها ثغرة أخرى في التقرير، فالوقائع المدرَجة بوصفها انتهاكات للنزاهة العامة، تقف عند تموز/يوليو 2008، و«لا منطق في أن يخلو التقرير الذي يُفترض أن يكون خاصاً بالعام 2009 من وقائع تتعلق بهذه السنة»، ويشير في هذا السياق إلى حادثة عزل البراري الذي قال التقرير إنها تمّت «مؤخراً»، في حين أنها تعود إلى العام 2007. ولكنه يؤكد مع ذلك على أن التقرير وإن اشتمل على «أخطاء منهجية» إلاّ أن النتائج التي خرج بها صحيحة، فالأردن عاش في تلك الفترة «تراجعاً في مختلف المجالات».

مراسل لوكالة أنباء عالمية اشترك في إعداد أحد التقارير السابقة للمنظمة نفسها وفضّل عدم الكشف عن اسمه، حاول توضيح الصعوبات التي تعترض معدّي التقارير الدولية، وقال لـ**السّجل** إن إدراج منظمة دولية لوقائع فساد في تقرير لها يحتاج إلى وثائق ومعلومات أكيدة، وفي ظل «غياب الشفافية وضعف التعاون الرسمي»، يحدث كثيراً أن كل ما يكون متوافراً لمعدّي التقرير حول القضايا المثارة هو «إشاعات»، لا يمكن اعتمادها في تقرير دولي.

ولفت المراسل إلى أن قضايا كبرى كُشفت على العلن، مثل اختلاس وزارة الزراعة والمصفاة، أعلن عنها بعد إنجاز تقرير العام 2009، الذي يسلّم في العادة في آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر من السنة نفسها التي يغطيها، علماً أن معظم المقابلات التي أجرتها المنظمة مع كتّاب ومحامين وخبراء ونشطاء في العمل المدني كانت كما هو مثبت في التقرير خلال العام 2009.

اللافت في نتائج التقرير هو الإشارة المستمرة إلى الفجوة بين القوانين وتطبيقها، فإضافة إلى قانون مكافحة الفساد الذي نال العلامة مئة، ونال تطبيقه 72، هناك قانون حق الوصول إلى المعلومات الذي قال التقرير إنه موجود على مستوى «النظرية»، لكنه في الممارسة العملية مقيَّد بقانون حماية أسرار ووثائق الدولة لسنة 1971، وقانون المطبوعات والنشر، كما أن الكثير من المسؤولين بحسب التقرير، يمتنعون عن تقديم المعلومات بحجة أنها ستمثل «وصمة» على البلد.

وهناك قانون الانتخابات الذي نصّ على إجرائها وفق جدول زمني منتظم، في حين أنها أُجِّلَت أكثر من مرّة. كما نصّ القانون على سريّة الاقتراع، في حين يذكر التقرير أنه تمّ رصد مخالفات في 14 في المئة من مراكز الاقتراع، انتُهكت فيها إجراءات السرّية، أو تواجدَ في مركز الاقتراع عددٌ من الناخبين، أكبر من العدد المفترَض تواجده في مركز واحد، بحسب ما جاء في التقرير.

يُذكر أن العلامة التي حصل عليها بند نزاهة الانتخابات في التقرير كانت 10 من مئة.

وفي ما يتعلق بديوان المحاسبة، فقد نصّ القانون على أن الديوان «محميّ من التدخلات السياسية»، ومع ذلك فقد تمّت إقالة أحد رؤسائه كما سبق، وذلك بسبب «موقفه من الحكومة» كما ذكرَ التقرير، كما أن القانون نصَّ على أن من حق المواطنين الاطلاع على تقارير الديوان، لكنها في التطبيق العملي ليست متاحة للعموم، وإن كان بإمكان المواطنين طلب الاطلاع عليها وفقاً لقانون حق الحصول على المعلومات المقيَّد بدوره بقوانين أخرى. ووفقاً للتقرير، فإن الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني يمكنهم الحصول على هذه التقارير «ليس بوصفها حقّاً لهم، بل باستخدام صلاتهم الشخصية».

هذه الفجوات بين القوانين وتطبيقها، تؤكد كما يقول أبو رمان، انطباع الكثير من الدبلوماسيين في الخارج حول الأردن، عن كونه بلداً «يتكلم ولا يعمل»، وسبب ذلك أن «لدينا في الأردن الكثير من العناوين البرّاقة، كتلك المتعلقة بالإصلاح السياسي، والتنمية السياسية وتحسين بيئة الاستثمار ومكافحة الفساد، ولكن انعكاسها في الممارسة العملية ضعيف جداً».

أبو رمان يستشهد بجهود مكافحة الفساد، ويرى أنه رغم الكلام الكثير والمستمر لسنوات عنها، فإن الناس يمتلكون قناعة بأن الفساد في الأردن «متجذِّر»، وحتى عند فتح قضايا فساد مثل قضية المصفاة مؤخراً، فإنهم يعتقدون أنها تنطوي على قدر كبير من «التسييس والانتقائية»، والحلّ كما يقول لا يكون إلا بـ«قرار سياسي» يتعامل مع الملفات الشائكة بما يعيد الثقة إلى الناس، ويأتي في هذا السياق كما يقول أبو رمان ضرورة أن تطوّر الحكومة أداءها في التعامل مع المنظمات الدولية ومع تقاريرها التي قد يشوبها الخلل أحياناً بوصفها في النهاية «جهداً بشرياً»، ولكن على الحكومة الاعتراف بأن إجماع منظمات دولية مختلفة، كما حدث مؤخراً على أن الأردن يعيش تراجعاً في أدائه، «هو أمر مثير للقلق».■

# ADSL 512

## فقط بـ 15 دينار

### تحميل غير محدود

كل يوم من الساعة 12 إلى الساعة 8 صباحاً
و طوال أيام الجمعة و السبت

- الأسعار شاملة ضريبة المبيعات، و الإشتراك الشهري للمودم.
- يضاف رسوم التأسيس.
- 5 GB سعة التحميل الشهرية.
- رقابة عائلية مجاناً (إختياري).
- نظام الفاتورة الواحدة.

next
The Internet You Want

www.adslnext.com

06-4736800
06-4205357
077-750442

# الافضل من VOIP

## مكالمات أوفر 80%

مكالماتك على جميع أنحاء العالم مع خدمتنا.
طوال أيام الاسبوع.

- حزم مميزة
- دقائق اضافية
- أفضل الحزم على كل من امريكا، تايلاند، الصين و أوروبا.

next
The Internet You Want

www.adslnext.com

06-4736800
06-4205357
077-750442

# التهميش مرض العصر

«جيوب الفقر»، «المناطق النائية»، «المعوقون»، «المدارس الأقل حظاً»، تعابير مختلفة تعكس اعترافاً بنمط من أشكال التهميش في المجتمع، يطال فئات سكانية واسعة.

غير أن هناك نمطاً آخر من التهميش، يطال فئات أخرى من المجتمع بعضها يعد بعشرات الآلاف وبعضها الآخر يقتصر ربما على مئات الأفراد، لكنه لا يحظى في كلا الحالتين بالرعاية أو الاعتراف الرسمي أو حتى الواقعي، لا بل تنحاز السلطات، القيم السائدة في المجتمع، ضد فئات معينة منه.

ولئن كان التهميش ينطوي على أشكال من عدم المساواة أو الرعاية، فإنه في حالة نمط ثالث من التهميش، يتعلق بالأحزاب السياسية، لا يشكو من عدم الاعتراف الرسمي به، لكنه يعاني من الإصرار الرسمي على إبقائه على الهامش.

التهميش أحد إفرازات تطور المجتمع، لذلك يأخذ أبعاداً متعددة من طبيعة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية. فالتهميش الاقتصادي يشمل الفئات الفقيرة والأقل رعاية في المجتمع. والتهميش السياسي يستهدف فئات مهنية محرومة من حق التنظيم كالمعلمين، أو الأحزاب السياسية. وهناك تهميش اجتماعي، يمتد من المعوقين، والغجر «النور»، إلى أقليات مذهبية ودينية مثل الشيعة والبهائيين والإنجيليين، وجماعات المثليين وغيرها.

وحتى المجال الثقافي والإبداعي، له مهمشونه في الفن والموسيقى والأدب. ويخرج من بين العاملين في هذه الحقول رواد لا يتقبل المجتمع إنتاجهم بسهولة ويسر، إلا عندما يصبحون مشهورين.

تنمية وتطوير الاقتصاد والتعليم يحتاج بكل تأكيد إلى موارد، إلى جانب انتهاج سياسات صائبة ترمي إلى توزيع عادل لثمار التنمية والتقدم. لكن ماذا بشأن الجماعات المهمشة اجتماعياً؟ التكلفة الوحيدة المطلوبة هي الإقرار بأن الحرية كل لا يتجزأ.

كيف يرضى مواطن أن يتمسك بحقه في الكرامة والحرية، ويدعو إلى حرمان آخرين منها، وكيف ترضى الدولة أن تمارس فئة من رعاياها حرياتها في المعتقد والممارسة وتنظيم الشؤون الدينية أو الحياتية، وتحرم فئات أخرى؟

يتمتع الأردن بنسيج اجتماعي يتسم بالتنوع الكبير في مكوناته، لكن ما ينبغي إدراكه أن التنوع الاجتماعي والديني والثقافي لا يتحول إلى تعددية تثري حياة المجتمع إلا إذا كان هناك قبول واعتراف بالآخر، وعندما لا نصفق للسلوكات الإقصائية والعنصرية.

## بلغ تعدادهم 120 ألفاً

# قطاع المعلمين المهمّش يطالب بنقابة

محمد الفضيلات

يقطع أستاذ الأحياء (ي .أ) ما يزيد على 60 كيلو متراً يومياً للوصول إلى المدرسة التي يدرّس فيها في منطقة الأغوار، ومثلها للعودة إلى مكان سكنه على تخوم العاصمة.

يصف المعلم البالغ من العمر 26 عاماً تلك المسافة برحلة عذاب يومية، لا تعود عليه نهاية الشهر سوى بـ«الحد الأدنى الذي يمكنه من الحياة» وفق ما أكده معلم الأحياء الذي مضى على عمله في وزارة التربية ثلاث سنوات، ويتقاضى الآن 304 دنانير شاملة جميع العلاوات.

يبلغ عدد المعلمين في المملكة قرابة 120 ألف معلم ومعلمة حسب إحصاءات وزارة التربية؛ يتوزعون بين 80 ألفاً في المدارس الحكومية، و40 ألفاً في المدارس الخاصة ووكالة الغوث. ويرزح هؤلاء تحت ظروف عمل صعبة وواقع اجتماعي سيئ، بحسب عضو لجنة متابعة إعادة إحياء نقابة المعلمين عبد الغفور القرعان، الذي يقول «إن المعلمين هم

الفئة الأكثر تعرضاً للظلم على صعيد الرواتب والترقيات والعلاوات».

الواقع المتردي للمعلمين، لم يخفه وزير التربية والتعليم إبراهيم بدران، حين صرح لصحيفة **العرب اليوم** في 14 آذار/ مارس 2010 بأن «الوزارة لا توفر جهداً إزاء الأوضاع المالية للهيئة التدريسية». بدران الذي مثلت تصريحاته اعترافاً ضمنياً بالواقع الاقتصادي الصعب للمعلمين، أفصح عملياً عن عدم اقتراب الحل، حين أشار إلى أن «علاوة الـ 5 في المئة لا زالت قيد الدرس بسبب الأوضاع المالية التي تعاني منها الحكومة».

في 30 آذار/مـارس2010، وبعد أيام من تصريح بـدران **السّجل**، قـرّر مجلس الـوزراء صرف علاوة الـ 5 في المئة، اعتباراً من بداية العام الحالي.

رئيس الـوزراء سمير الرفاعي أكد حرص الحكومة على الارتقاء بأحوال المعلمين وتوفير الأفضل لهم. وأشار الرفاعي في تصريحات لوكالة الأنباء الاردنية **بترا** نشرت في 23 آذار/ مارس 2010 إلى أن خطة الحكومة التنفيذيّة للعام الحالي، وضعت على رأس أولوياتها تحسين مستوى معيشة المواطنين، بكافة قطاعاتهم وشرائحهم، وأن قطاع المعلمين يحظى بكلّ الـرعـايـة والاهـتـمـام مـن قبل الحكومة، نظراً لدوره الرائد في المجتمع. وقال «كرامة المعلم فوق أيّ اعتبار».

بـدران الـذي أقـر بتغير مكانة المعلم ونظرة المجتمع له، حمّل المعلم مسؤولية ذلك التراجع، في ما يحمل الأستاذ (ي.أ) وزارة التربية، المسؤولية عن تغير نظرة المجتمع تجاه المعلم، متسائلاً في حديثه لـ**السّجل**، «هل على المعلم أن يتحمل وحيداً الأوضاع السيئة التي وضعته وزارة التربية فيها؟» مسلماً بأن نظرة المجتمع تغيرت تجاه المعلم الذي أصبح يضطر تحت وقع الحاجة إلى العمل بأعمال لا تتناسب مع طبيعة مهنته بهدف زيادة دخله. أستاذ الأحياء المشار إليه لا يرى ضيراً من الاعتراف بأنه يعمل خلال المساء في «سوبر ماركت» بمهنة ترتيب البضائع، مقابل أجر شهري يبلغ 225 ديناراً.

العمل في السوبر ماركت يشاركه فيه زميل آخر يعمل معلم صف. معلم الصف الذي طلب الإشارة إليه باسمه الأول «محمد»، يبرر عمله في ترتيب البضائع بعدم وجود فرص لتدريس الخصوصي للأطفال.

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية التي بـات يعاني منها العاملون في مجال التعليم، يرجعها عضو لجنة متابعة إعادة إحياء نقابة المعلمين عبد الغفور القرعان إلى عدم وجود جسم نقابي يدافع عن حقوق المعلمين. ويضيف «عدم وجود نقابة للمعلمين جعلهم فريسة للتهميش».

جهود إعادة إحياء نقابة المعلمين الأردنية التي مضى على إلغائها خمسون عاماً ونيّف في أعقاب حل الأحزاب وإعلان الأحكام العرفية العام 1957، باتت تشكل أملاً لدى المعلمين لتحسين أوضاعهم، والدفاع عن قضاياهم، بحسب مدرس الحاسوب (ص.ع)، الذي يضيف بأن المعلم يحتاج إلى من يمثله ويدافع عنه في وجه «تغوّل» القوانين عليه.

القرعان يؤكد أن إعـادة إحياء النقابة، سيحل الكثير من مشاكل المعلمين، لأنها ستـكـون جـهـة مـخـولـة بتبني قضاياهم ومشاكلهم ومطالبهم، قائلاً «الإضرابات التي شهدها قطاع التعليم في أعقاب تصريحات وزيـر التربية عن هندام المعلم ما كانت لتتم لو كانت هناك نقابة تبنت الدفاع عن المعلمين»، ويـرى أن المعلم الـذي أضرب رداً على تصريحات اعتبرها مسيئة، سيلجأ للإضراب في كل مناسبة يريد فيها إيصال صوته، ما سينعكس بشكل سلبي على واقع العملية التربوية.

وزير التربية يختلف مع هذا الرأي، ويعتبر أن الموافقة على استحداث نقابة للجسم التعليمي سيؤدي إلى «تسييس» هذا الجسم برمته، وأن مضارها ستكون أكثر من حسناتها على العملية التعليمية من خلال الإضرابات والاعتصامات وتقديم «الاشتراطات» التي ستحدث خللاً في موازين المشروع التربوي.

يختم بـدران موقفه مـن النقابة في تصريحاته لوكالة الأنباء الأردنية **بترا** في 13 آذار/مـارس 2010 بقوله «إنشاء نقابة للمعلمين أمـر مرفوض تماماً وغير قابل للنقاش نظراً لمخالفته للقانون».

المجلس العالي لتفسير الدستور كان أصدر في 13 كانون الثاني/يناير 1994، قراراً بعدم دستورية إنشاء نقابة للمعلمين. وجاء في القرار أن معلمي وزارة التربية والتعليم موظـفـون عموميون، ويخضعون لنظام الخدمة المدنية الصادر بموجب أحكام المادة 120 من الدستور، وأن الأحكام الدستورية لا تجيز إصدار قانون لنقابة المعلمين.

المادة 120 من الدستور تحصر التشريعات في الأمور المتعلقة بالموظفين العموميين بمجلس الـوزراء، دون إعـطـاء هـذا الحق للسلطة التشريعية.

رئيس تحرير **العرب اليوم** طاهر العدوان يصف مطالب المعلمين بـإنـشـاء نقابة بـ«الحق»، يقول في مقاله المنشور في 22 آذار/ مارس تحت عنوان « للمعلمين الحق بالنقابة والكرامة» إذا كنّا كدولة وحكومة ومجتمع توافقنا على أن العام الحالي هو عام الإصـلاح السياسي فإن «ألـف باء هذا الإصلاح السماح بإنشاء نقابة لقطاع يضم 70 ألف معلم».

خشية الوزير من تسييس النقابة، يقابله اتهام من قبل المطالبين بإحيائها بأن الأسباب السياسية وليست القانونية هي التي تقود إلى حرمان المعلمين من حقهم في التنظيم النقابي، بحسب أمين سر اللجنة التحضيرية «لاتحاد المعلمين» محمود البستنجي.

الـلـجـنـة الـتـحـضـيـريـة الـمـشـار إليها تشكلت مطلع تسعينيات القرن الفائت، من معلمين ينتمون إلـى أحـزاب يسارية وقومية معارضة، حملت لـواء المطالبة بإنشاء اتحاد للمعلمين الأردنيين، أو إعادة النقابة التي ألغيت العام 1957.

وبحسب البستنجي، فإن إنشاء النقابة بات وشيكاً بسبب إحساس المعلم بضرورة وجود جهة تدافع عنه.

شهد شهر آذار/مـارس 2010 تعالي الأصوات المطالبة بإعادة إحياء النقابة، من خلال التداعي لعقد اجتماعات موسعة في أندية المعلمين التي أغلقت أبوابها أمامهم.

وحـاول أعضاء لجنة إحياء النقابة عقد اجتماع الأول في نادي المعلمين الكائن في منطقة الـدوار السابع في 7 آذار/ مارس لكنهم قوبلوا بإغلاق الـوزارة مقر النادي أمامهم، ما دفع نحو 70 منهم إلى افتراش رصيف النادي الخارجي للاجتماع.

الوزارة دافعت عن قرارها منع المعلمين من الدخول بعدم تلقيها طلباً لعقد لقاء أو اجتماع لهم فـي مقر الـنـادي، بحسب تصريحات الأمين العام للوزارة فواز جرادات لصحيفة **الغد** في 11 آذار/ مارس.

وسبق دعوات لجنة متابعة إحياء النقابة للاجتماع، حملة جمع تواقيع خلال شهر شباط/ فبراير في صفوف المعلمين للمطالبة بإعادة إحياء النقابة.

وفيما تتصاعد احتجاجات المعلمين من أجل إعادة إحياء النقابة لتصل حد الإضرابات والتوقف عن العمل، فإنه لم يسجل حتى إعـداد هـذه التقرير أي حـالـة قمع أمني للمحتجين أو المعتصمين، كما لم تقم وزارة التربية بأي إجراء تصعيدي بحق المضربين.

ويحاول المعلمون والداعمون لهم إزاحة المخاوف السياسية التي أشـار لها وزيـر التربية في حال إنشاء نقابة من خلال تأكيد أنّ الهدف من مطالبهم هو تنظيم المهنة من خلال إطار نقابي، دون أن تتعداه لتكون منبراً سياسياً، بحسب القرعان، الذي حّذر من خطورة أنّ «المعلم يعيش حالة احتقان» وهـو مـا يستدعي «التعامل معها بشكل جدي».

الحكومـة، المصرة على الالتزام بقـرار عدم دستورية نقابة للمعلمين، كلفت ديوان التشريـع والـرأي بدراسـة «بـدائل قـانونية» متاحة لإنشاء «روابط» للمعلمين.■

## «المستور»

# مجلة الفقراء المهمشين التي تشبههم

دلال سلامة

تهتم الصحافة بما يقوله الوزير، ولكن لم لا يهتم أحد بما يقوله الآذن في الوزارة، وبائع الطوابع في ممراتها، و كاتب الاستدعاءات على أبوابها؟

التساؤل السابق طرحته افتتاحية العدد الأول من مجلة **المستور**، وهو يلخص الهدف الأساسي الذي حددّته المجلة لنفسها، في أن تكون صوتاً للفقراء المهمشين وعيناً عليهم.

في **المستور**، تقرأ قصص نابشي الحاويات، عمّال المراحيض العامة في عمان، لقّاطات البندورة في الأغوار، ما تبقى من مربي ماشية في الرويشد، المتاجرين بالبضائع السورية في الرمثا، والباعة من الأطفال على شاطئ العقبة.

لكن مجرد الكلام عن الفقراء، لم يكن هو الثغرة التي حاولت **المستور** أن تسدها بوصفها أول مطبوعة «متخصصة» في قضاياهم في الأردن والعالم العربي، ذلك أن الكلام عنهم في الإعلام كثير، كما يقول ناشر المجلة ورئيس تحريرها الكاتب الساخر أحمد أبو خليل، «ما تحاول المجلة فعله هو تغيير طريقة هذا الكلام».

الفقراء كما يقول أبو خليل، يحْضرون في قصص الإعلام غالباً بوصفهم منكسرين ومثيرين للشفقة، أو كسالى ينتظرون المعونة، أو يكونون على هامش الاحتفاء بإنجاز مسؤول أو منظمة أهلية، أو دليلاً على مصداقية فعالية إحسان رعتها مؤسسة تجارية.

فقراء **المستور** ليسوا كذلك، إنهم ديناميكيون، يمتلكون عيوناً لاقطة، ويبتكرون الطرق التي تساعدهم على التعايش مع إمكاناتهم شديدة الشّح، ودون مساعدة رسمية، ومثال عليهم: نساء شرق عمان اللواتي يحفرن الكوسا ويقطفن الملوخية ويبعنها لنساء غرب عمان المقتدرات؛ الرجال والأطفال الذين يبيعون الكرتون كي يستخدمه، بديلاً عن سجادة الصلاة، مصلو يوم الجمعة في المسجد الحسيني، وسط العاصمة، الذين لا يجدون مكاناً لهم داخل المسجد، فيفترشون ساحته. وهم أيضاً سكان المناطق السياحية الذين لم تفسح لهم السلطات مكاناً في إستراتيجية لتطوير السياحة، فطوّروا بأدواتهم البسيطة إستراتيجياتهم «غير الرسمية»، القائمة على ترويج سلعهم المكونة من ثمار أراضيهم، وسلال القش، وحتى استخدام دواب الحراثة لأخذ السياح في نزهة.

فقراء **المستور** لا يبتكرون فقط حيلاً لمواجهة فقرهم، بل يفعلون ذلك غالباً في مواجهة سياسات رسمية تعمل ضدهم، ومنهم مربو الماشية الذين «دمرت» سياسة رفع الدعم عن الأعلاف مهنتهم، فتحوّلوا إلى صندوق المعونة الوطنية، وبائعو البسطات الملاحقون من البلديات، والنساء اللواتي يجمعن في المواسم أعشاب الخبيزة والحميض وغيرها، فتصادر بضائعهن، ويُوجَّهن في أحسن الحالات إلى جمعيات «تعزيز الإنتاجية» لتسوّق إنتاجهن، التي تتقاسم معهن أرباحهن الهزيلة.

المجلة التي تتكون هيئتها الاستشارية من متخصصين في الأنثروبولوجيا، اعتمدت منهجاً في كتابة القصص، دمجت فيه أدوات هذا العلم القائمة على الملاحظة والمشاركة، بقواعد التحقيق الصحفي، فكانت النتيجة «قصصاً غنية بالتفاصيل الحيّة، مكتوبة بلغة صحفية جذابة، وتتمتع فوق ذلك بمصداقية علمية وجدية في التحليل»، بحسب ما يراه الكاتب في **المستور**، أستاذ الأنثروبولوجيا في جامعة آل البيت، عبد العزيز محمود.

هذه المعايشة الحيّة للواقع، هي ما جعل المجلة تخلق «منظاراً جديداً» في التعاطي مع قضية الفقر و«مستوراته التي لم تعد مستورة» كما يقول أستاذ علم اجتماع التنمية في جامعة مؤتة حسين محادين، فالمجلة كسرت الاحتكار الرسمي للرواية عن الفقر، و«عرّت إخفاق الكثير من خطط مكافحته».

المجلة التي تدخل في حزيران/ يونيو 2010، عامها السادس، كانت خلال مسيرتها، كما الفقراء الذين تتحدث عنهم، تتعثر ثم تنهض. فقد شهدت عدة انقطاعات، كما أنها بدأت شهرية ثم تحوّلت إلى فصلية وهو أمر سبَبُه، إضافة إلى شح التمويل، كما يقول أبو خليل، صعوبة توفير مادة علمية متخصصة تكون ضمن المستوى المطلوب، وتكفي للصدور شهرياً.

شح التمويل يظل هو التحدي الأكبر الذي يواجه المجلة القائمة بشكل أساسي على التطوع، ويهددها حاليّاً بالتوقف عن الصدور، رغم أن الميزانية السنوية اللازمة لإصدارها لا تتعدى الخمسة آلاف دينار.

محادين يرى أنه من الطبيعي أن لا تحظى المجلة بدعم من القطاع العام لأنها تكشف إخفاقاته، ولا من القطاع الخاص لأنها تكشف عدم تحمّله لمسؤولياته الاجتماعية لقاء ما يحققه من أرباح، لكن المفارقة، بحسب رأيه، هي أن لا تدعمها منظمات المجتمع المدني التي تسعى معها «ظاهرياً» إلى تحقيق الأهداف نفسها.■

For all sports *lovers*...

Sports have never been this exciting, come to TIME OUT Sports Bar and cheer your favorite Champions League team, with over 13 massive screens and 9 private lounge areas you will be sitting front row and center in any game...
Don't forget to tell your friends.

For reservations, Please call 0796105571

CHAMPIONS LEAGUE

Media Sponsor:
SPIN JORDAN
www.spin.jo

TIME OUT Sports Bar

Kempinski Hotel Amman
JORDAN

## المنسيون في تفاصيل حوار الضفتين ... واللاجئون النازحون

## أبناء قطاع غزة: تهميش رسمي ونسيان فلسطيني ومعاناة مستمرة

# التمييز طالهم رسمياً حتى في لون بطاقة الجسور والجهة المعنية بشؤونهم

عمر كلاب

◄ تغالب إيناس خليل دمعتها وهي تروي قصة تحولها لدراسة الهندسة الميكانيكية بدل طموحها الطفولي بدراسة الصيدلة، بعد أن أقفلت الإجراءات الرسمية الطريق إلى طموحها؛ فوزارة الصحة كما تقول «إيناس» لا تمنح شهادة مزاولة المهنة للغزيين.

المفارقة أن الوزارة عادت في بداية العام الحالي عن قرارها وسمحت للغزيين بمزاولة المهن الطبية، لكن إيناس لا تستطيع شطب ثلاث سنوات من العمر في مجتمع يقيس عمر «الصبايا» بمقياس العنوسة والرغبة الذكورية.

«غزة» التي أسقطت سهواً أو عمداً من حوار الضفتين بحكم إلحاقها إداريا بالشقيقة الكبرى «مصر»، تجلس على تلة شمال المملكة، وحصرياً على يمين الطريق المؤدي إلى غابة «دبين»؛ فهذا المخيم الذي يعاني الاكتظاظ وانعدام الخدمات يختصر حكاية الغزيين في الأردن تحت اسم «مخيم غزة»، فهم على حواف الطرق السياسية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومصر والأردن.

حتى في تصنيفات البطاقات ولعبتها بمصائر الناس، فقد كان للغزيين لونهم الخاص في البطاقات؛ اللون الزهري، وتوزع نظراؤهم في الضفة الغربية على اللون الأخضر والأصفر. وكعادة أهل الحافة، فهم مغموز من قناتهم دائماً ومستهدفون أبداً رغم تصريحات مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية وجيه العزايزة الذي يختصر توصيف الأوضاع المعيشية لأهالي قطاع غزة لـ**السجل** بجملة «هم أقل من المواطنين وأعلى من الرعايا العرب».

يكشف العزايزة، وهو من أبناء المخيمات الشمالية في الأردن، أن أحوال الغزيين شهدت تطوراً في السنة الأخيرة، تمثلت في السماح لهم بتسجيل منازل سكنية لمرة واحدة فقط، إضافة إلى السماح لهم بامتلاك سيارات خاصة باشتراطات مسبقة، وكذلك رخص قيادة السيارات الخاصة وليس العمومية.

وجرى إدراج أبناء قطاع غزة في الاستفادة من المكرمة الملكية لأبناء المخيمات بواقع 15 مقعداً من أصل 350 مقعداً. وتقوم الدائرة بزيادة هذه المقاعد لتصل إلى 42 مقعداً وفق ترتيبات داخلية تعتمدها دائرة الشؤون الفلسطينية وليس ضمن سياق ثابت أو آلية واضحة.

العزايزة يؤكد أنه جرى معاملة أبناء قطاع غزة في المدارس الحكومية معاملة الأردنيين، أما في قطاع الصحة، فما زال الإعفاء لهم محصوراً في أمراض ثلاثة: القلب، الكلى، والسرطان، مع إعفاء شامل لمن بلغ الستين، والأطفال دون السادسة.

الإجراءات الأخيرة يصفها راكان محمود أحد نشطاء المخيمات بأنها تطور إيجابي لتحسين ظروف الغزيين المعيشية، لكن الكهربائي رائد عبد الباسط ما زال يشكو من إجراءات تسجيل وترخيص أي استثمار صغير للغزي.

محمود لا يتحدث عن استثمارات ضخمة بل عن محلات لغسيل السيارات والميكانيك والكهرباء، لافتاً إلى أن الأمر يتطلب موافقات أمنية ورسمية طويلة ومعقدة. في حين يتحدث علي محمود عن رفض الأجهزة المعنية منحه رخصة سوق عمومية أو السماح له بشراء سيارة تاكسي للعمل عليها بعد عودته من الخليج العربي. ويقول «لا أملك مهنة ولا أعرف إلا السواقة، فلماذا يمنعونني رغم أنني مقيم في الأردن منذ العام 1967».

يبلغ عدد الغزيين المقيمين في الأردن حسب العزايزة، 155 ألف نسمة، يحمل معظمهم جوازات سفر مؤقتة لمدة سنتين، وما زالت قلة منهم يحملون وثائق سفر مصرية تمنح للاجئين الفلسطينيين الغزيين، ونسبة أقل تحمل جوازات سفر فلسطينية دون رقم وطني فلسطيني.

يقول الحاج كامل البابا المقيم في مخيم غزة منذ 43 عاماً، إن الغزيين يشعرون بأنهم خارج حسابات الجميع داخلياً وفلسطينياً، وأن لا أحد يهتم بهم مؤخراً سوى دائرة الشؤون الفلسطينية التي تعطي الفقراء منهم من المعونة الملكية أسوة بنظرائهم الأردنيين. لكنه يؤكد ببساطته، أنهم خارج الحسابات، عاداً أن أكثر من 95 في المئة من «الغزيين» في الأردن، وهو لفظ «جزافي» كما يقول الرجل الطاعن في السن، هم من قضاء الرملة أو يافا أي «لاجئين»، وهؤلاء «لا يتحدث عنهم أحد، فهم أُلصقوا بقطاع غزة وضاعوا بين الأرجل»، على حد وصفه.

إشكالية الغزيين في الأردن، إشكالية معقدة، وفق ما يراه الناشط راكان محمود؛ فهم لاجئون ونازحون في آن واحد، حيث لجأ بعض سكان قضائي يافا وحيفا بعد النكبة إلى داخل فلسطين، وعاشوا تحت علم الوحدة الأردنية الفلسطينية، وحصلوا على امتيازات وحقوق الأردنيين.

آخرون قادهم القرب الجغرافي من غزة إلى اللجوء في القطاع، وباتوا من حملة الوثائق وتحت الرعاية المصرية حتى بعد نزوحهم إلى الأردن في العام 1967. وحسب مؤتمر القمة العربية في الرباط العام 1974، فهم ممنوعون من الحصول على جنسية البلدان التي يقيمون فيها. وهذا ما أكده مؤخراً وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة، خلال ندوة طالب فيها مؤتمر القمة القادم في ليبيا بالتخفيف عن أبناء قطاع غزة الذين شملهم قرار قمة الرباط.

قمة الرباط، رغم غلاف قرارها الجميل بالمحافظة على الهوية الفلسطينية، إلا أنه أغفل الجانب الإنساني والمعاشي لأبناء القطاع الذين يعاملون «كمهربي المخدرات» في المطارات والحدود العربية، على حد وصف الكاتب طاهر العدوان.

وهم لا يبحثون عن حقوق سياسية في الأردن، كما أظهرت نتائج دراسة مسحية أجريت مؤخراً؛ فطموحهم لا يصل إلى ذلك رغم سعيهم إليه، لكنهم يتطلعون إلى معاملة إنسانية وحقوق مساوية في العمل أسوة بنظرائهم الأردنيين، حسبما أظهرت الدراسة المسحية التي لم تنشرها دائرة الشؤون الفلسطينية؛ وهم أيضاً متمسكون بالعودة والوطن، ولكنهم ممسكون على الحياة الكريمة التي تكفلها لهم كل الشرائع والقوانين.

المجتمع المدني ونشطاؤه أسهموا بدورهم في عملية التهميش للغزيين، حتى النقابات المهنية التي «تفطر على المقاومة»، ما زالت إحداها مثل نقابة المحامين تحظر على الغزيين الانتساب إليها، ولو لغايات المهنة، أسوة بنقابتي المهندسين والأطباء، محبطة آمال شباب كثيرين يحلمون بدراسة القانون مثل سعيد غنيم، أو الدخول في سلك الوظيفة الحكومية، ناهيك عن حرمانهم من كل الحقوق السياسية في البلدان التي يقطنون فيها.

أبناء غزة الذين يسمون بهذا الاسم جزافاً، كما قال الحاج البابا، ما زالوا حائرين بين ظروف معيشية صعبة وانسداد أفق سياسي، حتى بعد حملهم جواز السفر الفلسطيني وبسط السلطة الفلسطينية سيادتها على الضفة أو أجزاء منها وقطاع غزة، وما زالت الحكومة الأردنية تمايز بينهم وبين نظرائهم ممن يحملون الجنسية الفلسطينية في الضفة.

فالمواطن الفلسطيني القادم من الضفة إلى الأردن، لا يحتاج إلى موافقة مسبقة من السلطات الأردنية. وقبل إلغاء شرط الموافقة، كان الحصول عليها يستغرق ساعة واحدة من دائرة المتابعة والتفتيش، على عكس الفلسطيني الغزّي الذي عليه انتظار موافقة أمنية يتعين عليه أن يراجع بشأنها دائرة الشؤون الفلسطينية وتستغرق أسبوعين بحد أدنى. ولاحقاً تم وقف الموافقات كلياً حسب مصدر في الدائرة.

عتب الغزيين على الأنظمة العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية، يوازي أو يزيد على عتبهم على نخبهم وتحديداً في الأردن، الذين سرعان ما ينسون أبناء جلدتهم بعد حصولهم على الجنسية والموقع، بل إن الجمعية التي كانت تحتل مبنى على نهاية شارع وادي صقرة وعلى حواف الدوار الثالث، قد انتقلت إلى منطقة طارق وتغير اسمها من رابطة غزة هاشم إلى جمعية هاشم الخيرية، كما يقول شهبندر التجار الأردني السابق ورئيس الرابطة والجمعية حيدر مراد، والذي أكد لـ**السنجل** عدم خوض الجمعية في الشأن السياسي بل يقتصر عملها على الجانب الخيري، كما يقول مراد الذي يهاتف ويتصل برؤساء الحكومات دوماً من أجل الغزيين. والمفارقة أن أبناء غزة من غير حاملي الجنسية الأردنية لا يحق لهم الانتساب للجمعية التي تتجاوز عن أزمات 150 ألف غزّي يرزحون تحت ظروف معيشية صعبة وإهمال سياسي أكثر صعوبة..

دائرة التحريم تزداد وما زال المزاج العام لا يحمل وداً لأبناء القطاع، بدليل أن رسوم جواز السفر المؤقت خمسون ديناراً لمدة عامين، وكان قبلها مائة دينار وتدفع عشرة دنانير على إضافة كل ابن، وكانت قبلها عشرين ديناراً. وتستغرق أي معاملة لأحدهم شهراً على أقل تقدير، إذا لم يتم تعديل وتغيير الأنظمة كل عامين على أبعد تقدير مثل أنظمة التملك، ما جعل خيار كثيرين منهم إما الزواج من أردنيات أو اللجوء إلى الرهونات من أجل تملك مسكن يقيهم غيلة الدهر.

أزمة الغزيين مستمرة، كما يقول نقابي عامل، مبرراً معاملة الغزيين بهذه الطريقة بأنه للحفاظ على الهوية الفلسطينية، ويؤكد أن حل الأزمة لا يمكن أن يتم دون حل الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا ما أكده ضمناً المستشار السياسي لرئيس الوزراء سميح المعايطة في ندوة عقدت مؤخراً في المركز الثقافي الملكي، وإلى ذاك الحين، فإن على الغزيين البقاء دون سبل حياة معيشية لائقة، لأن غزة كما يقول أبناؤها لا بواكي لها.■

## الأحزاب الأردنية

# إدارة أدوار على هامش الحياة السياسية

حسين أبورمّان

اتسم الشارع الأردني تاريخياً بأنه شارع عروبي. وكان هذا الشارع الذي تتصدره الأحزاب السياسية، يتحرك مناهضاً للصهيونية، وداعماً للقضايا العربية الكبرى، لا سيما في فلسطين وكفاح شعبها من أجل الحرية والاستقلال، وفي حروب السويس والجزائر واجتياح لبنان والخليج الثانية واحتلال العراق وحرب تموز في لبنان.

وحتى في فترة الأحكام العرفية وغياب الديمقراطية، كان للأحزاب برغم المنع والملاحقة حضورها، وعلاوة على مشاركتها المتميزة في أولى محطات الانفراج الديمقراطي العام 1957/1956، وكان لها بصمتها السياسية القوية في انتخابات مجلس النواب الحادي عشر (1989-1993)، بعدها، هيمنت جبهة العمل الإسلامي على المشهد الحزبي، وأصبح استهدافها يقيّد الموقف الحكومي إزاء متطلبات تنمية الحياة السياسية والنهوض بالعمل الحزبي.

ولم تسفر هذه المرحلة الانتقالية عن ولادة نخب جديدة كما وقع في الديمقراطيات الانتقالية في أوروبا الشرقية. كما فشلت مؤسسات المجتمع المدني الأخرى في أن تُحدث فرقاً، إذ بقيت معزولة، ويتحكم بأجنداتها الوطنية من الزاوية العملية التمويل الخارجي في ظل ضعف الموارد المتاحة خارج نطاق الدولة.

أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة محمد القطاطشة، ينتقد بقوة قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007، من زاوية تقييده للنشاط السياسي والحزبي في الجامعات، على خلاف ما يجري في العالم، وهذا يفسر، بحسب رأيه، استمرار «سيادة الهاجس الأمني لدى غالبية الشباب»، بينما يجزم بأن سنوات الدراسة الجامعية هي المرحلة الأهم التي تتبلور فيها أفكار الشباب وتنضج.

ويبدي القطاطشة استغرابه الشديد من المفارقة بين إغلاق الجامعات أمام النشاط السياسي والحزبي للشباب، وبين تركيز وزارة التنمية السياسية لبرنامجها حول الإصلاح السياسي بالتوجه للشباب في الجامعات. ويضيف: بما أن الإصلاح السياسي مطروح الآن على جدول أعمال البلاد، فينبغي أن تنهض به «الدولة وسلطاتها ونخبها».

الأحزاب لم تنجح في التعامل مع الأوضاع الداخلية والاشتباك الإيجابي مع البرامج الحكومية. فبرغم دورها المهم في التنديد بالاحتلال الإسرائيلي وجرائمه ومقاومة التطبيع، لكنها غابت عن اشتقاق البرامج التي لها علاقة بالناس على مستوى الفعل اليومي، وعلى مستوى إطلاق الأفكار البرنامجية المبدعة ذات القدرة الاستقطابية.

ضعف معرفة الناس بتوجهات الأحزاب وتمثيلها لتطلعاتهم، لا يخفى على أحد. هذا ما تؤكده استطلاعات رأي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في الأعوام 1995-2009، وأظهرت تدني نسبة المواطنين الذين يرون أن هناك أحزاباً «أقرب إلى تمثيل تطلعاتهم». ففي العام 1995، بلغت نسبة الذين أوردوا اسم حزب موجود يمثل تطلعاتهم 19,3 في المئة، وهي أعلى نسبة حتى الآن، مما يعني أنها هبطت في السنوات اللاحقة.

وسجلت في السنوات الست الأخيرة منذ العام 2004، نسباً متدنية جداً، تراوحت بين 7,6 في المئة كحد أعلى، و4,3 في المئة كحد أدنى.

وعند النظر لموضوع العضوية الحزبية، نجد أن الوضع مقلق. إذ حين صدر قانون

الأحزاب العام 2007 واشترط لتصويب وضع الأحزاب، رفع عدد المؤسسين فيها إلى 500 عضو خلال عام، اختفى من الخارطة الحزبية 23 حزباً من بين 35 حزباً قائماً، ووجدت معظم الأحزاب الباقية التي صوبت أوضاعها صعوبة في تجميع العدد اللازم. وقد يكون هذا الضعف مسؤولاً عن الانتقاد الذي يوجه دائماً للأحزاب ما عدا «العمل الإسلامي»، لغياب التداول لمنصب الأمين العام في معظم الأحزاب.

هذه النتيجة تعكس أن الأحزاب مسؤولة، أيضاً، عن حالة التهميش التي تعيشها، وتشير إلى صعوبة البيئة التي يتم فيها التأطير بسبب سيادة المناخ العشائري الذي عززه قانون الصوت الواحد العام 1993.

الدولة التي يتفوق خطابها اللفظي على استعدادها العملي للارتقاء بالحياة الحزبية، لم تتوان عن إدخال تعديلات متكررة على التشريعات الناظمة للحياة السياسية طالت قوانين الانتخاب والأحزاب والاجتماعات العامة والجمعيات والمطبوعات، والنتيجة هي تضييق «الفضاء العام».

وليس أدل على ذلك من أن قانون الأحزاب الساري المفعول لسنة 2007، يعطي الحق للحزب «في استخدام وسائل الإعلام الرسمية لبيان وجهة نظره وشرح مبادئه وبرامجه»، لكن على الصعيد العملي لا يوجد أي ترجمة لهذا التوجه.

حازم قشّوع أمين عام حزب الرسالة، يؤكد أنه لم يُدع أبداً إلى التلفزيون الأردني، كما أنه لم ير أو يسمع أن حزباً آخر دعي إلى التلفزيون. وبرغم أنه بادر إلى مخاطبة مدير عام الإذاعة والتلفزيون بالوكالة صالح القلاب بعد تعيينه لدعوته إلى عمل برنامج خاص بالأحزاب، إلا أنه لم يتلق جواباً.

كذلك كفل قانون الأحزاب الجديد تمويل الأحزاب السياسية، ونص القانون على «تخصيص بند في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في تمويل الأحزاب من أموال الخزينة»، لكن الترجمات العملية لهذا التوجه جاءت هزيله، وتجاهلت أن الجوهري في موضوع التمويل هو مساعدة الأحزاب على خوض الانتخابات النيابية والبلدية، وهو ما تأخذ به الدول الديمقراطية ودول عربية مثل المملكة المغربية.

خلال نصف القرن الأخير منذ حل الأحزاب السياسية العام 1957، لم تتوافر سوى فرصة واحدة لتحقيق نقلة نوعية في مسيرة العمل الحزبي، في أعقاب إقرار «الميثاق الوطني» العام 1991، بما مثّله من عقد اجتماعي جديد بين الحكم ومختلف أطياف المعارضة.

لقد تعاملت دوائر الحكم، والأوساط الحزبية، بدرجة مقبولة من الجدية، تجاه مرحلة التحول الديمقراطي التي دشنتها الانتخابات النيابية العامة للمرة الأولى منذ ربيع العام 1967؛ فإلى جانب استعادة أحزاب المعارضة شرعية العمل «فوق الأرض» بموجب قانون أحزاب جديد صدر أواخر العام 1992، انخرطت فئة واسعة من النخب السياسية الخارجة من رحم جهاز الدولة من وزراء سابقين ومتقاعدين من كبار موظفي الدولة والرتب العسكرية في تأسيس أحزاب سياسية جديدة وصفت بـ «الوسطية».

وتكمن أهمية مغزى تأسيس الأحزاب السياسية «الوسطية» في أن النخب الموالية، والتي كانت جزءاً من دوائر الحكم، باتت على قناعة، في أعقاب إقرار الميثاق الوطني بأن الحزب السياسي هو فرصتها وطريقها للمشاركة في الحياة العامة.

أدى ذلك إلى أن ثقل الأحزاب السياسية في بداية التسعينيات كان أكبر منه على مدى الفترات اللاحقة. وهذا ما تشير إليه استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية خلال السنوات من 1995 إلى 2009. فقد بلغت أعلى نسبة انتساب للأحزاب، وهي 2,4 في المئة، العام 1995، أما ثاني أعلى نسبة بلغتها نسبة المنتسبين للأحزاب فكانت 1,4 في المئة، وظهرت في أربع استطلاعات، آخرها العام 2003. بينما تراوحت نسبة الانتساب على امتداد السنوات الأخيرة منذ العام 2004، بين 1,0 كحد أعلى، و0,4 كحد أدنى.

مناخ الإقبال على الأحزاب لم يستمر طويلاً؛ ففي العام 1993 فُرض قانون الصوت الواحد الذي أعاد الأحزاب إلى حضن العشائر تستجدي نفوذاً، وفرض، باستثناءات محدودة وفي وسط الإسلاميين بشكل خاص، على قادة وكوادر الأحزاب الترشح للانتخابات باسم عشائرهم وليس أحزابهم، وأصبح الحزبيون يبحثون عن إجماع عشائرهم على ترشيحهم كضمانة أولى للفوز، بمعزل عن برامج أحزابهم.

ثم وجدت تسعة من أهم الأحزاب الوسطية نفسها تندمج في حزب واحد «الوطني الدستوري» على أبواب انتخابات مجلس النواب الثالث عشر 1997، لكن مقاطعة الإخوان المسلمين وذراعهم السياسي، جبهة العمل الإسلامي، لتلك لانتخابات، أدت إلى تشظي هذا الحزب الوليد، بانسحاب معظم قادته، واعتزالهم العمل الحزبي، مكتفين بطريقهم السالك نحو النيابة.

بعد هذه المحطة، تكرس أكثر فأكثر تهميش الأحزاب السياسية. وعلاوة على أن الأحزاب نفسها لم تنجح في إعادة الاعتبار للعمل الحزبي على المستوى الشعبي، واصلت السلطات لعبة تهميش العمل الحزبي، باستخدام خطاب، وأحياناً ممارسات، ظاهرها إيجابي لكنها خالية من المضمون.

يعزو القطاطشة الموقف الرسمي السلبي من الأحزاب إلى طي صفحة الإصلاح السياسي منذ العام 1997، عام مقاطعة الإسلاميين للانتخابات النيابية، على يد «التيار التقليدي في الدولة، الذي يمثل تحالف عائلات، ويحرص على التمسك بمصالحه، والسعي لتعزيز نفوذه وحماية مكتسباته بالائتلاف مع رأس المال» على حد وصفه. لهذا يستخلص أن الحكومات لم تعد صاحبة ولاية عامة فقط، وفق الدور المرسوم لها في الدستور، بل تصبح «صاحبة وصاية عامة»، وأن عدم إقرار المحكمة الدستورية التي نص عليها الميثاق الوطني، يسمح لها بالتصرف في التشريعات على هواها.

تحاور وزارة التنمية السياسية ممثلي الأحزاب السياسية في التشريعات ذات الصلة بعملهم مثل قانون الأحزاب وقانون الانتخاب وقانون الجمعيات، غير أن أمين عام حزب الرسالة قشوع، يصف هذا النمط من اللقاءات بأنه مجرد «عمل دعائي». ويصفه القطاطشه بأنه «استعراضي» يتم فقط عندما تريد الحكومة تمرير قانون ما.

الأحزاب قلما يستشيرها أحد حتى من باب رفع العتب، وإن استشيرت، فإنه لا يؤخذ برأيها. بهذا الصدد، يستذكر قشوع بمرارة تجربة لجنة تطوير الحياة الحزبية المشتركة مع وزارة التنمية السياسية في عهد حكومة معروف البخيت. فيقول إنه بعد 32 يوماً من العمل الدؤوب، والتوصل إلى صيغة مشتركة لمشروع قانون للأحزاب، تم التراجع عن بعض أهم ما توصلنا إليه.

مثال ذلك أن اللجنة الحزبية الحكومية المشتركة، توافقت على أن يكون عدد المؤسسين مئة. لكن الحكومة رفعت العدد إلى 250 في المشروع المقدم لمجلس الأمة، ثم أقدم مجلس النواب على رفع المؤسسين إلى 500.

الأحزاب الأردنية التي تعمل في بيئة «غير صديقة»، محكوم عليها أن تبقى على هامش الحياة السياسية حتى إشعار آخر. وخلافاً لمكانة الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية بصفتها العمود الفقري لحياة المجتمع السياسية، والأساس في تشكيل السلطة السياسية وتداولها، فإن الأردن الرسمي لا يرى في الحزب سوى مجرد «تنظيم يشارك في الحياة العامة» مثل أي منظمة من منظمات المجتمع المدني «لتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية» بحسب تعريف قانون الأحزاب السياسية لسنة 2007، والقانون الذي سبقه العام 1992.

الاستخفاف بالأحزاب يبلغ ذروته حينما يتوجه رأس الدولة أو كبار المسؤولين إلى زيارة المحافظات، فتوجه الدعوة إضافة إلى الأعيان والنواب وإدارات الدولة إلى ممثلي العشائر والمخاتير، ولا توجه لممثلي الأحزاب.■

## المعاقون

# بين قوانين مجمَّدة ومجتمع ينتقص من إنسانيتهم

منال مطر

تعقد من أجلهم مؤتمرات وورش عمل. لديهم مجلس أعلى لرعاية شؤونهم، وقسم لتشغيلهم في وزارة التنمية الاجتماعية وإستراتيجية وطنية لتحسين أوضاعهم. لديهم، أيضا، قانون خاص كفل لهم منذ العام 1993 العديد من الحقوق، وحلّ محله العام 2007، قانون آخر وسّع دائرة الحقوق هذه.

لكن ما سبق لا ينفي واقعاً مفاده أن فئة المعاقين هي واحدة من أكثر فئات المجتمع تهميشاً، وأنهم يعانون من تعقيدات كبيرة تتعلق بممارستهم لحقوقهم الأساسية في العمل والتنقل، والزواج، بل وتمتد هذه المعاناة إلى تفاصيل صغيرة في حياتهم اليومية، فتتحوّل حاجة أساسية وبسيطة مثل «قضاء الحاجة» إلى كابوس للمعاق الذي يخرج إلى جامعته أو مدرسته أو المؤسسة التي يعمل فيها، في ظل عدم توافر دورات مياه مصممة لذوي الاحتياجات الخاصة في الأغلبية الساحقة من هذه الأماكن، والأعين التي ترصدهم بفضول في الأماكن العامة.

رغم كل الكلام الكثير عنهم، لا يبدو أدل على حقيقة تهميشهم، من أنه لا أحد يعرف على وجه الدقة عددهم في الأردن، فهناك أرقام، كما يقول محمد حرز اللّه، مسؤول التشغيل في وزارة التنمية الاجتماعية، ولكنها أرقام

متضاربة، فدائرة الإحصاءات حددت نسبتهم وفق تعداد السكان للعام 2004 بـ1,2 في المئة، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين يقول إن نسبتهم هي 4 في المئة، أما نسبة البنك الدولي فهي بين 4 إلى 6 في المئة.

المعاقون، كما يقول محمود السعود 37 عاما، هم ضحايا لمجتمع ما زالت قاعدته العريضة «تنتقص من آدمية» المعاق، وهو انتقاص يتخذ كما يرى شكلين هما الاستعلاء أو الشفقة، وهذا ما يقول إنه يتضح من نظرات الناس إلى المعاقين في الأماكن العامة، وهي النظرات التي يحاول هو دائما أن يتجاهلها.

لكن السعود الذي يعمل مأمور مقسم في أمانة عمان الكبرى، يرى أن الشفقة التي يبديها المجتمع للمعاقين «زائفة» وأنها تتسم بـ«الأنانية» لأنها لا تترافق مع عملية دمج حقيقية من قبل هذا المجتمع، فالناس كما يقول يقدمون للمعاق المساعدة في قطع الشارع، مثلاً، إن كان مكفوفاً، وفي مناولته سلعة عن رف السوبر ماركت إن كان مقعداً ولكن «كم واحداً سيتقبل ببساطة فكرة أن يزوّجك ابنته حتى لو كانت إعاقتك هي مجرد العرج؟» بل وحتى لو اقتصر الأمر على المساعدات البسيطة السابقة «كم واحداً سيواصل تقديمها لك إن اضطر إلى ذلك؟».

طلاب في جامعات أردنية يلفتون النظر إلى ما يقولون إنه «ظاهرة» ربما تؤكد على «انتقاص الآدمية» التي أشار إليها السعود. عمرو محمود الذي تخرّج قبل سنتين في كلية الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك يقول إن كثيراً من الطالبات اللواتي لم يكنّ يختلطن مع زملائهن الذكور، إما لأنهن يتبنين فكرة الفصل بين الجنسين أو لأنها مفروضة عليهن من قبل عائلاتهن المحافظة، كنّ، كما يقول، يختلطن بزملائهن من المعاقين، ويقدمن لهم المساعدة. محمود يعلّق بأن الأهل المحافظين سيغضبون إن تعاملت ابنتهم مع «شاب»، ولكنهم سيتسامحون، أو على الأقل ستكون ردّة فعلهم أقل عنفاً إن تعاملت مع معاق.

التفسير الظاهري سيكون هو الشفقة والرغبة في مدّ يد العون، ولكن التحليل العميق قد يذهب باتجاه التأكيد على فكرة مفادها أن المعاق هو «أقل رجولة»، لهذا يلين معه هذا الموقف المتصلب ضد الاختلاط.

ما يؤكد ذلك هو ما قالته أماني طوالبة، الطالبة في جامعة اليرموك، والتي تؤكد أن الأمر يشكل ظاهرة، طوالبة تقول إن الفتيات لا «يتخوّفن» من الشاب المعاق كما يتخوّفن من «الصحيح».

قصة هيام 27 سنة، الطالبة في الجامعة الأردنية، هي تأكيد آخر على ذلك، فقد رسم لها زوجها عند دخولها الجامعة حدود علاقاتها بزملائها التي «يجب أن لا تتعدى بأي حال تبادل التحية»، ولكنه تغاضى عن ارتباطها بصداقة مع زميل لها مقعد، وتقبل فكرة أن زميلها هذا كان أحياناً يتصل بها ليستفسر منها عن أمور تتعلق بالدراسة، وتعزو ذلك إلى أن زوجها لا يرى أن شخصاً معاقاً يمكن أن «يشكّل خطرا».

هذا النمط من التفكير يقول محمد الوقفي 25 سنة، ويعمل موظفاً في مكتبة، إنه يمثل قطاعاً كبيراً من الناس، وهو السبب كما يقول في أن الزواج هو واحد من أكثر المجالات التي يجد فيها المعاقون أنفسهم مهمشين، فهم، بحسبه، يعرفون أن مساحة الاختيار أمامهم «شديدة الضيق».

الوقفي، الذي أصيب بالشلل إثر تعرّضه قبل ثلاث سنوات إلى حادث سيارة أصيب فيه نخاعه الشوكي، يقول إنه يفهم مع ذلك عندما تكون الإعاقة شديدة، فهنا يترتب على الزواج من معاق صعوبات ومسؤوليات إضافية يجد أشخاص مقبلون على الزواج أنهم لا يرغبون في تحمّلها «وهذا حقّهم».

لكن السعود الذي لم يخض إلى الآن تجربة التقدم لخطبة فتاة، ولكنه كان شاهداً على الكثير من «خيبات» أصدقاء له معاقين، يقول إن تعنت الأهل يمتد ليشمل حتى حالات الإعاقة الخفيفة التي لا يترتب عليها أي احتياجات خاصة كالعرج مثلاً.

إذا كان الزواج للمعاق الذكر يشكّل تحدياً فوق العادة، فإن أرقام دائرة الإحصاءات العامة تثبت أن الأمر أكثر تعقيداً بالنسبة للفتاة المعاقة، فمقابل ما يقارب 12 ألف حالة زواج مسجلة لمعاقين ذكور، هناك 3500 حالة زواج من معاقات، وذلك وفق تعداد العام 2004.

أفنان الشلة 22 عاماً، الطالبة في السنة النهائية في جامعة اليرموك، وتعاني من إعاقة حركية تجعلها تمشي باستخدام العكازات تقول إن الهاجس الأكبر بالنسبة للفتاة المعاقة هو أن ترتبط بشخص «يعايرها» فيما بعد بإعاقتها. بالنسبة لها فإن فكرة الزواج ليست في قائمة خططها المستقبلية «لا أفكر في شيء سوى العمل وإكمال دراستي العليا».

ما سبق يؤكد أننا كمجتمع ما زلنا عاجزين عن «قبول الأشخاص المعاقين بوصفهم جزءاً من طبيعة التنوع البشري» كما تنص المادة 3 من قانون حقوق الأشخاص المعاقين للعام 2007، ولكن هذه المادة كما وكثير من مواد القانون هي كما يقول أخصائيا التربية الخاصة جميل الصمادي وإحسان الخالدي، في ورقة عمل قدّماها إلى المؤتمر الوطني الأول حول الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات (2007-2015) ليست أكثر من «أمنيات وإشارات حسن نية، ولا ترقى لأن تكون قانوناً يجب أن يطبق».

قانون رعاية الأشخاص المعاقين كفل للمعاقين حقوقاً منها الالتزام بكودات بناء مناسبة لأصحاب الإعاقات، وإلزام المؤسسات التي لا يقل عدد العاملين فيها عن 25 عاملا ولا يزيد على 50، تعيين صاحب إعاقة واحد على الأقل إن سمحت طبيعة عمل المؤسسة بذلك، كما ألزم القانون المؤسسات التي يزيد عدد العاملين فيها على 50 بتعيين ما نسبته 4 في المئة من نسبة العاملين، كما نص القانون على استيفاء غرامة من المؤسسات المخالفة.

ورقة العمل التي قدّمها الصمادي والخالدي، قالت إنه باستثناء الإعفاءات الضريبية لأجهزة المعاقين التي يتم استيرادها، ووسائل النقل الخاصة بهم وباقي الإعفاءات المادية، فإن القانون غير مفعل بشكل حقيقي.

المفارقة أن الحكومة نفسها لا تطبق القانون، فوفق تقرير أصدره في كانون الأول 2009، المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية تحت عنوان «الواقع التشغيلي للمعاقين في الأردن: طموحات كبيرة وواقع صعب»، فإن الحكومة تعين ما يقل عن 1 في المئة من المعاقين، في حين تنخفض عن ذلك في القطاع الخاص.

تفعيل القانون يبدو هو بصيص الأمل الذي يتمسك به المعاقون، إذ إنه سيسهم بشكل إيجابي في تحسين فرص اندماجهم في المجتمع، وإعطائهم، من ثم، فرصة العمل التي ستغيّر من النظرة السلبية المسبقة تجاه إمكاناتهم، كما أن ملاءمة المرافق العامة وتحسين وسائل النقل سيزيد من فرص خروجهم إلى الحياة العامة، ويزيد بالتالي من احتكاكهم بالناس، ما يسهم في تكوين علاقات لا تكون فيها الإعاقة أساساً في الحكم عليهم.

لكن حرز اللّه ينبه إلى أن أي خطط لتحسين أوضاعهم لا يمكن أن تتم دون أن يكون هناك إحصائيات دقيقة تمثل واقعهم في الأردن من حيث، أعدادهم وتوزيعهم جغرافياً وأنواع إعاقاتهم وشدتها ومؤهلاتهم العلمية ونسبة المشتغلين منهم، منوّهاً إلى أن «مسحاً وطنياً» قد بوشر به قبل ست سنوات تقريباً، كان من المفروض أن تصدر عنه قواعد بيانات توثّق ما سبق، ولكن المسح تعثر وأوقف دون أن تخرج نتائجه الشاملة، في حين أن نتائج أولية ظهرت لبعض المحافظات لم تعكس، كما يقول، واقع الإعاقات فيها، وهو يعزو السبب إلى الآلية الخاطئة التي اتبعت في تسجيل الإعاقات، حيث اقتصر التسجيل على من بادروا بالذهاب إلى المراكز.■

# مِثْليّو الجنس: مهمّشون يشقّون عصا الطاعة

سوسن زايدة

لم يكن أمام المِثْليِّين جنسياً في الأردن خيار سوى عيش حياة مزدوجة: واحدة سرية يعبرون فيها عن هويتهم الجنسية «المثلية» في الحمامات العامة والحانات ودور السينما المنتشرة في وسط البلد، وأخرى «غيرية»، يظهرون فيها بقناع له ملامح «الغالبية» المقبولة في المجتمع.

**حقوق متساوية**

لا يوجد معطيات دولية دقيقة حول نسبة «المِثْليِّين جنسياً» في العالم، إلا أن التقديرات تشير إلى أنها تراوح بين 6 إلى 8 في المئة من سكان العالم.

وقد عرّف 4 في المئة من الناخبين الأميركيين أنفسهم كـ«مثليين» في استطلاع أجري في اليوم الانتخابي للرئيس العام 2008، وهي النسبة نفسها للعام 2004.

ومع أن هذه النسبة تبدو ضئيلة جداً قياساً إلى عدد الناس «الغيريين»، أو الذين يحلو لهم أن يصفوا أنفسهم بـ«الطبيعيين»، مقابل «الشاذين» أو «المِثْليِّين»، إلا أن هذه الفئة بدأت منذ سنوات طويلة تحوز الاعتراف بها، وتحصل على حقوق مدنية متساوية في عدد كبير من دول العالم، منها حق الزواج وحق النفقة والإرث والرعاية الصحية والتبني.

وفي أحدث تطور على حقوقهم، حث الرئيس الأميركي باراك أوباما، في حزيران/يونيو الماضي، الكونغرس على منح الموظفين المِثْليِّين في الحكومة الامتيازات نفسها التي يتمتع بها الموظفون الطبيعيون في قانون الرعاية الصحية.

الحال إذاً، لم يعد غريباً أن تتقبّل المجتمعات الغربية وجود مسؤولين كبار، من مستوى وزراء، يشهرون مِثْليَّتهم كوزير الخارجية الألماني الحالي، غيدو فسترفيلة، أو وزير الدولة البريطاني لشؤون أوروبا، كريس براينت، الذي سيعقد قرانه على صديقه، غاريد غراني، نهاية هذا الشهر، ليصبح أول نائب بريطاني مِثْلي الجنس يعقد قرانه في مقر البرلمان.

**رياح التغيير**

ويبدو أن تأثير هذه التطورات بدأت تصل إلى العالم العربي. ففي لبنان أسس المِثْليِّون جمعية «حلم» التي تعنى بالدفاع عن حقوقهم، وتمكنوا في العام 2007 من الحصول على ترخيص رسمي بالجمعية من وزارة الداخلية. ويصدر عن الجمعية اللبنانية مجلة شهرية تحمل اسم **برا** تناقش قضايا المِثْليِّين بكل جرأة وصراحة.

الحال ليس في هذه الصورة في بقية دول العالم العربي، وبخاصة الأردن، حيث ما زال مجتمعه المحافظ يعتبر «المِثْليّة» الجنسية ضرباً من «الكفر» أو، على الأقل، ضرباً من العيب، فيما يجرم القانون هذه الممارسة.

لكن الأمر لم يعد هكذا تماماً؛ فبعد ظهور المدونات والشبكات الاجتماعية على الإنترنت، أصبح ممكناً للمِثْليِّين الشباب التعبير عن حقيقة هويتهم الجنسية والتعارف، وتأسيس تجمعات يعبرون من خلالها عن اهتماماتهم وقضاياهم المشتركة.

على مدونته «حياة مثيرة»، كتب المدون الأردني المِثْلي الأشهر، الذي يعرف باسم «محمد»، يقول « المِثْليِّون جنسياً في الأردن ظاهرة كانت مخفية نظراً لقيود اجتماعية كثيرة، واعتقد الآن أنها في تزايد حتى الظهور في بعض الأحيان إلى العلن».

لقد صار بالإمكان رصد مئات من هؤلاء المِثْليِّين على مواقع التعارف عبر شبكة الإنترنت. فعلى موقع **منجم**، أحد أكثر المواقع استخداماً عند المِثْليِّين جنسياً في الأردن، يوجد نحو 4300 مِثْلي، وكثير منهم صار يضع صورته الشخصية أو رقم هاتفه أو بريده الإلكتروني غير متهيب من أي رد فعل مجتمعي أو رسمي.

**انتقال**

من العالم الافتراضي، انتقلت هذه الفئة المهمشة، الممنوعة من التعبير عن نفسها، إلى عالم الواقع، الذي حدوده الجغرافية إحدى مناطق شارع الرينبو، بجبل عمان وبعض مقاهيه، وشاءت الصدف أن يكون «الرينبو» أو «قوس قزح» وهو اسم الشارع رمزاً للمثليين في العالم.

ويشاع على شبكة الإنترنت أن مقهى «بوكس أت كافية»، وبار «آر.جي.بي»، الواقع على الدوار الثالث، وأغلق منذ شهور، من أماكن تجمع هذه الفئة.

إذا كانت الدراسات الاجتماعية والعلمية أثبتت أن المِثْلية الجنسية، أو اشتهاء المماثل، لا تقتصر على فئة أو طبقة اجتماعية دون أخرى، أي أنها «ظاهرة عابرة للطبقات»، إلا أن أغلب المِثْليِّين الذين يعلنون عن أنفسهم صراحة في البلد، وخاصة على شبكة الإنترنت، أو في التجمعات، هم شباب وشابات يعملون في مهن أساسها صناعة الأفلام والإعلام والكتابة والفن وغيرها من المهن التي توصف بالمهن «الإبداعية». وفي أيار/مايو 2008، عرض في مسرح البلد أول فيلم يتناول موضوع المِثْليِّين جنسياً في الأردن، ويصور علاقة سحاقية بين طالبتين جامعيتين.

**«مأسسة» التهميش**

تمكن المِثْليِّون جنسياً، إلى حد ما، من التعبير عن أنفسهم وإيجاد أماكن للتجمع بعيداً عن ملاحقة الشرطة أو تطفل الفضوليين. لكنهم لم يتمكنوا من ترخيص جمعية تعنى بالدفاع عن حقوقهم. وفي آذار/مارس 2009، تقدم ثلاثة شبان في العشرينيات من عمرهم إلى مديرية تنمية عمان الغربية في جبل الحسين، بطلب إنشاء جمعية متخصصة بالدفاع عن حقوق المِثْليِّين.

مدير تنمية عمان الغربية محمد إبداح استقبل الشبان الثلاثة الذين أوضحوا له أن الجمعية «تهدف إلى إيجاد تجمع لمِثْليِّي الجنس للدفاع عن حقوقهم ونشر الوعي الصحي بينهم عن طريق إعطاء محاضرات طبية عن كيفية الوقاية من الأمراض الجنسية، إضافة إلى تشجيعهم على لعب دور فاعل في المجتمع عن طريق توزيع المساعدات على الفقراء».

لكن إبداح أكد لراديو **البلد** آنذاك أنه لا يمكن ترخيص جمعية كهذه لأن «القوانين في المملكة الأردنية الهاشمية لا تسمح بوجود هيئات أو مؤسسات أو جمعيات تخدش الحياء العام وتتعارض مع شرائع الدين الإسلامي».

طلبُ ترخيص جمعية لحقوق المِثْليِّين رُفض رغم أنه لا يتعارض وأي من الشروط التي حددها قانون الجمعيات الجديد رقم 51 لسنة 2008 في الصيغة التي صدر بها، حيث أجاز في مادته السادسة لمجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن 11 شخصاً أن يقدموا طلباً لتسجيل جمعية. وحظر القانون تسجيل الجمعيات الماسونية وأي جمعيات

أخرى ذات غايات عنصرية، لكنه لم يتطرق إلى حظر جمعيات يؤسسها مِثْليّون.

غير أن تعديلات أدخلت العام 2009 على قانون الجمعيات، استعاض أحدها عن حظر الجمعيات العنصرية بصيغة مطاطة أوسع تقييداً، نصت على حظر «أي جمعية لها غايات غير مشروعة أو تتعارض مع النظام العام في المملكة».

آدام، مِثْليّ جنسياً، يدافع عن فكرة الجمعية وأهميتها بالنسبة للمِثْليّين في الأردن، شارحاً لـ**السّجل**: «الجمعية تهدف للإرشاد والتوعية الطبية، والعمل على تقبل المجتمع لهم والدفاع عن حقوق هذه الفئة الواسعة التي تعاني من شتى أشكال الاضطهاد والمعاملة غير المحترمة والإساءة اللفظية بالكلمات البذيئة والصفات السيئة، يصفوننا بالمرضى نفسياً ونحن لسنا كذلك».

**بدعة أم حالة؟**

يسود اعتقاد كبير في المجتمعات العربية عموماً، والأردن كذلك، بأن الدفاع عن حقوق المِثْليّين جنسياً هو بدعة غربية، لا تخلو أيضاً من محاولات ممارسة الضغط السياسي أو حتى تعميم نمط ثقافي واحد على العالم.

ويرى المفكر الأردني/الفلسطيني، جوزيف مسعد، في كتابه **المِثْليّة العالمية والوطن العربي**، أن الحركات الأوروبية تحاول أن تجعل من قضيتها وشعاراتها قضية عالمية عبر فرضها على كل ثقافات الشعوب الأخرى، حتى لو لم تكن هذه الشعوب تملك هذه القضايا أصلاً..

وإذا كان مسعد يفرق بين الميول الجنسية التي يقر بوجودها، وبين حركات دعم حقوق المِثْليّين، فهو يرى أيضاً أن «حركات دعم حقوق الشواذ في العالم الإسلامي، صارت تنتج الشواذ جنسياً في أماكن لم يكن لهم فيها وجود».

وفي ظل غياب جمعية أو أي جهة أخرى محلية تعنى بحقوق المِثْليّين، يقول آدم إنه سيتابع الاستعانة بجهات خارج الأردن للدفاع عن حقوقه. الاستعانة بجهات خارجية هي أبرز انتقادات الفريق الذي يتهم المِثْلية الجنسية بأنها «تقليد غربي»، بدعوى أن المِثْليّين يريدون «اللجوء والسفر للعيش في الدول الغربية»، ويرى هؤلاء أن التقارير الدولية في هذا الخصوص تهدف إلى الضغط السياسي على الأردن.

يفيد تقرير وزارة الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان في الأردن للعام 2007 أن «هناك تمييزاً ضد المِثْليّين، وأن هناك تقارير عن أشخاص غادروا البلاد بسبب خوفهم من أن يتعرضوا للأذى من عائلاتهم لكونهم مِثْليين».

**حملات أمنية**

بعد هذه الإشارة المقتضبة، لم يرد في التقارير اللاحقة للخارجية الأميركية أي ذكر عن تمييز أو انتهاكات لحقوق المِثْليّين في الأردن، رغم الحملة التي نفذتها الأجهزة الأمنية في تشرين الأول/أكتوبر 2008 واستهدفت «المِثْليّين جنسياً»، أو كما وصفهم تقرير لصحيفة **الغد** بـ«الطنطات» أو «الجنس الثالث».

في الحملة الأولى من نوعها، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على أربعة أشخاص مِثْليّين، «بعد الإيقاع بهم بواسطة كمين خصص لهذه الغاية، وتأكد تجمعهم والتقاؤهم في إحدى الحدائق»، كما نقلت الصحيفة عن مصدر أمني.

المصدر الأمني «غير المعلوم» قال للصحيفة، إن «الشاذين جنسياً في تزايد مستمر، وإن الحملة الأمنية ستبقى قائمة إلى حين القضاء على كافة مظاهر الانحلال والرذيلة». وقدر المصدر أعداد المِثْليّين في الأردن بـ 600 شخص.

التقرير الصحفي صوّر المِثْليّين في الأردن كـ«ظاهرة سلبية» اقترنت بهم الأمراض المنقولة، وعرض تحليلات أخصائيي صحة جسدية ونفسية عن أسبابها وطرق الوقاية منها. والأهم أنه خلط بين المِثْليّين عموماً وبين العاملين في الدعارة، الذين لا تختلف ظروفهم عن النساء العاملات في الدعارة.

هذا التقرير ما هو إلا مثال واحد على تقارير إعلامية عديدة، بما فيها من «أخصائيين» و«خبراء»، ترسم صوراً نمطية عن المِثْليّين، وتسهم في تكريس رفض المجتمع لهم وتهميشهم.

ومن الأنشطة المناهضة للمِثْلية، إصدار جمعية العفاف كتاباً بعنوان **قوم لوط في ثوب جديد**، لمؤلفه عبد الحميد القضاة، نائب المراقب العام لجماعة الإخوان، يقدم لمحة تاريخية عن «الشذوذ» وأسبابه والعوامل التي تساعد على انتشاره والنتائج الخطيرة المترتبة عليه، إضافة إلى الحلول المقترحة لمعالجة هذه المشكلة والوقاية منها.

ويأتي هذا الإصدار، بحسب تقديم الجمعية له، ضمن الجهود الهادفة إلى «توعية الشباب ووقايتهم من الانحراف والشذوذ من خلال مشروع وقاية الشباب من الأمراض المنقولة جنسياً والإيدز».

وفي المجمل ترتدي الأصوات المناهضة للمِثْليين لبوساً توعوياً صحياً، وتنتهي في المحصلة إلى تأكيد رفض الدين والمجتمع لهؤلاء.

**مجرد قبول**

لا يطمح مِثْليو الأردن بأكثر من تقبل الناس لفكرة «اختلافهم». يقول المدون محمد في رده على تعليق ورد على مدونته، ومحمد طبيب تخرج حديثاً في إحدى جامعات المملكة: «أنا مِثْليّ وأفتخر بانتمائي لهذا الوطن الجميل الذي وسع كل أبنائه والكل يعيش فيه بمحبة وسلام وتقبل للاختلاف ... للأسف مجتمعنا الأردني محافظ ولا يسمح لنا بالظهور العلني ولكن صدقيني كمثليّ أردني كل ما أريده هو أن يقبلني المجتمع كما أنا، وأن لا ينظر إلي نظرة سلبية كلها رفض واحتقار. لا أريد أكثر من هذا ولا أدعو أحداً أن يصير مِثلياً».

أما «مِثْلية أردنية»، صاحبة مدونة «أنا ونفسي وأنا»، فتطالب إحدى النساء بمعرفة المِثْليّين جنسياً أكثر، وترد على إحدى التعليقات، بقولها «واللّه يا تمارا القصة مش ظاهرة، ولا تقليد، ولا كفر. القصة قصة ميول مش أكتر».

**غير متجانس**

لا يمكن بحال اعتبار مجتمع المِثْليّين جنسياً مجتمعاً متجانساً، وهناك خلط شديد في تعريف هذه الفئة، نظراً لأسباب عديدة. لكن ليس كل من يطلق على نفسه «مِثْلي جنس» قد يكون كذلك.

يلجأ بعض الناس عندنا إلى ممارسة «الجنس المِثْلي» بسبب الكبت أو عدم القدرة على إيجاد شريك جنسي مغاير، وقد يلجأ آخرون إلى هذه الممارسة لأسباب ليس لها علاقة بالميل الجنسي، أو لأسباب تتعلق بالفقر أو البحث عن المال السهل والسريع، وهؤلاء قد لا يكون لهم صلة مطلقاً بالمِثْلية الجنسية؛ ففي أماكن تجمع أخرى، صار أكثر أهل عمّان يعرفونها، مثل الشارع المؤدي إلى «المستشفى التخصصي» في الشميساني أو شارع المدينة الرياضية أو شارع «مكة»، عادة ما يشاهد عدد من «المتشبهين بالنساء»، يقفون على الأرصفة في انتظار أن يلتقطهم أحد الباحثين عن «المتعة المِثْلية». ويطلق هؤلاء على أنفسهم أسماء ممثلات مصريات شهيرات مثل «ليلى علوي» أو «هياتم». وهم يتقاضون أجوراً مرتفعة بأكثر مما تتقاضى النساء العاملات في هذه المهنة، لأسباب الندرة، والمتعة المِثْلية الأكثر تحريماً.

لكن «المِثْليّين الحقيقيين»، أو هكذا يطلقون على أنفسهم، يرفضون مثل هذه الممارسات ويعتبرونها مسيئة لهم، يعلق المدون محمد على حادثة وقعت في «شارع مكة»، حيث قامت فتاتان بتقبيل بعضهما أمام المارة، بقوله «بالتأكيد أنا أرفض ما حصل في شارع مكة، وأعتبره وقاحة من قبل الطرفين، فخطأ أن يلاحق الشباب الفتيات بسياراتهم وخطأ أن تقبل الفتاتان بعضهما أمام الآخرين، فهذا يخدش الحياء العام في الشارع».■

## الإنجيليون في الأردن

# تهميش برسم الحياد

السّجل-خاص

يطالب قادة كنائس إنجيلية متجددة الحكومة الأردنية بالاعتراف الرسمي بطوائفهم، أسوة بالكنائس التقليدية الكبرى التي ينتمي إليها غالبية مسيحيي البلاد. ويستعد زهاء 80 من قادة كنائس ورجال دين متجددون لتقديم رسالة إلى الملك عبدالله الثاني يطالبون فيها الأردن بالمساواة بينهم وبين الكنائس التقليدية الطقسية، التي تتمتع بتمثيل رسمي أمام الدولة.

كانت حكومة رئيس الوزراء السابق نادر الذهبي قد أصدرت مطلع العام 2009 قراراً يقضي باعتماد مجلس رؤساء الكنائس، الذي يضم أبرز أربع طوائف طقسية، كمرجعية وحيدة في التعامل مع المسيحيين في المملكة، الذين تقدر نسبتهم بحوالي 5 في المئة من عدد السكان البالغ ستة ملايين نسمة.

يتكون مجلس رؤساء الكنائس من مطارنة الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، اللاتين والأرمن الأرثوذكس، وهي أكبر الكنائس الأردنية من حيث عدد الأتباع، وتحافظ على علاقة متينة مع مؤسسات الحكم.

في المقابل، الكثير من الكنائس الإنجيلية المتجددة مسجلة لدى وزارة العدل كـ«جمعيات» وليس كـ«كنائس». ويندرج تحت مسمى كنائس المتجددين كنيسة الاتحاد المسيحي، الناصري الإنجيلية، جماعات الله، الكنيسة الإنجيلية الحرة والكنيسة المعمدانية.

الرسالة المزمع إرسالها إلى الديوان الملكي تؤكد التزام الإنجيليين بـ«الثوابت الوطنية والالتزام بالدستور والقوانين المرعية للطوائف والولاء الهاشمي، مع المطالبة بتصويب الأوضاع الإنجيلية»، حسب إفادة مصادر إنجيلية لـ**السّجل**.

القس الإنجيلي وليد مدانات يقول إن هناك «مجمعاً إنجيلياً أعلى» يتكون من خمس طوائف إنجيلية: كنيسة الناصري الإنجيلية والكنيسة المعمدانية والكنيسة الحرة والكنيسة الخمسينية والاتحاد المسيحي.

ورغم أن معظم المسيحيين في الأردن هم من خلفية واحدة، وهي إما الأرثوذكس أو الكاثوليك، إلا أن الإنجيليين موجودون في الأردن منذ بدايات القرن التاسع عشر، يقول القس مدانات.

ويشير مدانات إلى أن كل الكنائس المسيحية هي «إرساليات» ويعني أنها ترتبط مع مرجعيات خارجية، و«لأن المسيحيين جميعهم جسد واحد، فإن الإنجيليين لا يجدون في ذلك ضرراً».

ويبين أن كنيسة الناصري الإنجيلية، على سبيل المثال، مسجلة في وزارة العدل منذ العام 1951، «وهذا يعني أنها ليست غريبة عن الجسم الأردني، ليكون مصيرها هو عدم الاعتراف بها».

يرجع مدانات السبب وراء عدم الاعتراف بالإنجيليين إلى ما عدّه «نفوذ» الكنائس التقليدية، مضيفاً أن أحد مظاهر عدم الاعتراف هو عدم وجود محاكم خاصة بالإنجيليين المتجددين، مما يضطر الكثيرين منهم للجوء إلى محاكم الكنائس الطقسية من أجل إتمام معاملات مثل الزواج والميراث.

ويؤكد أن قرار الحكومة بحصر المرجعية الدينية في الكنائس الطقسية يعرض للخطر صحة وشرعية أوراق الزواج وشهادات الوفاة التي تصدرها الكنائس الإنجيلية.

«الشعرة التي قصمت ظهر البعير» بالنسبة

لكنائس المتجددين كانت عدم شمولهم في قانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة الصادر عام 1983، إذ انكشف الواقع القانوني للإنجيليين الذين وجدوا أنفسهم دون مرجعية، حسب شخصية قريبة من الإنجيليين طلبت عدم الكشف عن هويتها.

الناشط الإنجيلي فيليب مدانات يلقي باللائمة على الكنائس الإنجيلية ذاتها في هذا الصد، فهو يرى أن التهميش الحكومي «غير المقصود» بحق الإنجيليين جاء نتيجة لفراغ قانوني مردّه «تقصير الكنائس الإنجيلية من عقود خلت في عدم المطالبة بتغيير الحال أو عمل شيء يجعل الحكومات والطوائف المسيحية الأخرى تعترف بهم».

من ناحيتها ترى الكنائس الطقسية أن الإنجيليين المتجددين هم «دخلاء» على العقيدة وعلى المجتمع المسيحي في الأردن، وبالتالي ليس من حقهم أن يحظوا بتمثيل أمام الدولة.

العضو الإداري لمجلس كنائس الشرق الأوسط والناطق باسم الكنيسة الأرثوذكسية، الأب إبراهيم دبور، يقول إن المسيحيين الشرقيين لا يعدّون الإنجيليين منهم وذلك لعدم اقتناعهم وإيمانهم بأسرار ومجامع الكنيسة الطقسية.

ويشير إلى أن «ممارساتهم الدينية وصلاتهم غريبة»، وهم غير منتمين لأوطانهم ويعملون على تبشير المسلمين والمسيحيين من طوائف أخرى للانتماء إلى طائفتهم.

في البال خلافات وتراشق اتهامات بين الإنجيليين المتجددين ومجلس رؤساء الكنائس بداية 2008 حين اتهم المجلس المتجددين بإثارة الفتنة في البلاد إثر تقرير أصدرته وكالة أنباء كومباس دايركت نيوز الأميركية يتحدث عن قيام الأردن بطرد مبشرين إنجيليين أجانب من المملكة.

أيد رجال الدين الكاثوليك والأرثوذكس قرار الحكومة، التي اعتبرت حينها أن المطرودين قاموا بأعمال «غير قانونية»، في إشارة إلى التبشير.

وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة ينفي أن تكون الحكومة وراء أي تهميش يتعرض له الإنجيليون في المملكة. «المشكلة والتهميش للإنجيليين ليس من جهة الحكومة وليس هنالك أي موقف مع هذه الطائفة وغيرها من المتجددين»، يقول الحباشنة لـ**السجل**، موضحاً أن المشكلة الحقيقة هي بين الطوائف والمجلس الكنائسي الذي لا يعترف بهم.

ويضيف أنه، لحل هذه الأمور، يجب أن يتم تنظيم العلاقات الإدارية والقانونية فيما بينهم، وفي حال اعترف المجلس بالطوائف الجديدة فلن تكون هناك أية مشكلة.

ودرجت الحكومة، حسب الحباشنة، أن تقف على مسافة واحدة بين الطقوس والطوائف المسيحية باختلافها؛ وذلك لتكون هناك مرجعية وحيدة لكل ما يتعلق بالشؤون المسيحية الدينية في الأردن.

غير أن الحكومة الأردنية «ألغت الإعفاء الضريبي عن الفئة الإنجيلية في العام 2006»، بحسب تقرير نشرته **عمان نت** في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

لكن قسّاً إنجيلياً طلب عدم نشر اسمه يؤكد «أن الدولة في اتخاذها الموقف الحيادي الذي تدعيه، تسهم في التمييز ضد الإنجيليين، إذ إنّ واحدة من أهم المسؤوليات التي تضطلع بها الدول الحديثة هي ضمان تمتّع كافة مواطنيها بممارسة حقوقهم المدنية، وعلى رأسها ممارسة حرية الدين والمعتقد».■

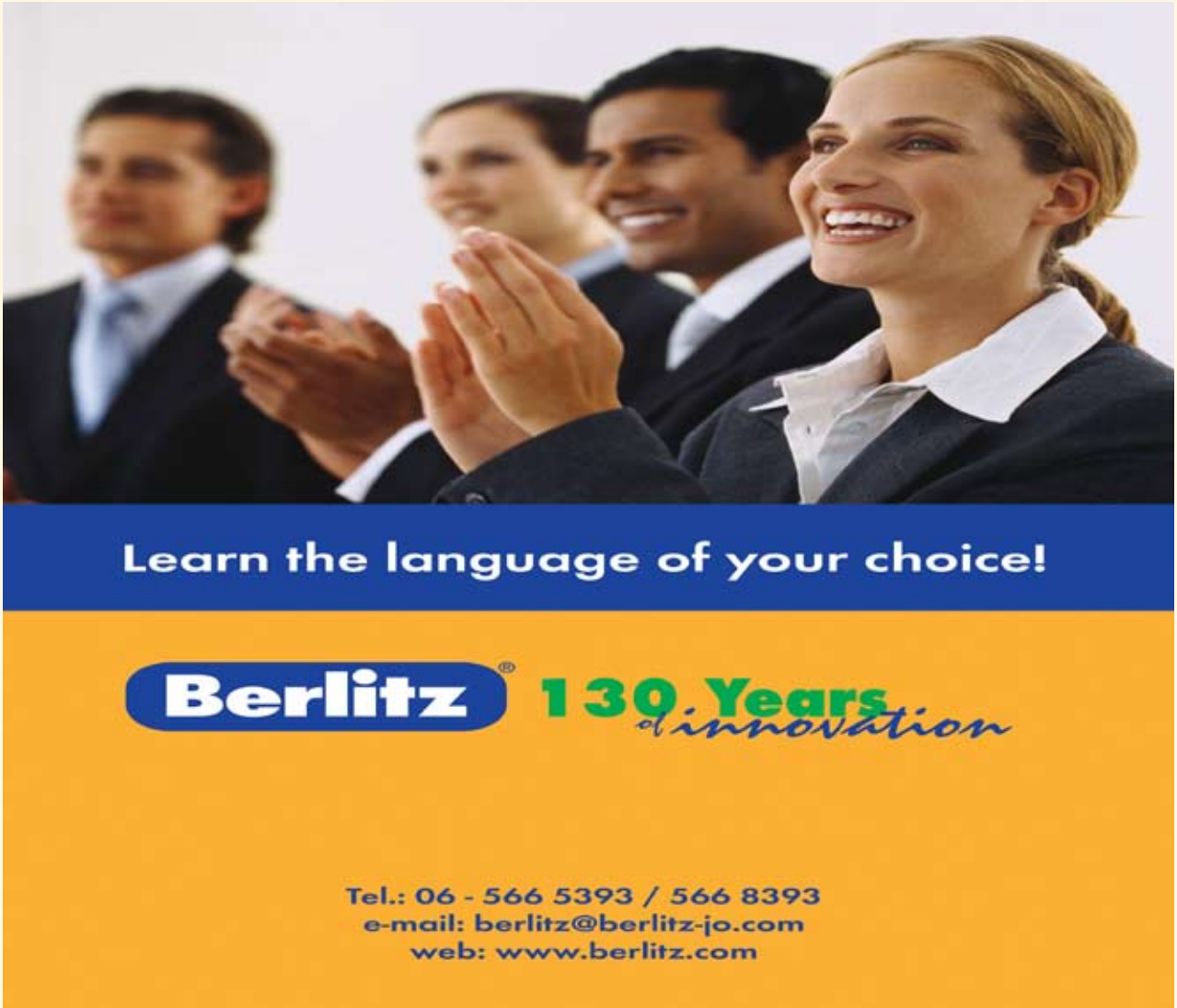

# الأقلية الشيعية: الكلُّ ملام والأسباب خارجية

عطاف الروضّان

لم يشهد الأردن منذ تأسيس الإمارة جدلاً مذهبياً بين السنة والشيعة يصل إلى حد الاشتباك اللفظي والضغط على الحكومة من قبل أشخاص نسبوا أنفسهم ممثلين عن الأغلبية السنية لسلب الحقوق المدنية للأقلية الشيعية كما هو حاصل الآن.

فلم يكن هناك وجود شيعي ككتلة سكانية تتوزع جغرافياً في الأردن بشكل واضح، ومنذ ثمانينات القرن الماضي، بدءاً بالحرب الإيرانية العراقية والتداعيات السياسية التي تلتها، مروراً باحتلال العراق للكويت وانتفاضات الشيعة في جنوب العراق، ثم الاحتلال الأميركي للعراق، كلّ ذلك فجر الخلاف الطائفي محلياً وعربياً وعالمياً.

وخرجت الفتنة الطائفية بين المذهبين في الإقليم عن عقالها، واحتلت مساحات واسعة في الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وكان أكثره تأثيراً الإعلام الإلكتروني الذي يفتقد للضوابط التي من الممكن أن تمنع الجدل الطائفي من التحول إلى فتنة.

في الأردن كان الخطاب الإعلامي، مدفوعاً بمواقف رسمية، موجهاً ضد المذهب الشيعي، وتبنى كثير من الأردنيين موقفاً طائفياً تمييزياً دون أن يعيروا أدنى انتباه للأذى الذي يلحق بـ2000 إلى 3000 شيعي أردني يتمركزون شمال البلاد، وتحديداً، في منطقة الرمثا، بحسب ما أكده لـ**السّجل** عميد الطائفة الشيعية عقيل بيضون.

الموقف غير الإيجابي ضد الشيعة كان قائماً على فعل ورد فعل متبادل شعبياً ورسمياً، وكان أبرز مثال على ذلك مداخلة النائبة السابقة ناريمان الروسان النارية في مجلس النواب الرابع عشر، بدايات العام 2005 ، والتي طالبت فيها الحكومة آنذاك ورئيس وزرائها علي أبو الراغب توضيحاً، حول ما تردد إعلامياً وشعبياً من سماح ببناء «حسينية» في الأردن لأبناء الطائفة الشيعية.

المداخلة التي حظيت بتأييد غالبية النواب الذين كانوا متواجدين في الجلسة، وبدعم «شعبي بالغ» بحسب الروسان، جاءت بعد ورود تقارير إخبارية حول إعطاء حكومة علي أبو الراغب الضوء الأخضر لمجموعة من رجال الأعمال العراقيين لبناء حسينية في منطقة عبدون.

اليوم وبعد مرور خمس سنوات، تؤكد الروسان أن موقفها من هذا الأمر ثابت حتى الآن، وهو في جوهره موقف قائم على التمييز الطائفي، وهي تؤكد أنها لا تفرق بين الشيعي الأردني أو الشيعي من أي جنسية أخرى. وتخلص إلى أنه لا يجوز بناء حسينيات خاصة بهم؛ لأن المذهب الرسمي للأردن هو المذهب السني»، ولأن المذهب الشيعي «بالنسبة لنا غير مقبول».

في الوقت الذي لا ترى فيه النائبة السابقة الروسان أي مشكلة في مبدأ التسامح مع المسيحيين، إلا أنها تجد صعوبة في تطبيق هذا المبدأ مع المذهب الشيعي، وهي التي تحسب نفسها على التيار العربي القومي في مسيرتها السياسية وتبرر موقفها من المذهب الشيعي بالقول إن الأردن لا يحتمل الإثارة الطائفية بين أفراد مجتمعة، وبخاصة إذا كانت تلبي «أغراضاً سياسية خارجية».

يلتقي هذا الموقف مع تصريحات سابقة لمصدر أمني لـ**السّجل**، شدّد على عدم ذكر اسمه، بشأن الموقف الرسمي الأردني إزاء موضوع التشيع، إذ يعزوه إلى «التحول الذي طرأ على المذهب الشيعي، وقيام إيران بتسييسه خدمةً لمصالحها في المنطقة»، ويتابع: «الناس هنا كانوا متسامحين مع المذهب الشيعي النابع من حبهم لآل البيت إلا أنهم شعروا بهذا التحول بعد الثورة الإسلامية الإيرانية العام 1979، وترسّخَ الحذرُ بسبب الموقف المزدوج لحزب اللّه تجاه ما يحدث في العراق، فخطابه الذي ركز على محاربة إسرائيل لم يُدِن فعلياً ما تمارسه أميركا في العراق، والتي سمحت بشكل واضح بحدوث فتنة طائفية هناك»، إلا أن المصدر نفسه لم يفسر الصمت الرسمي الأردني للجهد الأمريكي العسكري والسياسي في العراق.

القول إنه لم يكن هناك موقف تجاه الشيعة، وإنه لم تثر أي ضغائن ضدهم تاريخياً، ليس نتيجة وعي سياسي وثقافي بالتسامح وقبول الآخر، لكنه يعود إلى أن نحو 97 في المئة من سكان الأردن، هم من السنة بمن فيهم الأقلية الشركسية والقوقازية التي نزحت إلى البلاد مطلع القرن الماضي، كما أن الهجرات الفلسطينية ذات الغالبية السنية التي شهدها الأردن خلال العقود الماضية لم تؤثر على «التركيبة الطائفية» في البلاد.

إلا أن شمال الأردن، يشهد تواجداً مبكراً لأتباع هذا المذهب الإسلامي، أتى مع بعض المهاجرين الشيعة من الجنوب اللبناني، الذين كانت هجرتهم على دفعتين إلى الأردن، بحسب عميد الطائفة الشيعية في الأردن، عقيل بيضون.

وحتى مع ظهور نزاع طائفي بين المذهبين السني والشيعي منذ أكثر من عقدين، إلا أن الأردن لم يتأثر بانعكاسات التوترات الطائفية إلى الحد الذي يتأثر به هذه الأيام، ففي تسعينيات القرن الماضي تم تشييد مسجد كبير في مدينة المزار الجنوبي عند مقام الصحابي جعفر بن أبي طالب، وتم تشييد المسجد بتمويل من الحكومة الإيرانية، في فترة شهدت فيها السياحة الدينية الشيعية إلى الأردن ازدهاراً، حيث لم يكن بمقدور الزوّار

الإيرانيين زيارة المراقد المقدسة في النجف وكربلاء خلال العقد الأخير من فترة حكم النظام العراقي السابق.

ومن أسباب هذا التسامح انفتاح العائلة المالكة في الأردن، بحكم نسبها إلى آل البيت باحتضان عدد من المؤسسات التي أسهمت في إبراز مفكرين شيعة وأكاديميين إيرانيين وعراقيين، وكانت جامعة «آل البيت» أول جامعة أردنية تدرس مساقات عن الفكر الشيعي كأحد المذاهب الإسلامية.

من الملاحظ أن الموقف الرسمي المعلن منذ عشر سنوات تقريباً تجاه المد الشيعي، والخوف من التسييس الإيراني للمذهب، وتبريراته الأمنية، توسع ليطال المشهد الاجتماعي في الأردن، ولا يرغب كثيرون بالخوض فيما إذا كان ذلك بالصدفة أو بشكل مخطط له.

إلا أن الثابت أن الشيعة في الأردن، أحسوا بتبدل واضح تجاه مذهبهم، ويشعر غالبيتهم بتمييز ضدهم وإحساس بموقف عدائي لم يسبق لهم أن جربوه، بحسب ما يؤكد عقيل بيضون لـ**السّجل** «أن غالبية الشيعة في الأردن يتخوفون من إعلان انتمائهم للمذهب إثر ما يحصل في العراق من نزاع بين المذهبين أدى إلى تشكل موقف رافض للمذهب الشيعي في الأردن».

ويؤكد بيضون أن كثيرين فقدوا وظائفهم بسبب انتمائهم لهذا المذهب وهو أحدهم إذ إنه يحمل رتبة متقدمة في سلاح الجو الملكي، ولكنه شعر أنه أجبر على تركه بسبب إعلانه لمذهبه، مضيفاً أن أحد أبناء عمومته اجتاز امتحانات وظيفة بنجاح، لكن الأمر انتهى بعدم تعيينه لأنه شيعي، كما يقول.

واستمر تأثير أحداث الإقليم وتدني مستوى الوعي السياسي والثقافي بالعمل على تفاقم الخلاف والتطرف بين بعض أوساط السنة ضد الشيعة والإسهام في خلق بيئة غير متسامحة.

ويتابع بيضون: «صحيح أنه لا مشكلة في الزواج بين السنة والشيعة في الأردن»، واصفاً إياه بغير المستهجن، دون أن يحدد نسبة له، لكنه يقول إن «الواقع اختلف بعد إعدام صدام حسين»، ويستذكر توزيع بيانات في مدينة الرمثا، آنذاك، تبيح سبي نساء الشيعة واستباحة أموالهم وإيذاءهم، والغضب العارم في الجنوب الذي منع شيعة عراقيين من زيارة مقام جعفر الطيار بعد ذلك.

ولدى سؤال **السّجل** عن سبب صمت الشيعة الأردنيين عن مثل هذا الموقف التمييزي ضدهم، يؤكد بيضون أنه «يعود للخوف من تفاقم هذا الموقف تجاههم».

وهذا الصمت يمكن تفهمه عند استذكار تصريحات النائب الإسلامي السابق تيسير الفتياني تشرين أول 2006 لصحيفة **شيحان** معبراً «عن قلقه إزاء ما أسماه بوجود نشاط شيعي خطير في الأردن «مضيفاً أنّ السنتين الأخيرتين شهدتا انتشاراً لما يسمّى «بالحسينيّات» تحظى بدعم من شخصيات عراقيّة شيعيّة كبيرة مقيمة في الأردن»، مشيراً إلى أنّ «هذه المراكز يتم فيها بثّ الفكر والعقيدة الشيعيّة المتطرفة».

ورغم مرور سنوات على هذه الأحداث، لكن الموقف الاجتماعي في الأردن ما زال في جوهرة طائفياً تجاه الشيعية، وزاد من عمقه الجدل الإعلامي والفقهي المتبادل من أبناء الطائفتين، الذي وصل إلى أبعد مدى من الشتم والتخوين والتكفير، الأمر الذي دفع أردنيين كثر لتبني موقف طائفي من الشيعة بشكل انعكس على سلوكياتهم تجاه الشيعة الأردنيين، فالأربعيني أبو خالد من سكان العاصمة يعبر عن دهشته ويقول «لم أكن أعلم أن هناك أردنيين شيعة» مبدياً عدم تقبله لذلك، ويؤكد أنه لا يشعر «أنه من الممكن أن أتعامل مع أحدهم بحياد، فما يحدث بالعراق ليس بقليل».

ويضيف: أننا اطلعنا في الأردن خلال السنوات الأخيرة عن قرب على ماهية المذهب الشيعي ومعتقدات الشيعة وموقفهم من السنّة، وأنه أصبح هناك كتب متداولة توضح ذلك، ولا يخفي أبو خالد دور الفضائيات في التأثير على مشاعره، وختم بالقول «بصراحة لا أشعر بالراحة تجاههم حتى لو كانوا أردنيين».

المدرسة الجامعية «س»، شيعية عراقية متزوجة من شاب سني أردني، رفضت الحديث عن هذا الموضوع لأنه «مستفز بالنسبة لها»، وتفضل أن لا تفصح عن مذهبها، وتقول إنها لا تمنع نفسها من الرد بغضب عند طرح الموضوع للنقاش، فالنظرة للشيعة «غريبة ومستفزة جداً في الأردن حتى على النطاق الاجتماعي».

مراسل موقع **الجزيرة نت** محمد النجار، الذي أعد تقارير إخبارية عديدة عن أتباع المذهب الشيعي منذ سنوات، كان شخصياً زار ما اصطلح على تسميته «فيلا عبدون» خلف السفارة الأميركية العام 2005، وقال إنها «فعلياً حسينية كان أتباع المذهب من العراقيين يمارسون فيها شعائرهم قبل أن يتم إغلاقها وبيعها نهائياً نتيجة ضغوط اجتماعية وإعلامية».

وبذلك تكون الحكومة فعلياً تبنت موقفاً تمييزياً تجاه الشيعة، و تراجعت عن تقديمها الضمانات لمواطنيها في ممارسة حقوقهم المدنية.

واستمر الموقف الرسمي الرافض للاعتراف بالوجود الشيعي، وتمثل هذا الاستمرار بعدم السماح لعدد من أتباع المذهب الشيعي العام 2006 من الحصول على موافقة لتأسيس جمعية تمثل أنشطتهم تحت اسم «جمعية الإمام الحسين».

الصحفي محمد النجار يرى وجاهة في الموقف الرسمي الذي تبرره هواجس أمنية تجاه المذهب الشيعي في الأردن، للأسباب السياسية المعروفة، لكنه يتحفظ على أي تهميش رسمي أو اجتماعي تجاه الشيعة الأردنيين، الأمر الذي لمسه شخصياً وبخاصة على الصعيد الاجتماعي، مؤكداً أنه أصبح لدى الشيعة الأردنيين تخوف من الاعتراف بأنهم يتبعون هذا المذهب، مضيفاً أنه التقى مع 10 أردنيين من مخيم البقعة ثابت له شخصياً اتباعهم للمذهب الشيعي، «لكنهم أنكروا ذلك».

وينقل النجار عن أحدهم قوله «كل من يمجد تاريخ الإمام علي يتهم بأنه شيعي وهذا أمر غير مقبول من قبل الأكثرية».

ويؤكد النجار من متابعته لهذا الملف أنه رسمياً أو قانونياً لم يتم أي إجراء بحقهم، مؤكداً «استدعاء عشرات منهم لجهات أمنية للتحقيق معهم، لكنه تم الإفراج عنهم وهم يمارسون عملهم بشكل طبيعي».

هذا ما يؤكده أيضاً مواطن شيعي فضل عدم نشر اسمه من عشيرة المثاولة، وهو ما اصطلح على تسمية عوائل الشيعة في الرمثا، حيث التواجد الشيعي الأردني الأبرز، ويقول «خلال السنوات السابقة تذكرنا أننا شيعة، لم نكن نشعر ولا نشعر الآن بأي تمييز ضدنا، على الأقل في محيطنا الاجتماعي في مدينة الرمثا، من حيث الوظائف وحقوق المواطنة».

ويتابع «قد يكون التمييز حصل تجاه الشيعة القادمين من العراق ولكننا كأردنيين لا نشعر بهذا الأمر».

الموقف الرسمي تجاه المذهب الشيعي وأتباعه عاد حالياً ليشهد بعض الانفراج، وذلك بعد طي ملف «قضية التشيع» مطلع هذا العام، بعد أن قضت محكمة أمن الدولة بعدم مسؤولية الأشخاص الستة في القضية التي وُجهت إليهم فيها تهمة «إثارة النعرات المذهبية عن طريق ترويج المذهب الشيعي».

لكن، ما زال مبكراً الحديث عن طي الملف نهائياً على الصعيد الرسمي؛ خاصة بعد خروجه من الغرف المغلقة، إذ أصبح الحوار والتراشق علنياً، كما أن كتباً توزع على نطاق واسع، تقول إنها تكشف «مواطن الخلل» في المذهب الشيعي.

إلا أن صمت مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب تجاه ردة الفعل المبالغ فيها تجاه الشيعة كان واضحاً ومثيراً للانتباه، فلم تكن هذه القضية على أجندة أي من هذه المؤسسات.■

# البهائيون
# قبول «بالمقسوم» السياسي

السّجل-خاص

◀ ابتعاد البهائيين عن السياسة، جعل حديثهم عن معاناتهم أو تهميشهم منقوصاً، كما يُستشف من تصريح رندا، ابنة ممثلهم في الأردن عرفان روحي، التي أجابت لـ**السّجل**: «إحنا ما بنحكي بالسياسة، بس بأمور ديننا البهائي، وغير هيك ما بنحكي».

فالبهائي الذي يرزح تحت وطأة انتقاص حقوقه في مصر من عدم اعترافٍ بمذهبه وإقصاء وظيفي وعدم اعتراف بعقود زواج الطائفة، واعتقال وحبس في إيران، جعلته ينظر إلى واقعه المعاشي في الأردن «ببعض الامتنان» لكون الأردن يعترف بمذهبهم، ولوصول أحد رجالهم إلى موقع مرموق في الديوان الملكي.

الأردن يعترف بوثائق زواج البهائيين، ويقوم بتثبيت عقود الزواج في دائرة الأحوال المدنية، كما يؤكد مروان قطيشات مدير عام دائرة الأحوال المدنية والجوازات .

البهائيون في الأردن لا يشعرون بالتهميش، لكن يوجد غصة عند الكثيرين منهم؛ لعدم تثبيت ديانتهم على الهوية الشخصية ومعاملاتهم الرسمية، ورفع

يافطات ولوحات على محافلهم وأماكن عبادتهم أسوة بالمسلمين والمسيحيين في الأردن، بوصف الأردن بلداً متسامحاً دينياً، وفق عرفان روحي أحد أبرز الشخصيات البهائية في الأردن.

البهائيون جاءوا إلى الأردن في نهايات القرن التاسع عشر في الفترة من العام 1890 وحتى العام 1900، وكان تواجدهم في منطقة العدسية انذاك.

يعدّون تعامل الدولة الأردنية معهم أفضل من تعامل الحكومة المصرية التي كانت تضع لأبناء الطائفة البهائية في خانة الدين على الهوية الشخصية أنهم مسلمون، حتى قضت المحكمة المصرية بضرورة وضع إشارة «---» مكان الدين.

يقترعون في الانتخابات البلدية والنيابية وانتخابات النقابات بمختلف هيئاتها، غير أنهم لا يترشحون لعضوية البلدية والنيابة. وتضحك تهاني حلمي، وهي من أبناء الديانة البهائية، وتعمل في المجال الإعلامي مراسلة لمجلة **الصدى** الإماراتية، وتسأل عبر **السّجل** هل «تحرضنا على المطالبة بكوتا للبهائيين»؟ «أتمنى ذلك»، لكنها تستطرد بقولها «نحن راضون بوضعنا».

السياسة عندهم من المحرمات، ويقول عرفان روحي «السياسة الروحانية لا يمكن أن تلتقي مع السياسة المادية، ولا نفكر بالترشح للانتخابات النيابية، لكننا نصوت وننتخب بدون إعلان عن مرشحينا المفضلين».

وفيما يتعلق بالحديث في السياسة، يقول عرفان الذي يلقب بأبو علي «أرجوك نحن لا نتحدث بالسياسة فهي من الممنوعات في ديننا ما دام الإنسان مخلصاً مع ربه ومحباً للناس ووطنه، فلا داعي للحزبية والسياسة».

أبرز مطالبهم، الاعتراف بالدين البهائي كدين، ووضع الديانة للبهائيين في خانة الدين على البطاقة الشخصية، أسوة بالمسلمين والمسيحيين، وإنشاء محاكم للبهائيين تنظر بالأحوال الشخصية لأبناء الطائفة.

دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة، قالت، على لسان مصدر فضل عدم ذكر اسمه، لـ**السّجل** إن الدائرة تنفذ القانون ولا يوجد في القوانين الأردنية ما يشير إلى الديانة البهائية حتى يتم اعتمادها على البطاقة الشخصية وغيرها من المعاملات الرسمية، لكنه يشير إلى أن دائرة الأحوال المدنية والجوازات تصادق للبهائيين على عقود الزواج الصادرة عن المحفل البهائي، وتصادق على الوثائق المتعلقة باعتبارهم أردنيين.

ويضيف عرفان أنهم يواجهون أحياناً بعض المواقف المحرجة عند إبراز البطاقة الشخصية في البنوك والمؤسسات الرسمية بالسؤال عن الدين، فنجيب «بهائي».

المحفل يقوم بأعمال الطلاق والزواج والأحوال الشخصية المتعلقة بأبناء الطائفة البهائية و«قضايانا الشخصية تحل ودياً وروحياً»، وحول وجود مواقع وأماكن لعبادة البهائيين في الأردن، قال «لا يوجد لنا مواقع عبادة في الأردن ولا يوجد صلاة جماعة أو طقوس جماعية دينية نقوم بها».

ثمة جرح مكتوم عند البهائي نابع من الربط بين البهائية والصهيونية التي استثمرت وجودهم في حيفا إبان الاحتلال الإسرائيلي وقبلها الانتداب البريطاني، رغم عدم وجود أي رابط من أي نوع.

لكن محاولة اسرائيل تجميل صورتها المتسامحة مع الأقليات، منحت البهائية حرية في الحركة والتعبير نتيجة لنأي البهائي عن السياسة كما قالت تعاليمهم، وهذا ما فتح المجال خصباً للربط، بحكم العلنية في النشاط وتغاضي سلطات الاحتلال أو سماحها لهم بحرية المعتقد؛ فهم أقلية صغيرة نسبياً، أسهمت طقوسهم في العبادة في تدعيم هذا الربط؛ فطريقة ممارستهم لطقوسهم الدينية، كما تقول رندا روحي حلمي، لا تشغل بالهم كثيراً لأنه لا يوجد لهم طقوس دينية جماعية كالصلاة، بل إنهم يمارسون صلاتهم على انفراد، حتى الزوج لا يرى زوجته وهي تصلي لأن هناك، خصوصية بين العبد وربه في القضايا الروحانية، بحسبها، والبهائيون ليسوا كالمسلمين والمسيحيين، ولا يوجد لديهم مساجد وكنائس.

لم يتعرض أحد من أبناء الطائفة البهائية في الأردن للاعتقال السياسي، فالسياسة والحزبية غير موجودة في معتقدهم الديني، لكن هذا لا يعني أن أبناء الطائفة لا يعملون في أجهزة الدولة السياسية والخدمية والاقتصادية، بحسب عرفان روحي الذي شغل موقع مساعد أمين عام وزارة الزراعة، وكان والده يعمل في الديوان الملكي، ومن كبار موظفيه في عهد الراحل الحسين بن طلال.

يرفضون مبدأ التبشير، ويرون أن العلاقة الروحانية بين الإنسان وربه أسمى من التبشير بأي دين، فالبهائية ترحب بأي شخص يريد اعتناق دينهم لكنهم لا يسعون إلى التبشير.

يتواجد البهائيون في الأردن في العدسية وعمان وإربد والزرقاء وغيرها من مدن المملكة، ولديهم محافل بهائية عالمية في إربد وعمان وأماكن للاجتماعات، لكن لا يوجد أيه يافطات تشير إلى هذه الأماكن، غير أن أبناء الطائفة البهائية يعرفونها جيداً.

إحصاءات الجامعة البهائية الأخيرة على موقعها الإلكتروني، تشير إلى أن عددهم تجاوز الخمسة ملايين نسمه في مختلف دول العالم، وأنهم يعانون من اضطهاد ديني في إيران، ويزج بهم في السجون والمعتقلات الإيرانية رغم اعتراف بعض الدول بمحفلهم.

«على المستوى الشعبي، يوجد قبول من المجتمع الأردني، واجتماعاتنا تقام ونقرأ الدعاء مع بعض البهائيين»، هذا ما أثنى عليه العديد من البهائيين في الأردن.

وحول كتابهم العالمي **السلام العالمي وعد حق**، قال عرفان عندما استلم جلالة الملك عبد اللّه الثاني الحكم وجرى فتح مكتبة الراحل الملك الحسين بن طلال، وجد فيها كتاب **السلام العالمي وعد حق** الذي قدم هدية من الجالية البهائية للحسين. وقبل الحسين كان هناك قبول لدى الملك المؤسس عبداللّه الأول.

وحول موضوع الممتلكات، يوجد أراض للبهائيين في منطقة العدسية استملكتها سلطة وادي الأردن، ولم يتم منح البهائيين المستحقات المالية أو تعويض بدل الاستملاك، وحجة الحكومة أن الأرض مسجلة باسم المحفل البهائي ولا يوجد في الوثائق الرسمية ما يشير إلى ذلك، الأمر الذي أدى إلى بقاء هذه التعويضات منذ أكثر من عشرين سنة في خزينة الدولة ،حسب ما يذكره بهائي طلب عدم ذكر اسمه.

منذر حدادين مدير عام سلطة وادي الأردن عام 1982- 1987، وزير المياه الأسبق، من جهته، يقول لـ**السّجل** «إنه لم يتم مصادرة أية حقوق وإنما تم تطبيق القانون على المواطنين سواسية»، ويشير الحدادين إلى سياق إعادة هيكلة ملكيات الأراضي الزراعية والسكنية في الأغوار في تلك الفترة، مؤكداً «أن السلطة كانت وما زالت تعوض أصحاب الحقوق الناجمة عن إعادة توزيع الملكيات في الأراضي والمياه تعويضاً نقدياً كما ينص القانون»

البهائيون في العالم لا يعنيهم دينُ منْ يتزوج أولادهم وبناتهم، فالبهائي، ذكراً كان أم أنثى، قد يتزوج من مسلم أو مسيحي أو غير ذلك، كما أنهم يقرأون الدعاء لأي شعب منكوب، ويتبرعون بالمال لأي صاحب حاجة، دون توظيف هذا المال لجذب الناس للدخول في ديانتهم.■

# في عمان بؤر تهميش مديني على هامش التغير العمراني

أحمد أبوخليل

كان يفترض، على سبيل المثال، أن تشكل الهجرة الجماعية لمئات من الأسر من منطقة الطفيلة نحو عمّان طيلة عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وإقامتهم في منطقة واحدة، نواةً نموذجية للتهميش المديني الكلاسيكي، حيث يقيم القادمون من الأريـاف في أحياء خاصة مُقصاة تعيش على هامش المدن الكبيرة. هذا ما تدل عليه تجارب العواصم والمدن في كثير من دول العالم النامي.

غير أن الحال في عمان، لم يكن كذلك. صحيح أن أغلب القادمين إلى حي الطفايلة عملوا في مهن هامشية، لكنهم شكلوا أحد مكوناتها الرئيسية. فقد كانوا عند قدومهم، مقارنة مع باقي السكان، مجموعةً من الشجعان الـذيـن نحتوا حيّهم فـي موقع وعـر معقد ومخيف. وبحسب مؤسسي الحي من القادمين الأوائل، كان شباب عمان يتبارزون في الوصول ليلاً إلى بعض أطراف الحي الذي شكل قاطنوه من الطفايلة لغاية مطلع سبعينيات القرن الماضي، جزءاً حاضراً في المدينة التي كانت مجرد بلدة كبيرة.

غير أن الحال اتخذ مع نمو المدينة منحىً آخر؛ فقد بدأت المدينة تكبر وتبتعد عن الحي، في الوقت الـذي أخـذ فيه الناس ينكفئون على حيهم، ويستعيدون علاقاتهم السابقة، ويبنون وضعاً فيه قدر كبير من الاستقلالية، لكنها استقلالية مبنية على الفقر والتهميش المديني الجديد.

إنهم يشكلون اليوم مركزاً لمجموعة أخرى من الأحياء الشبيهة التي أخذت تنمو وتشكل موقع استقطاب للكثير من المجموعات التي تتهمّش بحكم تطور المدينة وتعقيدات نموها.

واليوم تتداخل في تلك المنطقة، عدة أحياء متجاورة ذات مكونات اجتماعية متنوعة، غير أن التهميش والانكفاء هو ما يميزها جميعاً. وبالطبع فهي تعيش تناقضاتها الخاصة، وقد خاضت في السنوات الأخيرة بعض الصراعات المكشوفة. والـيـوم هناك تجمع يضم إلى جانب حي الطفايلة كلاً من «حي أم تينة» و«حي المحاسرة» و«الدبابية». والأحياء الثلاثة الأخيرة أخـذت تشكل بـؤر استقطاب لفئات جديدة، فقيرة غالباً، ومن جنسيات مختلفة تجد في هذه الأحياء موقعاً للعيش يناسب إمكاناتها وطابع علاقتها مع المدينة.

هذا الموقع ليس هو المثال الوحيد على التهميش؛ ففي تقرير أعدته الصحفية هيفاء الشيوخي لمجلة **المستور** المتخصصة بالفقر، رصدت تشكل بؤرة متنامية لحي خاص بعمال النظافة في منطقة «المهاجرين» في عمان. وقـد نقلت الصحفية عن أحـد قاطني الحي فسّر سكنه في الحي بـ«كل جماعتنا يشتغلون زبالين، إخواني الأربعة وزوج أختي كذلك، وأولادها الأربعة جميعهم عمال نظافة»، بل إن التقرير يرصد أن الحي أخذ يستقطب عمال النظافة في القطاع الخاص.

الشيوخي التقت مع سيدة أرملة قالت إنها عاملة نظافة في شركة براتب 65 ديناراً، وإن ابنتها الصغرى تعمل معها في الشركة نفسها بينما تعمل ابنتها الكبرى في تنظيف البيوت. وعندما تسأل الصحفية عن خطة هذه السيدة تجاه مصير بنتيها، ترد بأنها تبحث لهن عن زوجين في المجال نفسه! لكن الملاحظة اللافتة التي ينتهي فيها التقرير، تقول إن حي الزبالين هذا، يعاني من قذارة شديدة في أزقته!

التهميش الجديد لا يتوقف هنا، فحتى في المواقع الجديدة التي تم ضمها في فترات متلاحقة للمنطقة الجنوبية والشرقية من العاصمة، فإن هناك مؤشرات على ظواهر جديدة؛ فالسكان الذين كانوا يملكون مساحات واسعة نسبياً من الأراضي، وخاصة في المواقع الملاصقة للمنطقة الصحراوية إلى الجنوب من العاصمة، في منطقة الموقر والجيزة مثلاً، اضطروا إلى بيعها تحت إغراءات الأسعار الجديدة، لكنهم يواجهون اليوم صعوبة في استيعاب الأجيال الجديدة من أبنائهم، وقد أظهر عدد كبير منهم تخوفهم من قـرارات الضم إلى حوض أمانة عمان الكبرى بسبب استحقاقات هذا الضم المالية، وبسبب مصير مواقع أخـرى مجاورة تم ضمها في مراحل سابقة، مثل نزهة سحاب مثلاً التي تشكل أحد المواقع العشوائية الفقيرة الآن.

غير أن الظاهرة الأحدث والأغرب، هي المنحى النامي لتهميش ثقافي في وسط العاصمة الذي يغترب بتسارع شديد متأثراً بطبيعة نمو المدينة الذي اتخذ شكل «تشنجات مفاجئة» وفق تعبير المهندس جعفر طوقان، وهو ما أظهر المدينة وكأنها تهرب من وسطها ومركزها.

فهذا المركز، تلقى في السنوات الأخيرة ضربة جديدة عبر سياسات التطوير والتحديث التي أثرت على الذي صمدوا في الموقع ولم يغادروه، وحافظوا عليه لأسباب متعددة، ليجدوا أنفسهم اليوم قلقين. كما أن هناك، على سبيل المثال، حجماً كبيراً من التغيرات جرت على محتوى ما يعرف بالقطاع «غير الرسمي»، وخاصة العاملين على البسطات والتجارة غير الرسمية، الذين يشكلون، في الأصل، جانباً رئيسياً من ظاهرة التهميش المديني عموماً.

عمان، التي نجت خلال عمرها الحديث من ظواهر التهميش المعقّدة، ومن وجود أحياء مغلقة بعيدة عن نظر المخطط، بعيدة عن عين السلطة، واقعة خـارج نطاق الخدمات، نجدها اليوم تخلق ظواهرها الخاصّة من عمليات التهميش والإقصاء، تحت عين إدارتها، وأحياناً بتغاضي إدارتها. ■

# Inspired by life Designed for Living

An ALNO kitchen is a place where you can enjoy life in your own way.

That's because we have a passion for quality, every detail of our kitchens functions perfectly, and we have an extensive range to choose from.

For your free 178 page brochure visit www.alno.de

ALNO
...it's world of kitchens

مطابخ الطباع
TABBAA KITCHENS

For more information call: 06 5519842 Email: info@tabbaakitchens.com www.tabbaakitchens.com

# شباب الزرقاء وللتهميش أسبابُه الحضريّة

عبد العزيز محمود

لم تشهد مدينة في الأردن التسارع العمراني والديمغرافي الذي شهدته مدينة الزرقاء التي تأسست العام 1903 قرب عين الزرقاء، مؤتلفة من قرية صغيرة سكنها 66 عائلة شيشانية، وصارت مدينة مليونية في تسعينيات القرن الماضي.

ولا شك في أن التهميش الذي يعيشه جزء من الشباب في الزرقاء لا يبدأ مع القرية التي غلب عليها في تطورها نظام الأحياء المُضافة، التي تشكلت وفق الدفعات البشرية المختلفة التي قدمت إلى الزرقاء، سواء أكانت تلك الدفعات التي رافقت نشوء معسكرات الجيش، أم تلك التي جاءت إثر احتلال الضفة الغربية العام 1948، مما انعكس على تسميات الشوارع والأحياء فيها، فنجد شارع الشيشان، الشوام، الحجازية، النوابلسة، والمسيحية، ومخيم الزرقاء.

الحديث عن شباب الزرقاء يضعنا أمام التغيرات الاجتماعية والعمرانية العميقة التي شهدتها المدينة؛ لأن الوسط الحضري هو الذي يمارس فيه الشباب أنشطتهم وسلوكهم.

تبدأ القصة مع مطلع السبعينيات حين تبلورت شخصية الأحياء السكنية التي أصبحت بمثابة المجال الحيوي للتفاعل الاجتماعي في الوسط الحضري داخل مؤسسات اجتماعية، مثل: العائلة، جماعة الأصدقاء، شبكة العلاقات القرابية من جهة، وداخل مؤسسة الحي «الحارة» من جهة أخرى.

لهذا اتخذت أغلب نشاطات الشباب وتفاعلاتهم من الحي والوسط التجاري، إطاراً لها، حيث شكل الحي الوحدة الاجتماعية الأساسية داخل النسيج العمراني لدرجة أن بعض الأحياء أضفت نوعاً من الهوية الثقافية على قاطنيها.

ففي منتصف الستينيات، بدأت ملامح التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وازدادت وتيرتها نتيجة الطفرة في الزيادة السكانية بعد نزوح 1967، تبعتها حالة من تنوع الأنشطة الاقتصادية وتعدد في الفئات الاجتماعية والأنماط الثقافية.

ونتيجة للنمو الديمغرافي، ازداد الضغط والطلب على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والعمل، وازداد الطلب على المساكن، فشهدت الزرقاء نهوضاً عمرانياً ومشاريع إسكان، كان للبنوك الناشئة دور في تمويلها.

في هذه الأثناء، حدث تحول في نمط العائلة من ممتدة إلى أسرة زواجية، ما ترتب عليه إنتاج أسرة جديدة، وبروز الحاجة لسكن جديد مستقل؛ فزاد عدد السكان بجيل جديد فتي، بلغت فيه نسبة الأفراد التي تقل أعمارهم عن 15 سنة 42 في المئة من حجم السكان، وتستمر الزيادة السكانية لأسباب طارئة في العام 1991 بعد النزوح القسري من الخليج، فكان للزرقاء الحصة الأكبر من الوافدين حتى أصبحت مع نهاية القرن الماضي مدينة «مليونية».

من خصائص الأحياء الشعبية التي يعبر عنها حيا الغويرية والمخيم ، أنها تعيش حالات فقر وتهميش؛ ومن خصائصها أيضاً نشاط الأسواق الشعبية، الاكتظاظ الديمغرافي والسكني، السلوكات النمطية، أزمات السير والحوادث، مشاكل الصحة والبيئة والمياه و الصرف الصحي، بعكس الوضع في الأحياء السكنية الحديثة مثل «الزرقاء الجديدة»، و«مشروع قرية الشرق» في المعسكر القديم، حيث المساكن المستقلة التي تحتوي على حديقة أو شرفة، وكراج سيارة، وتنظيم المجال السكني، والشارع التجاري الذي استمد اسمه من اتساع عرضه كشارع الـ 16، وشارع الـ 36.

ويغض النظر عن التسميات الرسمية للأحياء؛ كحي معصوم، وحي رمزي، وحي الحسين، وحي الأمير عبد الله، وحي الأمير محمد، إلا أن الوسط الشعبي يتعرف على الأحياء من خلال الانتماءات الجهوية والعشائرية، فتصبح: أحياء الشيشان، المشاقبة، الزواهرة، الخلايلة، المعانية، الدوايمة، السبعاوية، الملكاوية، القدوميين، والمسيحية...إلخ.

وأدّت زيادة عدد السكان، وضغط الطلب على المساكن، إلى تحوير نمط الوحدات السكنية، حيث اختفى نظام المسكن العائلي المستقل، واختفت الساحات الفارغة بعد إشغالها بالبناء، وبات الامتداد العمراني يأخذ شكلاً عمودياً، فأصبح المبنى يتكون من عدة طوابق بواجهة حجرية ويطل على الشارع. أما المساكن الداخلية فتشكلت ككتل خرسانية تتخللها الممرات الضيقة «دخلات»، والمستوى الأرضي في المسكن المطل على الشارع، يتكون من مخازن تجارية. هكذا ظهر نظام المسكن/المخزن، فتحول الحيز السكني العائلي المنفرد، من حيز مفتوح على الخارج والداخل إلى حيز مغلق داخلياً وخارجياً، ومكتظ بالسكان. ولم يعد هناك فضاء فارغ تجري فيه علاقات جوار وتواصل اجتماعي، حيث استبدلت بها علاقات المالك والمستأجر.

وبعد أن كان الحي فضاء لنشاطات اجتماعية شبابية، حيث الاندماج والصداقات وزمالة المدرسة وعلاقات الجيرة وفضاء اللعب، تحولت، بتأثير التغيرات، تقاطعات الشوارع والأرصفة في منطقة الوسط التجاري إلى أماكن وبؤر لتجمعات الشباب. وبرز دور الشارع بوصفه مسرحاً للنشاطات الشبابية يعبرون فيه عن أسلوب حياة وممارسات يومية.

**سلوكات جديدة**

ونتيجة للتطور السريع للنشاط التجاري في الزرقاء، في السنوات الأخيرة، تخلصت الزرقاء من بعض وظائفها، لصالح الحي السكني الحيوي المكتظ والسوق التجارية. فمن ناحية وظيفتها الإنتاجية، تأسست منذ الستينيات فيها مصانع ومشاغل حرفية، وانسحبت المصانع الآن إلى الأطراف في المناطق الحرفية.

في ظل التغيرات الاجتماعية والعمرانية، برز فاعلون اجتماعيون جدد، وبرزت أنماط حياة يومية جديدة. ونتيجة المطالب، الواقعية والمفترضة، غير المحققة تماماً، وهي عبء على المؤسسات الخدماتية الرسمية والأهلية، تعمق الشعور بالتهميش وعدم الاندماج، بخاصة لدى شبان يافعين، يتعرضون لتحولات جسدية وسلوكية في فترة المراهقة، وتحدوهم الرغبة في اكتشاف المدينة وانتهاز ما تقدمه لهم، وينتابهم شعور بالتحرر من سيطرة العائلة والمدرسة، حيث يجدون الوقت الكافي في الشارع والسوق والكراجات، وتتشكل لديهم صورة ذهنية متخيلة عما يجب أن تكون عليه المدرسة. وبترددهم على الوسط المديني، يصبحون مستقلين، ويشعرون بأنهم يكتشفون الحياة في الشارع، ويكوّنون أسئلة عن أنفسهم وأجسادهم، وتبدأ حينها رحلة اكتشاف الحياة وفي الوقت نفسه اكتشاف المدينة.

الأمكنة المخصصة للتجوال والتسكع في الأحياء القديمة والأرصفة والكراجات، تصبح مجالاً للتعبير الجسدي واللفظي. فالجسد في الوسط الحضري يصبح موضوع مراهنة رمزية تعطي قيمة للقوة والعنف، أكثر من المظهر اللائق.

فبعضهم يميز نفسه عن الآخرين من خلال مظاهر جسدية كالوشم الظاهر للعيان، وآثار تشطيب الأدوات الحادة، أو من خلال نمط لباسهم الميداني الخشن والجينز والأحذية والأحزمة والمشدات وغطاء رأس يخفي الملامح. ولتعديل مزاجهم، يستهلكون الكحول والتدخين ومشروبات الطاقة وشم المواد الخطرة.

استعمال هذه المواد ينعكس سلباً على سلوك ونفسية وجسد المتعاطي، ويزين لهؤلاء السرقة وفرض الخاوة بالعنف، لدرجة أنه يمكنهم من الدخول إلى المحلات المعزولة والتهديد بأخذ المال أو السلع.

ومن مظاهر سلوك المهمشين العنف اللفظي، الذي يتم التعبير عنه من خلال كلامهم غير المفهوم أو المستساغ الذي يخدش الحياء، أو من خلال أسلوب الكتابة على الجدران، حيث تُحدث تلوثاً بصرياً وأدبياً، فنقرأ عبارات، في الأغلب، تعبر عن الهوية الشخصية لأصحابها، أو نظرتهم إلى الحياة. ويتعرف بعض هؤلاء نفوذ الآخرين بألقاب ابتدعوها مثل «كوتش» أي زعيم شلة، وتتولد بينهم صداقات أثناء اللقاء في أماكن العمل المؤقت أو الحي، أو في السجن ومراكز التوقيف، وأحياناً في المدارس.

فرص العمل المتاحة لهذه الفئة من الشبان لا تترك مجالاً للطموح، والترقية الوظيفية، فهم عاطلون عن العمل أو متعطلون عنه، أو يقومون بعمل غير ثابت بهدف الحصول على مصروف يومي ومؤقت، فيجدون فرص عملهم في (الكراجات)، أو في البيع على البسطات، أو العمل ككنترول باص أو في العتالة، لقاء وجبة طعام أو تحقيق حاجة.

أما أماكن لقائهم فتكون في المقاهي أو صالات البلياردو، وفي المساكن المهجورة وبيوت الأصدقاء، أي لدى أحد أعضاء «الشلة».

حالة التهميش هذه تمثل نتاج عدة عوامل وظروف خاصة، وكلما حدث التهميش لفئة، تقابلها ردات فعل تطبع السلوك الاجتماعي عندها، و ويمكن التغلب عليها في تحقيق الاندماج والمشاركة، ولا يتحقق ذلك إلا ضمن شروط مواتية تتضافر فيها جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية وقطاعات الخدمات المدنية العامة.■

# الرويشد بلدة صحراوية على هامش العمران

عبد العزيز محمود

تعدّ الرويشد اليوم من أفقر مناطق المجتمع الأردني؛ ففي فترة قصيرة تراجعت أعداد السكان إلى أكثر من النصف، وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن عدد سكان المنطقة الذي كان يبلغ 16 ألف نسمة العام 2003، انخفض إلى حوالي 7 آلاف نسمة العام 2008 بسبب الهجرة المعاكسة باتجاه المفرق وواحة الأزرق.

لفترة قصيرة، كانت منطقة الرويشد من أكثر مناطق البادية استقطاباً للسكان من خارج الإقليم، لتوافر الموارد الاقتصادية فيها، لكنها تحولت إلى بيئة طاردة للسكان بسبب الفقر والبطالة وتدني الدخل وقلة فرص العمل وحالة الانتظار لتحسين الوضع. وانتهت الحالة بالهجرة من هامش فقير إلى جيوب فقر جديدة.

استمدت بلدة الرويشد، مركز اللواء، اسمها من وادي الرويشد، بعد أن كانت تعرف باسم الإجفور **H-4** وتعني «حيفا أربعة»، أي المحطة الرابعة على خط نفط كركوك- حيفا، وتسكنها عائلات من أهل الجبل وبني خالد والغياث والنعيم والرولة والوافدين من معان والرمثا وإربد وبئر السبع، وتعمل هذه العائلات في قطاع خدمات الطرق والتجارة والإسكان.

بلغت نسبة الهجرة من بعض التجمعات السكانية 55 في المئة. وبعض التجمعات، أصبحت مهجورة تماماً مثل: فيضة بني خالد التي يرى المارة أبواب ونوافذ مساكنها التي شيدت من الإسمنت والطوب والطين مغلقة، وبعضها مشرّعة فارغة، فيما يخيّم السكون والخراب والخواء في المكان، كأن عاصفة صحراوية اجتاحته وشردت سكانه.

وبسبب تراجع إنتاجية المراعي وغلاء الأعلاف، هبطت أعداد المواشي، حيث بلغت نسبة انخفاض الأغنام 43 في المئة في منطقة كان 73 في المئة من قواها البشرية يعملون في قطاع الزراعة وتربية الماشية.

تشهد منطقة الرويشد تناقصاً كبيراً في أعداد الأغنام، نتيجة تكرار نوبات الجفاف، وتدهور المراعي بسبب الرعي الجائر. لذا أصبح مربو الأغنام يعتمدون بشكل أساسي على الأعلاف التي تخضع لإجراءات إدارية تراوح بين الدعم ورفع الدعم وتعويم الأسعار، مما ينعكس سلبياً على الإنتاج، حتى إنه شاع مصطلح «الغنم كَلَتْ بعضها» في أوساط البدو، كناية عن أن كل مئة رأس تستوجب بيع عشرة منها، لتوفير نقد لشراء علف يكفي بقية القطيع.

وحين تستمر هذه العملية يتلاشى القطيع، ويتم التحول إلى الإنتاج المنزلي، حيث تدخر بعض العائلات لنفسها عدداً محدوداً من رؤوس الأغنام والماعز، تحشر في حيز المسكن وتعرف بـ«المنّوحة» لغايات تلبية حاجات الأسرة من منتوجاتها، وأحياناً تبيع الأسرة رأساً أو اثنين لتوفير نقد يسد رمقها.

ومما فاقم المعاناة أن المنطقة تعاني من الفقر والبطالة، وبحسب الإحصاءات الرسمية الخاصة بالمنطقة، فقد بلغ متوسط دخل الأسرة 60 ديناراً شهرياً، وبعض الأسر لا يوجد لها أي مصدر دخل صريح. وهذا يشمل ما نسبته 57 من الأسر. ويوجد فقط 13 في المئة من الأسر يزيد دخلها عن 100 دينار شهرياً. ويشكل صندوق المعونة الوطنية أحد الحلول كمصدر دخل.

وتفيد المؤشرات الخاصة بالمنطقة إلى أن نسبة الفقر بلغت 73 في المئة، بينما بلغ مؤشر البطالة ما نسبته 59 في المئة من حجم قوة العمل. ويتصف الفقر في المنطقة، بأنه من النوع العنيد الذي تصعب محاربته بسبب قلة أو انعدام فرص العمل والخلل الديموغرافي.

هذه الأوضاع شجّعت بعض المغامرين في هذه المنطقة الحدودية على ممارسة التهريب والتجارة غير المشروعة بهدف الإثراء السريع، وكان لهذه الظاهرة انعكاسات سلبية على مجتمعات المنطقة.

ومن مظاهر الفقر والتهميش تدني مستوى الخدمات، فالوضع التعليمي يعاني مشكلة التسرب المدرسي وبطء التحصيل، لدرجة أن بعض المدارس أغلقت تماماً. وفي بعض التجمعات مثل منشية الغياث وروضة البندان، تصل نسبة التسرب إلى 80 في المئة، بسبب الهجرة المعاكسة، والتنقل بالمواشي، وعدم انتظام المعلمين بدوامهم الرسمي لبعد المسافات. في حين أن الأمية بلغت نسبة 33 في المئة بين الشباب من سن عشرين فما فوق، مقابل 9 في المئة على المستوى الوطني.

ويعاني الوضع الصحي في المنطقة من نقص الكوادر والتجهيزات الطبية، ومن مشكلات صحية وأمراض بيئية ناتجة عن نقص ونوعية المياه.

ويزيد المشكلة تفاقماً، ظاهرة ما يعرف بـ«البدون»، وهم فئة من مواطني المنطقة لا يملكون وثائق شخصية وإدارية رسمية، وذلك بسبب الهجرة والحراك في المراعي للجماعات الرعوية، وبسبب تعدد الأصول البدوية وتنقلها في الأقاليم. هذه الفئة محرومة بشكل مضاعف؛ مرة لكونها فقيرة، ومرة أخرى لكونها لا تستطيع الاستفادة من الخدمات والمساعدات المتاحة لافتقارها إلى الوثائق الرسمية.

بهذا يكون تضافر عدة عوامل، قد ساعد على إفقار وتهميش المنطقة، من هذه العوامل؛ تدهور المراعي، وفقدان الطريق الدولي باتجاه العراق لدوره الاقتصادي بسبب حصار واحتلال العراق.

منطقة الرويشد، تحتاج إلى حلول على المدى القصير تتطلب تدخل مؤسسات الدولة وتقديم مساعدات طارئة عينية وغذائية وصحية. وعلى المدى الطويل، تحتاج إلى تحسين نوعية الحياة والمياه، تطوير الخدمات، زراعة الأعلاف، التدريب الحرفي، واستثمار التجارة الإقليمية وتنشيطها.■

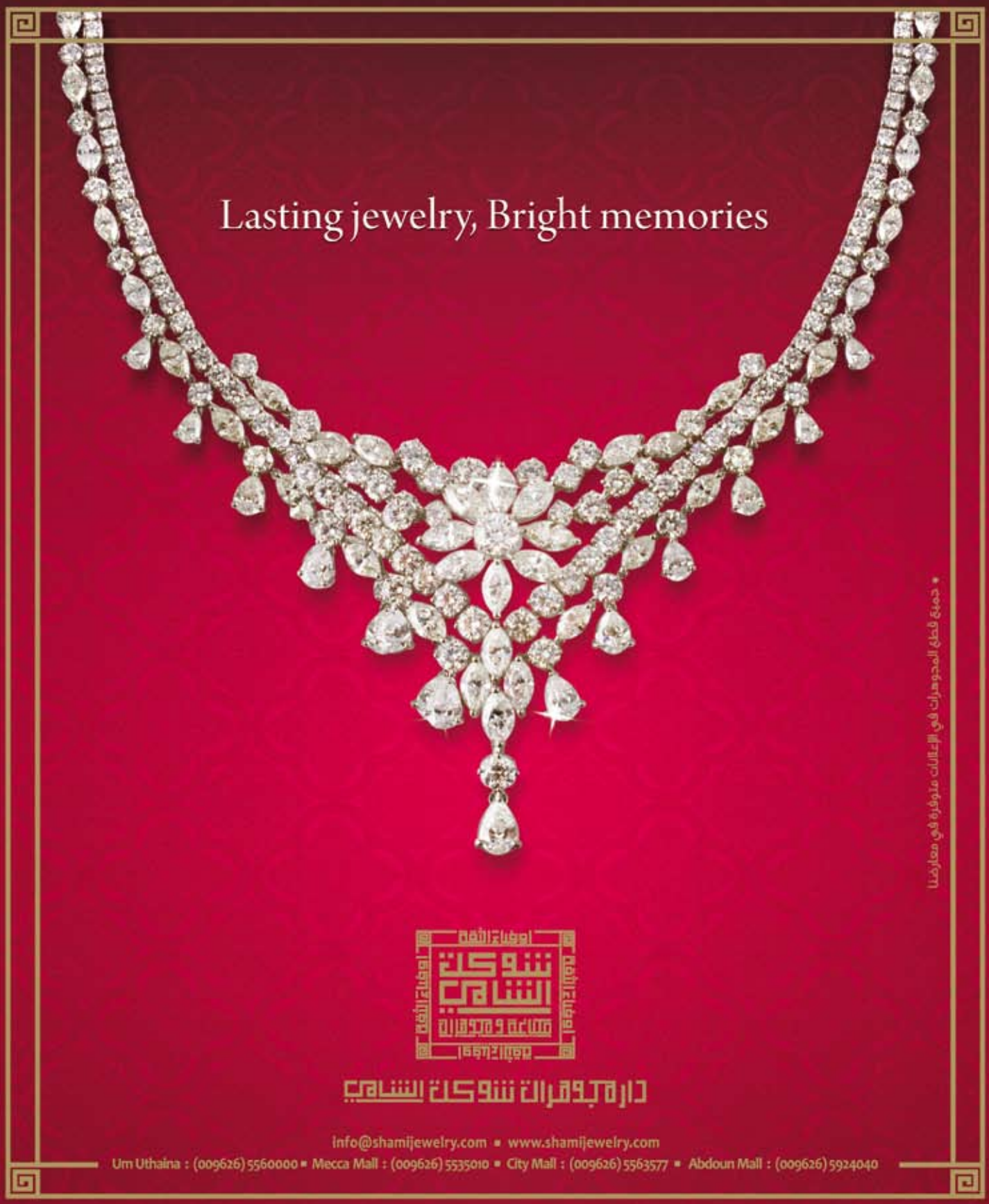
Lasting jewelry, Bright memories
• جميع قطع المجوهرات في الإعلانات متوفرة في معارضنا
أوفياء الثقة
شوكت الشامي
صناعة ومجوهرات
دار مجوهرات شوكت الشامي
info@shamijewelry.com ▪ www.shamijewelry.com
Um Uthaina : (009626) 5560000 ▪ Mecca Mall : (009626) 5535010 ▪ City Mall : (009626) 5563577 ▪ Abdoun Mall : (009626) 5924040

مجوهرات وذكريات
حملة مجوهرات وذكريات سارية لغاية ٢٠١١/١/٩، فمقابل كل عملية شراء بقيمة ١٠٠ دينار من مجوهرات شوكت الشامي تحصل على فرصة للدخول في السحب على الجوائز القيمة.
جائزة شهر تموز ٢٠١٠ سيارة Mercedes SLK200
فترة الحملة: ٢٠١٠/٣/١ إلى ٢٠١٠/٧/٦ – يوم السحب: ٢٠١٠/٧/٧
جائزة شهر كانون ثاني ٢٠١١ سيارة Mercedes E200
فترة الحملة: ٢٠١٠/٧/٧ إلى ٢٠١١/١/٨ – يوم السحب: ٢٠١١/١/٩
• السيارات غير مجمركة • المشتريات من سبائك الذهب، الليرات والأونصات غير مشمولة في عملية السحب.

# النور .. يقرأون الكفّ ويضربون كفّاً بكفّ

السّجل-خاص

« الغجر ... النور» هم أول قصة للغزل، أول قصة للسحر والحجب وقـراءة الطالع وضرب الودع، أساطيرهم أكثر من الحقائق المعروفة عنهم، منذ أن غـادرت قوافلهم الأندلس بحثاً عن الأمـان في أصقاع أوروبا التي منحتهم منتصف القرن الماضي كل الحقوق والقيمة الاجتماعية، عكس من اتجه براحلته إلـى المغرب العربي بعد سقوط غرناطة وانـداحـوا فـي أمـصار الـشام وبرِ مصر، فوقع أسير المحكي الذي لا يحمل وداً لخرابيشهم، وأسهمت السينما، رغم ولعهم بالفن في تكريس الجفاء المجتمعي لهم، فما زالت كلمة «نوري» جزءاً من قاموس الشتيمة في المجتمع الأردني.

يجوبون الأرض من غير هوية ولا اعتراف بحالهم، كأنهم يعيشون على هامش الحياة. يتكلمون العربية مع الناس وداخل خرابيشهم يتكلمون لغتهم «لغة العصافير»، وهي خليط من التركمانية والهندية والكردية والأردية. لغة انتجها تنوع الأقطار التي جابوها والثقافات التي تعايشوا معها، فباتت وشماً احترفوا رسمه على الأجساد وبريقاً خالصاً مثل أسنان الذهب التي تغوي بها الغجرية صيدها إضافة إلى «محفار الكوسا وجلخ السكاكين»، كمهن ظلت لهم على وجه الحصر.

إنهم، الغجر أو «النّور»، يطلبون حقوقاً ينظر إليها الأردنيون بوصفها أساسيات بل من أبجديات العيش الكريم، وعند سؤالهم إن كانوا من الفئات المهمشة، يجيب رجل منهم اسمه علي أبو أحمد «الكلاب تعيش أفضل من عيشتنا».

شيخهم حالياً فتحي عبده موسى الذي ترشح لانتخابات مجلس النواب الرابع عشر في العام 2007، كدليل على تمتعهم بالحقوق السياسية والمدنية. وكان شيخهم منذ بدايات تأسيس الدولة الشيخ سعيد باشا شيخ عشائر بني مرة، وكان من مستقبلي الملك المؤسس عبداللّه الأول، وإن كـان أشهرهم «الهبر» صديق «عرار»، و«يؤكدون نحن عرب أقحاح، ولسنا تركماناً أو أجانب بل أصولنا عربية من قبيلة بني مرّة، ونحمل الجنسية الأردنية».

إلى الشرق من حي المنارة وعلى كتف «جبل النصر»، تجتاز بك الهضبة مكاناً يُدق وينشر فيه الحجر، هذا الحجر الناعم الذي ينبت إما قصراً وإما قبراً فهو المادة المتفق عليها، وهـو المسافة التي تتداخل فيها الوظائف في الحياة.

وبالتكاتف والتلازم، بين دق الحجر ودق الوشم، ينصب الغجر خرابيشهم شرق عمان.

حين ترى أوضاعهم، يطن السؤال: هل النور أو الغجر مهمشون أم يعيشون على الهامش؟ وللإجابة عن هذا السؤال، دلفت حافلة **السّجل** خرابيشهم. تجيب أم جواهر وهو الاسـم الـذي قالته لنا «أنـا بقبل أكون مهمشة بس أطعم أولادي دجاج مرة واحدة في الشهر، ما بدي أي حقوق بدي أعيش أنا وأولادي وزوجي بأمان بعيداً عن تدخل أمانة عمان. كل يوم تهدم خيمنا وترحلنا»، وتطرح أم جواهر سؤالاً وتجيب عنه، فتقول «توقع كم مرة في السنة نرحل من مواقعنا؟ أكثر من 100 مرة ترحلنا الأمانة».

وتتدخل رفعة، أم أحمد، ناقلة الإجابة إلى مستوى آخر «تصور صندوق المعونة الوطنية يوزع الرواتب على أردنيين يسكنون في بيوت ونحن الذين نسكن في خيم الخيش والزينكو لا نجد ما يستر عورات أولادنا وأطفالنا. وعندما نذهب إليهم لطلب العون والمساعدة أو صرف الرواتب يطرودننا».

صوت أذان الظهر يقطع الحوار، فلا تسمع من الرجال والنساء إلا ترديد ذكر اللّه والصلاة على رسول اللّه. وكان السؤال «كلكم مسلمون»؟ فيخرج صوت واحد: «كلنا مسلمون»، لكن «هل يعلم صندوق الزكاة عن أحوالنا»؟

أول من أنصف النور أو الغجر في الأردن، كـان شـاعـر الأردن مصطفى وهـبـي التل «عـرار»، فقد رسم مختلف جوانب حياتهم في الأردن من العيش فى الخيم «الخرابيش» وعاداتهم وتقاليدهم ومهاراتهم في الرقص

والغناء بأسلوب بديع ودقيق. كما تغنى بجمال نسائهم بإسهاب في قصائده. ولعل الرقص ودلال نساء الغجر هو ما أفرز فاصلاً مجتمعياً معهم وموروثاً محكياً عن ليالي السمر في خرابيش النور ما زال يشكل جدار فصل عنصري، ولم يشفع لهم دفاع عرار عن حقهم في المساواة واعتبارهم أردنيين متساوين مع بقية أبناء الشعب في الحقوق والواجبات، فما زال المجتمع على قناعة بأن النور ينظرون إلى عمل الرجل بوصفه عيباً. ويروي شاهد عيان، محمود تيم من جبل النصر، أنه رأى نسوة من النور في آذار يضربن رجلاً، وعندما تجمهر الناس عرفوا أن سبب ضربه بحثه عن عمل.

يقول علي زهري فراج الحسن لـ**السنجل** رداً على سؤال من أين انتم؟ «نحن من الأغوار ونحن عرب وأردنيون. يوجد لدينا هويات شخصية وجوازات سفر ودفاتر عائلة مثبت عليها الرقم الوطني». ويستطرد الحسن بقوله في حب الأردن «سافرت إلى 8 دول عربية ولا أستطيع البقاء خارج البلد أكثر من شهر واحد لأعود بعدها إلى وطني. أحب الأردن ولا أستطيع العيش بعيداً عنه، لكن بلدي للأسف لا توفر لي سوى جرافات الأمانة لتطاردني وأسرتي ليل نهار لترحيلنا وهدم الخيمة»، أو العمل زبالاً في دوائرها، فهذه هي المهنة الوحيدة المتاحة لـ«النور».

وعن مطالبه من الحكومة، يقول «نطلب رحمة ربنا وعملاً نترزق منه وقطعة أرض نعيش عليها أو بيت يأوينا، فلا يوجد مكان واحد من الممكن أن نستقر فيه».

ورداً على سؤال حول ما لديهم من مطالب سياسية، يقول الحسن وهو ينظر إلى الفضاء الرحب «شيخنا فتحي موسى عبده شيخ قبيلة بني مرة في الأردن ترشح للانتخابات النيابية قبل سنوات، ورغم أنه حصل على أصوات كثيرة، لكننا تفاجأنا أنه لم ينجح، وإن شاء الله المرة المقبلة يكون فاله النجاح».

وبخجل، تحاشياً لإيذاء مشاعر شيخ قبيلته، من الدخول إلى خانة سلوكه في التعامل مع النور، يؤكد أنه يسأل عن أحوالهم، بينما ترد زوجته «والله لا يسأل ولا يعرف ما هي أحوالنا»، فيستدرك الحسن «بصراحة الشيخ لا يسأل عن أحوالنا».

وأقصى ما يتمناه الحسن كغيره ممن تجمهروا ليسمعوا ويروا ما يحدث في محيط خيامهم أن يصبح لهم مستقبل، متمنين «عيشه الآدميين».

أم زهري، زوجة الحسن، تلبس على رأسها شالاً أسود، تغطي به شعرها الأشقر، وتحمل بين يديها طفلاً ستر نصفه الأعلى فقط، وتضع يديها فوق حاجبيها لتحجب أشعة الشمس عن وجهها الأبيض المحروق «هل تستطيع أن تلبي بصحيفتك مطالبنا؟ أنا لا أريد سوى أن أرسل أولادي للمدرسة لأنني حرمت من التعليم، وأريد أن نأكل ونشرب مثل الأردنيين»، وحسب التربوية فدوى، فإن طالبات النور يتعرضن لتهميش وتهشيم إما من ثقافة زميلاتهن اللاتي يشتمنهن بلفظة «نورية». وهذا تغذيه أيضاً معلمات، جئن من ثقافة طالباتهن نفسها مما يدفع بالطالبة «النورية» إلى الإحجام عن دخول المدرسة أو الانسحاب منها مبكراً.

يومها كنا على مسافة قريبة من عيد الأم. سألتها **السنجل** «ماذا يعني لك هذا العيد؟ سألت هي بدورها «متى؟». ولما عرفت الجواب، علّقت «قبل فترة كان عيد الفالنتاين سمعنا عنه»، فيرد عليها زوجها «يا أم زهري إحنا مسلمين ما بنعرف إلا عيد الأضحى وعيد الفطر».

وتتابع أم زهري وهي تتحدث غير واثقة من استطاعة **السنجل** مساعدة أسرتها على الخروج من محنتها قائلة إنه لا يوجد لديها كرت التأمين الصحي، وإن كل مايسترزقونه شهرياً لا يتجاوز 150 ديناراً بدل بيع البلاستيك وعلب المشروبات الغازية. وتزيد أم جواهر أنها لا تذهب إلى صندوق المعونة رغم أنها أردنية لأنهم يطردونهم، بينما ترى نساء تحصل على معونات وهي تلبس أفخر الملابس والعطر يفوح من ملابسها، وتطلق تنهيدة «ربك بسترها لو أنها على العبد والله غير يحرمونا شم الهوا».

سيدة أخرى، «أم أحمد» شرحت معاناتها وقالت إنها أردنية ومن حقها أن يكون عندها وعند أولادها بيت، وأن تحصل على راتب من صندوق المعونة الوطنية، وتقدم مناشدة عبر **السنجل** «والله لو رأى جلالة الملك أوضاعنا لحزن علينا».

وعن مطالبها، قالت أم أحمد التي يسكن والداها وإخوانها في شقة في ضاحية الأقصى، ويعمل إخوانها في الجيش وأخواتها معلمات «أريد وظيفة حكومية لأساعد زوجي وأولادي، عندي ثلاثة أطفال ونشحد الماء من عند الجيران أو الكازية، أما الاضاءة في بيت أم أحمد فهي «القنبور» المعروف بالسراج.

وتطرح أم أحمد مفارقة بين كونها أردنية وتحمل بطاقة المعالجة لأولادها، وكيف أجبرها أحد المستشفيات الحكومية على دفع 150 ديناراً بدل عملية لطفلها، وهي لا تجد ما تكسي به جسد أولادها من اللباس، وتردد «تصور يا أخي بدل الحكومة ما تدفع إلنا إحنا بندفع إلها».

باسمه العودات «أم العبد» التي لم تكمل السبعة عشرة عاماً ولديها طفل، وهي حامل بالثاني، مطالبها لا تختلف عن مطالب جاراتها، فهي تريد بيتاً لتعيش فيه مع زوجها وضرتها وأولاد ضرتها، ليقيهم حر الصيف وبرد الشتاء.

وباسمه كغيرها من فتيات المعاناة اليومية من بنات الغجر، أثاثها حرامان وفرشة بالية، وتعمل أحياناً في بيوت المواطنين، وتحصل على خمسة أو ستة دنانير إن عملت حسب قولها. وهي نموذج على زواج الغجرية المبكر. فمهر الفتاة لا يتجاوز 1500 دينار يعطيها العريس لأهل عروسته. وتتزوج الفتيات من رجال النور وهن في عمر 16 عاماً.

أردنيون ولدوا من رحم المعاناة، كانوا يعتاشون من مهنة الرقص والغناء والتسول أحياناً، لكنهم تركوها الآن بسبب تطور الأوضاع، فاتجهوا نحو أعمال جديدة: بيع ما تقع عليه أيديهم من البلاستيك وعلب الألمنيوم، وجمع الخبز وتنشيفه لبيعه لأصحاب الأغنام، فأعمالهم وحرفهم التي كانو يسترزقون منها اندثرت مثل أسنان الذهب والفضة والعظم وطلاء النحاس وتلميعه، لكن الثابت عندهم دق الوشم والطرب؛ فمن ينسى عبده موسى؟

يحتاج الغجر إلى من يكتب عنهم، ويوصل صوتهم، فمن أين للغجر من يكتب عنهم، فتاريخهم يرحل مع شقائهم وخرابيشهم.■

# جيوب الفقر.. تغزو مناطق جديدة

صلاح العبّادي

اثنان وعشرون «جيباً» ضمن تسع محافظات في المملكة، تعيش تهميشاً واضحاً بوصفها من مناطق جيوب الفقر، وفقاً لدراسة الفقر التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة بالتعاون مع البنك الدولي اعتماداً على بيانات مسح دخل ونفقات الأسرة العام 2006.

هذه المناطق الجغرافية التي صنفت كجيوب فقر، أقضية تضم كل منها العديد من التجمعات السكانية، وتشهد ضيقاً في أحوال مواطنيها الاقتصادية، وتدنياً في مستوى معيشتهم، في وقت يشهد فيه النمو السكاني تزايداً ملحوظاً.

معلومات الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي في رئاسة الوزراء التي تأسست العام 2006، تؤكد أن جيوب الفقر تمثل المناطق التي تزيد نسبة الفقراء فيها عن 25 في المئة من السكان، وتبين أن مجموع عدد السكان في هذه المناطق بلغ 394,2 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 6,9 في المئة من إجمالي سكان المملكة.

وتظهر بيانات الهيئة أن عدد الفقراء في تلك المناطق بلغ 144,1 ألف نسمة أو ما يعادل 19,4 في المئة من عدد الفقراء في المملكة للعام 2006. كما تظهر أن منطقة الرويشد في محافظة المفرق جاءت في المرتبة الأولى بوصفها الأشد فقراً في الأردن، حيث بلغت نسبة الفقر فيها 73,7 في المئة، تلتها منطقة وادي عربة بنسبة 62,5 في المئة، ثم غور الصافي بنسبة 52,8 في المئة، فيما حلّت منطقة أم الرصاص في محافظة العاصمة في المرتبة الأخيرة ضمن جيوب الفقر بنسبة 26,2 في المئة.

وتكشف بيانات «التكافل الاجتماعي» أن تصنيف جيوب الفقر متحرك، فقد كانت هناك عشر مناطق مدرجة ضمن جيوب الفقر العام 2004، وخرجت منها في التصنيف اللاحق العام 2006، بعد تحسن الظروف الاقتصادية لسكانها.

وتبين معلومات «التكافل الاجتماعي» أن 12 منطقة جديدة صنفت ضمن قائمة جيوب الفقر العام 2006، منها سبع مناطق في إقليم الشمال، هي: الشونة الشمالية، البادية الشمالية الغربية، بلعما، الخالدية، برما، كفرنجة، وعرجان؛ وخمس مناطق في إقليم الجنوب، هي: غور المزرعة، الموجب، القطرانة، بصيرا، والديسة.

مصدر رفيع في دائرة الاحصاءات العامة، طلب عدم ذكر اسمه، لارتباطه المباشر في الموضوع، أشار إلى ثبات نسبة الفقر في المملكة حول مستوياتها السابقة مع زيادة طفيفة، بحسب النتائج التي خلصت إليها دراسة الفقر التي تعمل عليها الدائرة.

وأضاف المصدر المشار إليه إلى إن الدراسة أظهرت أن نسبة الفقر في المملكة تقل عن 14 في المئة، مقابل 13 في المئة، كانت إحصاءات العام 2006 أظهرتها، لافتاً إلى أن نسبة الفقر بلغت 14,2 في المئة العام 2002. وبيّن أن ما نسبته 60 في المئة من الفقراء يتواجدون في عمان والزرقاء وإربد، فيما تشير الأرقام الرسمية إلى أن خط الفقر العام في الأردن يبلغ 556 ديناراً سنوياً، بمعدل 46 ديناراً شهرياً للفرد الواحد.

وتعزو أدبيات التنمية استفحال الفقر في بعض مناطق المملكة إلى ضعف التنمية فيها، ما يحد من قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان فيها.

مدير دائرة الإحصاءات العامة حيدر فريحات، يذكر أن معدلات النمو السكاني في الأردن هي أعلى من المعدل العالمي لعدة عقود خلال القرن الماضي، مشيراً إلى أن عدد سكان المملكة ارتفع من 586,2 ألف نسمة العام 1952 إلى نحو ستة ملايين نسمة في نهاية العام 2009.

في وادي عربة التي تحتل المرتبة الثانية الأشد فقراً، تخلت السيدة أم مراد عن دورها المعتاد كربة منزل، فطرقت أبواب العمل بدلاً من زوجها الذي فقد عمله بعد أن أصيب بإعاقة حركية أقعدته المنزل. ولم تجد أم مراد، 34 عاماً، غير وظيفة عاملة تنظيف في بيوت عمّان، لتعين أسرتها على تجاوز الفقر والعوز وأعباء واقعها الاجتماعي الصعب، ورغم أنها حامل في شهرها الأخير، تواصل العمل بكد وصمت.

وتسكن أم مراد التي تقول «إن الشقاء هو نصيبي في الحياة» في غرفة من الصفيح أقيمت فوق أرض تعود ملكيتها للحكومة، ولا يتوافر فيها كهرباء أو ماء أو أثاث سوى فراش للنوم. أما ولداها اللذان لم يكملا المرحلة الأساسية، فقد أجبرهما والدهما على ترك مقاعد المدارس.

سلمان راجي أحد أبناء منطقة وادي عربة أيضاً، ينتقد تقصير المقتدرين في مساعدة المحتاجين في منطقته التي يعاني أهلها

من ظروف معيشية قاسية.

ويرى أن ما يتطلع إليه الفقراء في المقام الأول هو تأمين فرص عمل لهم في مناطق سكناهم، لتوفير متطلبات حياتهم، بهذا فقط لا يعودون بحاجة إلى طلب العون.

بدوره يرى أستاذ علم الاجتماع في جامعة فيلادلفيا سالم ساري أن الفقر يعود إلى الاعتماد الكلي للأفراد على الدولة، للحصول على الرعاية الاجتماعية التي تقدمها مؤسساتها المختلفة.

أمين عام الهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي ممدوح السرور قال لـ**السّجل** إن الهيئة اكتشفت من خلال دراستها وتحليلها للبرامج والمشاريع المنفذة في جيوب الفقر، أن برامج الدعم النقدي المتكرر التي تنفذ من قبل مؤسسات رسمية لا تغطي جميع الأسر الأشد فقراً، إذ تبين أن هناك نسبة مرتفعة من الأسر الفقيرة لا تستفيد من هذا الدعم.

**للفقر أسباب**

وحول أسباب الفقر في هذه المناطق، أوضح السرور أن ملف جيوب الفقر كشف عن قلة دخول السكان الفقراء جراء محدودية فرص العمل المتاحة؛ وضعف مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، لافتاً إلى ضعف استفادة سكان بعض «جيوب الفقر» من مشاريع استغلال الموارد الطبيعية في مناطقهم.

ويرى السرور أن قلة برامج الإقراض وتمويل المشاريع المولدة للدخل، أضعفت أداء الهيئات المحلية القائمة على تنفيذها في المناطق المستهدفة، وأدت إلى انخفاض سقف التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن أن الجهات المانحة ترفض تقديم قروض إلى السكان في جيوب الفقر إلا من خلال وجود وسيط «شريك إستراتيجي» للمشاريع الإنتاجية التشاركية.

وانتقد ضعف المتابعة التي تقوم بها المؤسسات الممولة وقلة انتظامها وتداخل وظيفتي التحصيل والمتابعة، حيث يُنظر إلى نجاح المشروع بسداد القرض، دون النظر إلى نجاح المشروع ومنتجاته وقدرته على البقاء والمنافسة، عدا عن صعوبة تسويق المنتفعين من المشاريع الإنتاجية لمنتجاتهم.

ويرى السرور أن تواجد السكان في تجمعات صغيرة ومتناثرة، لا يساعد على النمو الاقتصادي والاجتماعي، ولا يؤدي في النتيجة إلى توفير فرص استثمارية مجدية قادرة على استيعاب العمالة المتوافرة، مشيراً إلى ضعف قدرات المؤسسات المحلية في تلك المناطق، وتواضع دورها في التنمية المحلية.

مدير عام الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية عمر الرافعي أوضح أن نسبة كبيرة من جيوب الفقر تقع في البادية الأردنية التي تشكل ما نسبته 80 في المئة من مساحة المملكة.

رئيس الديوان الملكي الأسبق جواد العناني، يرى أن البرامج الحكومية المواكبة للتغيرات الاقتصادية «لا تمس الكثير من المواطنين غير القادرين على الاستفادة من برامجها، وخاصة في الأماكن الريفية التي لا يزال دخل المواطنين الشهري فيها متدنياً». ويذكر أن بعض التحديات التي واجهها المواطنون في قطاعات الصحة والتعليم والتدريب وسوق العمل؛ أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في زيادة الهجرة إلى المناطق الحضرية، وأوجدت بالتالي جيوب فقر.

ولتقليص نسب الفقر، يدعو الخبير السكاني محمود الحبيس الرماضنة، جامعة البلقاء التطبيقية، إلى تضافر الجهود وتحسين مستوى الحياة وتنسيق الأهداف وتحسين الخدمات الاجتماعية وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر.

ويضيف الرماضنة أسباباً أخرى لوجود جيوب الفقر، تتمثل في تشتت البرامج الوطنية ذات العلاقة بالفقر؛ إذ «لا يوجد هناك تنسيق على مستوى عالٍ بين البرامج الوطنية المقدمة، سواء من قبَل الحكومة أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني».

ويعتقد أن العلاقة بين معالجة الفقر في «الجيوب» والتخفيف من حدته، وبين حجم الجهد المبذول «علاقة عكسية»، الأمر الذي يتطلب مراجعة للوقوف على السلبيات، خصوصاً ما يتعلق بالجهة المسؤولة عن متابعة البرامج المعنية بجيوب الفقر.

وخلص إلى أهمية إيجاد جهة مندفعة لإحياء ملف الفقر التائه بين الوزارات وصولاً إلى توفير حياة فضلى للمواطنين ولإبعادهم عن خطر الفقر .

يذكر أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تعمل على برنامج لتمكين الفقراء ومعالجة الفقر، يهدف إلى تجميع جهود كافة الجهات المعنية بالفقر في المملكة، لهذا تم العمل على صياغة إستراتيجية موحدة للحد من الفقر، وذلك ضمن أولويات البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام 2010-2012، وذلك بطريقة تشاركية بين الجهات المتخصصة.

وسينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، والهيئة التنسيقية للتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلى صندوق المعونة الوطنية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة من الخبراء الدوليين في مجال الفقر.

بهذا تكون الحكومة قد وضعت يدها على بداية الطريق في تنسيق جهود مختلف مؤسساتها الرامية إلى مكافحة الفقر وفي المقدمة معالجة جيوب الفقر وفقاً لرؤية تنموية واضحة تسهم في توفير الحياة الكريمة لكافة المواطنين. ■

# الراب
# مهمشون في الموسيقى

حسين نشوان

أيّ نوع من التعبير الذي يحمله المهمّشون في عصر العولمة والتحولات الصاخبة التي تعصف بالمجتمعات الكبرى والصغرى، وأي نوع تحمله وسائل التعبير التي يختارها الشباب لإيصال رسائلهم في مجتمع لا يصغي إليهم ومنابر لا تلفت إلى إبداعاتهم وصرخاتهم؟

في عمان ثمة ظاهرة تتمثل بالموسيقى للتعبير عن تمردها وخروجها عن السائد، غير أن ما اختارته وسيلة للتعبير زاد في إقصائها، فظلت تراوح في مكانها، وتعرضت فوق ذلك لاتهامات، ودارت حولها الشائعات.

تجلت هذه المحاولات في تشكيل عدد من فرق «الراب» التي تقدم عروضها في الشوارع والحارات والمنازل والحفلات المحدودة للأصدقاء، لتظل على هامش الحراك الفني والثقافي، على الأقل حتى الآن.

لكن أبرز النشاطات التي تحققت لفرق «الـراب» في الأردن هي مشاركتها في حفل نظمته السفارة الأميركية في مركز الحسين الثقافي.

الجهة المنظمة، دعت فرقة أميركية تحمل اسم «هافيكور» من هيوسن ضمن احتفالاتها بإحياء تاريخ الأميركيين من أصل أفريقي، واستطاعت أن تضمن لفرقة «الراب» الأردنية التي تطلق على نفسها اسم «شارع 962» تقديم فقراتها في مكان لم يكن ليتاح لها من قبل حتى لو طلبت ذلك.

عدا عن ذلك، فإن غالبية الحفلات التي تقيمها الفرق تقام في الشوارع والساحات العامة أو «الكافي شوب»، وأحياناً المنازل، وباستثناءات فقد أقيم حفل في «مسرح البلد» الذي ينتهج خطاً داعماً للنشاطات التي؛ يصفها بـ«المستقلة».

المنتقدون ينظرون إلى مثل هذا اللون من الغناء بعدم البراءة بوصفه مجرد غناء مراهقين مضللين بأفكار تسعى إلى «التحلل».

وتفسر الكاتبة سارة القضاة «هامشية» مثل هذا اللون من الغناء بقولها: «إن الراب عالمياً لا يعد لوناً محترماً؛ فهو نتاج الحارات والشوارع، وغالبية القائمين عليه في أميركا من أصحاب السوابق»، ولكن سارة لا تقدم أي دليل على هذا الموقف الذي تطلقه كاتهام، أكثر من كونه تحليلاً موضوعياً للظاهرة.

إياس زهير وهو طبيب ويرأس «باند» موسيقي كلاسيكي، ينفي الاتهامات التي توجه إلى فرق «الراب» رغم أنه يصرح بأنه لا «يستسيغ» هذه الموسيقى، ويقول إنها «شائعات ربما من معارضي التغيير»، مستدركاً أن «هذه التهم كانت وجهت قبل ذلك لموسيقى الجاز والروك والبلوز مع أن الأخيرة نبتت في حاضنة الغناء الديني».

ومع أن زهير يرد التهم التي تقال حول الفرق، إلا أنه لا يستطيع وصف «الراب» بأنه «لون موسيقي»، وذلك لأنه متخصص في الموسيقى الكلاسيكية.

أعضاء «فرقة جنود البلدة القديمة» المقدسية الذين شاركوا ضمن مسابقة نظمتها إذاعة **مونتي كارلو** بعمان قبل نحو عامين، قالوا إنهم اختاروا «الراب» لأنه «وسيلة يدافعون بها عن وجودهم».

يقول عضو الفرقة رائد بسام في تصريح للصحافة «إن الفنون هي وسائل يمكن اللجوء إليها للدفاع والتعبير عن قضية فلسطين». فالمسرح والسينما، لهما دور كبير في كشف حقيقة ما يجري، والوصول إلى مناطق كثيرة من العالم، لتوضيح من هو المستعمِر ومن هو المستعمَر...و«الراب»، هو «فن المهمشين والمضطهَدين وأحد هذه الوسائل».

يشاركهم في الرأي، محمد يونس، طالب جامعي، الذي يعتقد أن «الراب» نوع من الموسيقى التي تعبر عن الحرية في الكلام وحركة الجسد، لا نريد «الموسيقى التي «تنوم». وبالنسبة لمحمد فإن «الراب» هي موسيقى العصر، إذ نمت في عالم «يركض بسرعة الصاروخ». الأثير مليء بموسيقى الحب والحرب، والشباب يعيشون اليوم بالإضافة إلى المشاكل الوطنية الكبرى هموماً يومية مثل ارتفاع الأسعار والمواصلات، وهذا كله لا يعالج بالطرق التقليدية حسب محمد يونس بل «بالصراخ والجنون».

وهذا ما يراه لورانس باركر أحد نجوم «الراب» بإشارته إلى أن هذا الفن «يتجاوز الترفيه إلى سلوك ووعي ومنظور لرؤية العالم».

يوكد أعضاء «فرقة جنود البلدة القديمة» أن «الراب» بالذات، وجد مع السود الأميركيين، واختاروه كأداة يدافعون بها عن حريتهم، وهو ليس ببعيد عن تجربتهم. ومنه «نستطيع التعبير عن قضيتنا الفلسطينية وعن حريتنا، ما دام «الـراب» خلق للدفاع عن النفس، ونحن «نعتز بالتراث» كما نعتز بالثقافة العربية والهوية العربية، ولا نرى تعارضاً بينها وبين موسيقى «الراب»؛ فـ«الراب» فن لكل العالم، ونحن نغني أحياناً بالإنجليزية لتوصيل رسالتنا على نطاق أوسع.

لكن الاتهامات طالت فرق «الراب» من كل صوب، ولم تجد من يدافع عن حقها في الوجود، وعن حق الفنانين في التعبير عن أنفسهم بالشكل الذي يريدونه، وهو ما همش الظاهرة.

يزن تحدث عن تجربته بأسى، حيث يعزو فشل تجربته في الاستمرار، هو وأصدقاؤه، إلى كثافة الهجوم و«الاتهامات الباطلة» التي تعرضوا لها.

ويضيف يزن الذي أسس واحدة من فرق «الـراب» في عمان قبل سنوات، أن الفرقة تعرضت «لهجوم واتهامات باطلة» حالت دون استمرارها، والأصدقاء «كل راح إلى سبيل حاله بالخيبة».

«الراب»، الذي بدأ من الهامش وتمرد عليه، لم يستطع أن يخرج من شرنقته.■

مياه معدنية طبيعية

سما

الحياة في سما

هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٠٥٩٠٩٠+

# أداء الموازنة العامة خلال أول شهرين صحة وسلامة السياسة المالية ونجاح الإجراءات المتخذة

محمد أبو حمور

جاءت موازنة العام 2010، بمحاولة جادة لتخفيض الإنفاق بشكل أو بآخر، في حين تؤشر نتائج الأداء المالي للعام 2009 إلى تفاقم العجز، وارتفاع حجم المديونية العامة، نتيجة التوسع في الإنفاق بتأثير الأزمة المالية العالمية في جانب الإيرادات والمنح.

ولدى مراجعة البيانات المالية للعام 2009، تبين أن هناك مجموعة مطالبات مستحقة للشركات والمستثمرين والمواطنين، لم تُسدّد في العام نفسه، مع عدم رصد أي مخصصات لهذه المطالبات في موازنة العام 2010، فوجدت الإدارة المالية نفسها مضطرة لإصدار ملحق لموازنة العام 2009 بمبلغ 305 ملايين دينار، انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على حقوق المواطنين والشركات والمستثمرين، والتزاماً بمعايير الشفافية في أداء المالية العامة. كما أن عدم تسديد المستحقات المشار إليها كان سيؤدي إلى التأثير سلبياً على أوضاع المستحقين، ويهدد استمرار أعمالهم، ووفاءهم بالتزاماتهم.

كان لا بد من مراجعة موازنة العام 2010 بهدف التأكد من مدى مواءمة الفرضيات التي تم إعداد الموازنة بناءً عليها، وتجنباً لأي مستجدات لم تؤخذ في الحسبان. وقد أظهرت المراجعة أن أرقام الإيرادات العامة ستشهد نقصاً عن المقدر في الموازنة، ويأتي هذا النقص من جانبين؛ أولهما تراجع بعض الإيرادات المحلية، وثانيهما إدراج منح في الموازنة دون توافر ما يؤكد الحصول عليها.

وقد اتضح أن التراجع في الإيرادات المحلية سيكون بحدود 90 مليون دينار، ويعود للنقص المتوقع في إيرادات ضريبة الدخل، الناجم عن كونها تمثل حصيلة النشاط الاقتصادي في العام السابق، الذي شهد تباطؤاً شمل مختلف القطاعات الاقتصادية. أما المنح والمساعدات التي تم تقديرها في الموازنة بمبلغ 330 مليون دينار، فقد تبين أن المضمون منها لا يتجاوز 160 مليون دينار، ما يعني أن هناك 170 مليون دينار من المنح غير مؤكدة.

وقد أظهرت المراجعة أن هناك مجموعة من النفقات الأساسية لم يرصد لها أي مخصصات، وهي تتركز في ستة بنود أساسية، منها دعم البلديات بمبلغ 85 مليون دينار، دعم المجلس الأعلى للمعاقين، الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية، مستحقات توسعة المطار، ونفقات عامة أخرى. وتقدر القيمة الإجمالية لهذه البنود، عدا البلديات، بحوالي 75 مليون دينار.

وتمثل هذه النفقات ضرورة لقطاعات حيوية، رصدت لها هذه المخصصات بسبب إلغاء عدد من الضرائب والرسوم التي كانت تحصل لحسابها، نتيجة صدور قانون ضريبة الدخل الجديد، والقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات، اللذين صدرا بهدف تبسيط وتطوير النظام الضريبي، وزيادة القدرة التنافسية للمملكة في جذب الاستثمارات. كما أن الدستور الأردني لا يسمح بتمويل أي نفقات غير مدرجة في قانون الموازنة العامة، وقد أدت كل هذه المعطيات لإصدار ملحق لموازنة العام 2010 بمبلغ 160 مليون دينار، قيمة هذه النفقات.

في ضوء المعطيات المشار إليها، فان العجز المتوقع في موازنة العام 2010، سوف يرتفع من 685 مليوناً وفقاً للتقديرات السابقة إلى حوالي 1,1 مليار دينار، نتيجة للمراجعة العلمية الدقيقة التي تم إجراؤها بهدف إظهار الواقع الحقيقي للموازنة، دون اللجوء لعمليات محاسبية تظهر عدم قيام الحكومة بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بها، أو تأجيل تسديد مستحقات، كان سيضر بمصالح المواطنين والشركات والمستثمرين.

إن وضع الأمور في نصابها بدقّة، يتطلب توقع الحجم الحقيقي للإيرادات والنفقات والعجز، ويفرض الانطلاق نحو اتخاذ خطوات فاعلة وإجراءات حازمة لإعادة المالية العامة إلى مسارها، وتحقيق الاستقرار المالي الذي يمثل إحدى أهم ركائز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتوفير البيئة الملائمة لها.

وتأتي الإجراءات المطلوبة في جزأين؛ أولهما إجراءات تخدم السياسة المالية في المدى المتوسط، مثل الإصلاحات الضريبية التي أقرت مؤخراً بهدف جذب مزيد من الاستثمارات، والمرحلة الثانية من مشروع الإصلاح المالي الذي تم البدء به هذا العام بهدف تطوير الإدارة المالية بشكل عام، بما فيها الإدارة الضريبية، وإدارة الموازنة العامة. وثانيهما إجراءات تحقق نتائج في المدى القصير، مثل التخفيض في الإنفاق للعام 2010، وإجراءات مباشرة في النفقات والإيرادات، بحيث يتم مراعاة الأولويات وتجنب التأثير على مستوى حياة المواطنين قدر الإمكان.

وتدخل هنا إجراءات ضبط النفقات التي اتخذت، وتشمل تخفيض 20 في المئة من النفقات التشغيلية للوزارات والمؤسسات الحكومية، التوقف عن شراء الأثاث والسيارات، التوقف عن التعيين (باستثناء وزارتي التربية والصحة)، تنظيم استخدام السيارات، والتريث في تنفيذ المشاريع التي لا تحمل صفة الأولوية، ومن المؤمل أن تؤدي هذه الإجراءات خلال العام إلى تحسين أوضاع المالية العامة، والتأثير إيجابياً على سائر القطاعات الاقتصادية، وصولاً إلى استعادة ركائز النمو المستدام الذي يؤمن توزيعاً عادلاً لمكاسب التنمية على مختلف الفئات الاجتماعية، في مختلف المناطق.

هذا اليقين بتحسن أوضاع المالية العامة، تعززه التطورات على أرض الواقع، فخلال أول شهرين من العام 2010، تم تحقيق جانب كبير من أهداف السياسة المالية الرامية إلى خفض النفقات العامة وتحسين الإدارة الضريبية، ما أدى إلى تقليص الإنفاق بحوالي 160 مليون دينار، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وحوالي ثلث هذا الانخفاض جاء من النفقات الجارية، التي لا تخفى صعوبة تخفيضها؛ إذ تمثل في معظمها فاتورة الرواتب والتقاعد وخدمة الدين، الأمر الذي أسهم في تحويل عجز الموازنة خلال هذين الشهرين إلى وفر واضح.■

شركة

# روجينا

لصناعة معدات الإطفاء والسلامة العامة

نقوم بجميع أعمال الصيانة لجميع الأنظمة

- طفايات حريق بجميع أنواعها وأحجامها
- معدات الإطفاء والسلامة العامة
- أنظمة إطفاء FM200
- أنظمة الإنذار والإطفاء
- أنظمة الإنذار ضد السرقة
- أنظمة الإطفاء الذاتية والتلقائية (مرشات مائية)

المصنع الأردني الحديث لصناعة معدات الإطفاء وأجهزة الإنذار نقوم بتصنيع صناديق وخراطيم الهوزريل والهوزراك بجميع أحجامها وأنواعها

- تركيب أنظمة إنذار للمباني السكنية
- تجهيز سيارات الإطفاء والإسعاف

ROGEENA

www.rogeenafire.com

المقابلين - تلفون: 06-4201463 - فاكس: 06-4201460

## الحكومة حضرت واستمعت إليه

# برنامج أحزاب المعارضة حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي

محمد علاونة

خلصت أحزاب المعارضة في ورقة أعدتها بعنوان «البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي» إلى أن الاقتصاد يمر بظروف استثنائية، ويعاني من أزمة حادة وركود تستوجب إجراءات فورية لمعالجة اختلالات كانت ثمرة للسياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

أحزاب المعارضة، وهي: جبهة العمل الإسلامي، الوحدة الشعبية، الشيوعي، الشعب الديمقراطي-حشد، البعث التقدمي، الحركة القومية للديمقراطية المباشرة، والبعث الاشتراكي، طرحت برنامجها الذي جاء في 34 صفحة في مؤتمر عقدته لهذه الغاية في مركز الحسين الثقافي بمنطقة رأس العين في 20 آذار/مارس 2009، وحضره نائب رئيس الوزراء رجائي المعشر، تلبية لدعوة تقدمت بها تنسيقية المعارضة للأحزاب.

الأحزاب تناولت في ورقتها سياسات التصحيح الاقتصادي التي ترى أنها تمثلت في زيادة الضرائب غير المباشرة على المواطنين، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة معظم السلع الأساسية، مع انخفاض الإنفاق الحكومي على الخدمات.

ورغم أن الورقة تقر بتأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد، إلا أنها تؤكد أن رفع الدعم عن الإنتاج المحلي وعن الصادرات الوطنية، وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز الجمركية لتسهيل انسياب السلع والبضائع الأجنبية، دفع باتجاه نمو قطاعات غير إنتاجية مثل التجارة والخدمات والإنشاءات، على حساب القطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية.

انتقدت الأحزاب الفرق الاقتصادية في الحكومات، لأنها طالما استخفت بتأثيرات الأزمة المالية العالمية، وتعاملت معها بسطحية عندما طرحت خطة استثمارية قيمتها 156 مليون دينار لتحفيز الاقتصاد، وتراجعت عنها لعدم توافر الموارد المالية.

ربما يكون أهم ما في البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، هو ربط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي، من خلال تطوير القوانين العامة المرتبطة بالحريات العامة، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وتوفير مناخ ملائم للتداول السلمي للسلطة، تتحمل فيه الحكومة مسؤولياتها حول مختلف القضايا الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال برنامجها المقر من قبل مجلس النواب المنتخب.

الحضور التفاعلي لنائب رئيس الوزراء، رجائي المعشر، للمؤتمر، كسر التقليد السائد بمقاطعة المسؤولين الحكوميين لنشاطات المعارضة، وشكّل تقليصاً للهوة الراسخة في تفاعل الحكومة مع الدعوات التي توجه لها من قبل منظمات المجتمع المدني.

وإذ يرى محمد البشير، الرئيس السابق لجمعية المحاسبين القانونيين، الذي ترأس

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أن حضور المعشر لا يعني تبني المسؤولين للوثيقة التي أعدتها تلك الأحزاب، فإنه يقر في حديثه لـ**السجل** «أنها المرة الأولى التي يتواجد فيها مسؤول بمستوى المعشر في لقاءات كهذه».

يتفق مع البشير، الأمين العام للحزب الشيوعي منير حمارنة، ويرى أنه للمرة الأولى يشارك مسؤول رفيع المستوى في اجتماع طرحت فيه الآراء كافة ومنها الحكومية، ويقول لـ**السجل**: «الأحزاب تقدمت في أوقات سابقة بنحو 20 دراسة وتوصيات قوبلت بالتجاهل».

«لست متفائلاً كثيراً باستجابة الحكومة»، يضيف الحمارنة، لكنه يؤكد أن لقاءً مثل هذا يمكن أن يكون بداية للحوار وهو «مطلوب بشدة».

البشير الذي لا ينتمي لأي من الأحزاب، وكانت له مداخلة حول الضريبة، يعتقد أن اللقاء الذي تضمن نقاشات بين طرفين متضادين «الحكومة والمعارضة»، يمكن أن يشكل نواة لحوارات أخرى موسعة.

المعشر خلال اللقاء، وبشكل فني، حاول أن يقنع الحضور بضرورة التفريق بين ما وصفه بأزمة مالية وأخرى اقتصادية، ويجزم أن الحال يعاني من أزمة مالية تتمثل بعجز موازنة يتجاوز المليار دينار بينما النشاط الاقتصادي بشكل عام، الذي يعكس نمواً بنسبة 4 في المئة، لا يدعو للخوف رغم إقراره بوجود حالة ركود لا يعدها خطيرة.

اجتماع الأحزاب على ورقة اقتصادية واحدة وتقديمها، شكل إجماعاً ربما غير مسبوق، خصوصاً أن تلك الأحزاب تختلف فيما بينها في رؤاها الاجتماعية والاقتصادية وحتى في توجهاتها السياسية. ويؤكد حمارنة أن الأحزاب سارت كثيراً باتجاه تحقيق ما تجمع عليه، وإن كان يعتقد بوجود خلافات في وجهات النظر.

لكن حمارنة على الرغم من تأكيده أهمية مشاركة المعشر في اللقاء، إلا أنه يجزم بأن على الحكومة أن تطبق سياسات اقتصادية تساعد على وضع حد للعجز في الموازنة وتحفيز النمو.

الناطق الرسمي باسم أحزاب المعارضة، الأمين العام للحركة القومية للديمقراطية المباشرة نشأت أحمد، قال لـ**السجل**: «إن النهج الاقتصادي الذي دأبت الحكومات المتعاقبة على الأخذ به، قد أوصل وضعنا الاقتصادي إلى حافة الهاوية، الأمر الذي زج بأبناء الشعب الأردني في خضم العديد من الأزمات».

أحمد يرى أن «تمكين جميع شرائح المجتمع من المشاركة الجادة في صنع القرار أمر مهم، مع ضرورة أن يتحول المجتمع بموجب خطط تنموية دقيقة إلى مجتمع منتج بدلاً من بقائه مستهلكاً»، لكنه لم يحدد أية سياسات اقتصادية توصل إلى الأهداف المنشودة.

المعشر حاول خلال اللقاء إقناع الحضور بأن الأزمة ليست كما يرونها، وقال لأحزاب المعارضة إننا بعيدون جداً عن وقوع أزمة مشابهة للأزمة التي وقعت العام 1989، وطمأنهم أن نسبة المديونية العامة للدولة ما زالت تحوم حول 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة المقررة في قانون الدين العام، مؤكداً في الوقت ذاته ضرورة عدم تجاوز هذه النسبة.

يكتفي عضو اللجنة التي شكلتها المعارضة ومسؤول الملف الاقتصادي في التيار الوطني الديمقراطي، فهمي الكتوت، تعليقاً على حضور المعشر، بأنه لا يستبعد إمكانية تجاوز الأزمة الاقتصادية التي يمرّ بها الأردن، ولكن بتكلفة مرتفعة، حسبما يقول.■

## أوباما وقانون الرعاية الصحية

# مـردود عـالٍ لاستثمـار رأس الـمـال السياسي

رانية عطا الله

◀ بعد أن وجهت إسرائيل صفعة قوية إلى نائب الرئيس الأميركي **جو بايدن**، مما اعتُبر تحدياً واضحاً لهيبة البيت الأبيض، استعاد الرئيس باراك أوباما الزمام يوم أن أصدر الكونغرس أواخر آذار/مارس 2010، في خطوة تاريخية، قراره لإصلاح الرعاية الصحية في الولايات المتحدة.

وقد تحقق لأوباما هذا الإنجاز، الأهم في أولوياته الداخلية، بتوظيف مزيج مما لديه من عوامل القوة، كالقدرة على تنظيم المجتمع وحشد الطاقات تضاف إلى مهارة المحامي وتشكيل الفريق المتعاون، إذ وظف كل ذلك في طرح القضايا السياسية والاقتصادية في ساحة المناظرة. وهو بالإضافة لذلك يتمتع بقدرة مماثلة على استغلال مكانته زعيماً للأمة، وتثبيتها.

ففي 23 آذار/مارس، وقّع الرئيس، بعد موافقة **الكونجرس**، قانوناً يسمح بعملية إصلاح واسعة لنظام الرعاية الصحية، وهي أهم مبادرة سياسية واجتماعية في الولايات المتحدة حتى الآن، وسيكون من شأنها تحديد ملامح فترة رئاسته وتعريف إرثه. وقد وُصف القانون بأنه تشريع «شمولي» لا مثيل له منذ قانون الرعاية الطبية الصادر العام 1965.

والإنجاز جوهريٌ على كثير من الأصعدة؛ فهو إنجاز أخفق أسلاف أوباما، وآخرهم **بيل كلينتون**، في تحقيقه أو تحقيق مثله. ومن أهمية هذا التشريع تكلفته البالغة 2,5 تريليون دولار، وتوسيع مظلة التأمين لشمول 32 مليون أميركي، لم يكونوا قبله قادرين على دخول مظلة التأمين الصحي.

ومن شأن هذا القانون أن يغير بصورة دراماتيكية الطريقة التي تتوفر بها الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، مع تخفيض العجز في الموازنة بقيمة 1,3 تريليون دولار في العقدين المقبلين.

وبالنسبة **لأوباما**، يحمل هذا التشريع مبدأ جوهرياً يُعنى «بحق الجميع في الحصول على القدر الأساسي من الرعاية الصحية». وفي

رده على اتهامات أطلقها أنداده الجمهوريون بأنه اشتراكي، وهي تهمة خطيرة في المجتمع الممعن في الرأسمالية، قال **أوباما** إن القانون يمثل «مقاربة تعتمد المنطق السليم، وتبقي على نظام التأمين الخاص قائماً غير منقوص، لكنها تجعل منه أكثر فعالية ليستفيد منه الجميع».

كان رد فعل ماكينة الجمهوريين أن أطلقوا حملة بعد يوم من تصويت مجلس النواب بهدف إبطال التشريع من جهة، واستخدامه سلاحاً لتعبئة الناخب الأميركي ضد الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية **للكونغرس** المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 من جهة أخرى. وقد تقدمت 13 ولاية بدعاوى قانونية إلى محاكم فيدرالية تعترض فيها على المشروع بدعوى أنه يتعارض مع الدستور، ولا يتوقع مسؤولو الإدارة أي نجاح لهذه المساعي.

ورغم الضجة التي أثارها المعارضون لما وُصف بأنه «أكبر مشروع تعديل للسياسة الاجتماعية» إلا أنه يمكن، فعلاً، اعتبار هذا الإنجاز من المحطات الأبرز في مسيرة **أوباما** الرئاسية حتى الآن، فقد مكنه من إبراز المهارات التي وظفها بذكاء في دفاعاته عن المشروع في مناسبات مختلفة.

وقد بدا الرئيس في بادئ الأمر كأنه يعمل عن بعد مع رفاقه الديمقراطيين على **كابيتول هيل**، وهم الذين كانوا معه على اتفاق حول هدف إصلاح نظام الرعاية الصحية، لكنهم اختلفوا معه وفيما بينهم حول وسائل التطبيق. وكان زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ **هاري ريد**، الديمقراطي من **نيفادا**، قد استطاع الحصول على موافقة المجلس على النسخة التي بين يديه في كانون الأول/ديسمبر 2009. أما رئيسة مجلس النواب **نانسي بيلوسي**، الديمقراطية من **كاليفورنيا**، التي تُعدّ من أفضل من يجتذب الأصوات في المجلس، فقد واجهت خلافاً عميقاً مع بعض أعضاء المجلس من الديموقراطيين بسبب ما يحمله مشروع القانون من التمويل الفيدرالي لعمليات الإجهاض، وهو أمر يعارضه المحافظون بمن فيهم أعضاء في الحزب الديموقراطي.

وواجه **أوباما** الجمهوريين أيضاً في أواخر كانون الثاني/يناير 2010، وانخرط معهم في مناظرات حية على شاشة التلفزيون أمام الجمهور الأميركي، وهي مناظرات كانت بمثابة حوارات سياسية غاية في الذكاء أظهر فيها الرئيس أفضل ما عنده. وكان الغرض الأبرز من كل ذلك التدليل على الشفافية التي تعمل بها إدارته وتبيانها، بحيث يشاهد الشعب الأميركي، في هذه الحالة، مناظرة حول القضية الأكثر إثارة للجدل وهي إصلاح نظام الرعاية الصحية، كي يقرر الأميركيون بأنفسهم موقفهم من دعم المشروع أو عدمه. وسوف تكشف انتخابات **الكونغرس** المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر، مدى اقتناع الجمهور بالقضية ودعمه للقائمين عليها، الديموقراطيين.

وقد قام الرئيس بعقد لقاء ضم القادة من الحزبين في محاولة لاجتذاب الجمهوريين، أو بعضهم على الأقل، إلى جانب مشروعه. ورغم إخفاقه في ذلك، إلا أن أحداً لا يستطيع اتهامه بالفشل في الانخراط الحواري مع المعارضة شخصياً، أو بإهماله ضرورة العمل من خلال شراكة حقيقية مع مناظريه. وكان من أثر جهده ذلك أن ترك انطباعاً لدى الجمهور، بأنه رئيس منفتح على العمل المجدي مع الطرف الآخر والأخذ ببعض الأفكار التي اقترحها الخصوم في قضية خضعت لجدل واسع في البلاد. وفي نهاية المطاف، توفرت للرئيس فرصة تقديم خطته إلى الشعب، وإبراز بعض نقاط الضعف في مواقف الجمهوريين حيالها.

وفي أوائل شباط/فبراير، واصل **أوباما** اتصالاته مع رفاقه الديمقراطيين في مجلس الشيوخ لإثبات أنه يعمل وإياهم في جبهة واحدة لتحقيق ما عجز أسلافهم عن تحقيقه.

وفي الوقت الحاسم، استطاعت رئيسة مجلس النواب اجتذاب العدد الكافي من الأصوات لتمرير القانون رغم أن الجمهوريين ونفراً من الديمقراطيين لم يصوتوا إلى جانبه.

ولعله من السابق لأوانه، رغم أهمية الإنجاز، التنبؤ بأثره على إصلاح قطاع الرعاية الصحية في أرجاء أميركا كافة، وعلى السياسة العامة في **واشنطن**.

ومن المرجَّح أن يقوم **أوباما** بجولة في الولايات الأميركية، للمساعدة على حشد الدعم للمرشحين من أعضاء حزبه، سواء الذين صوّتوا لمشروع قانون إصلاح الرعاية الصحية أو الذين صوّتوا ضده، في معاركهم الانتخابية للحفاظ على الأغلبية في كلا مجلسَي **الكونغرس**. ويتوجب على المرشحين أن يقنعوا ناخبيهم بأنهم ليسوا كما يتهمهم الجمهوريون من أنهم تسببوا في «سيطرة الحكومة»، تهمة الاشتراكية، على ما يوازي سدس الاقتصاد من خلال إصلاح نظام الرعاية الصحية.

وقد عارض زعيم الجمهوريين في **الكونغرس ميتش ماكونيل**، من **كنتاكي**، وصف التشريع بالإصلاح، وحذّر الديمقراطيين من أن فرحتهم «عمرها قصير»، لأن الشعب الأميركي «لن ينخدع» بمشروع كهذا. وبالغ **ماكونيل** في مضيه بالقول إن أغلبية الأميركيين «مذهولون من أن **الكونغرس** قد أقرّ هذه الجريمة الفاحشة التي جاءت في 2685 صفحة، القانون، ضد رغباتهم». أما السيناتور الجمهوري **جون ماكين**، من **أريزونا**، الذي كان قد ترشح ضد **أوباما** للرئاسة العام 2008، فقال بحتمية انعدام التعاون مع الديمقراطيين حتى نهاية العام. وبعد يومين من إقرار القانون، استأنف **أوباما** حملته، وعاد إلى **أيوا** لبناء الزخم والترويج للقانون بوصفه تجسيداً لأجندة إصلاح نظام الرعاية الصحية التي أطلق صيحتها أثناء بدء حملته الانتخابية عام 2007 في تلك الولاية. وكان في ذلك تعبير عن الثقة المتزايدة، لدى الديمقراطيين والبيت الأبيض، في أن القانون قد أكسبهم زخماً سياسياً هم بحاجة لزيادته لضمان النصر في الانتخابات القادمة.

وقد بين استطلاع للرأي أجرته محطة **سي بي أس نيوز** مباشرةً بعد تصويت مجلس النواب ارتفاع معدل التأييد الشعبي للرئيس بسبب مشروع الرعاية الصحية من41 في المئة إلى 47 في المئة.

ورغم أن التحدي الكبير، المتمثل في الكساد الاقتصادي والبطالة، الذي تواجهه إدارة **أوباما**، ما زال ماثلاً للعيان وواضحاً، إلا أن إدارة **أوباما** تستطيع القول بثقة إنها عملت على حماية ذلك الكم من القوى العاملة الذين فقدوا وظائفهم وسقط تأمين أصحاب العمل عنهم تبعاً لذلك، من بقائهم دون تأمين صحي وهي مشكلة لهم فوق بطالتهم.

وتشتمل القضايا الداخلية الموضوعة على أجندة **أوباما** لحلّها على المدى البعيد: إصلاح النظام التعليمي الأميركي، معالجة التغير المناخي، إصلاح وضع الهجرة والتوقف عن الاعتماد على النفط الأجنبي، هي قضايا ليس سهلاً حلها. وقد بدا **أوباما** كأنه اكتسب زخماً بقدر الإنجاز غير المسبوق الذي حققه حين قال: «إننا نستطيع القيام بالخطوات التالية بشعور جديد بالثقة، وبرياح جديدة تدفع أشرعتنا. إننا لا نخشى المستقبل، بل نصنعه ونشكله».

إذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من كل هذا وما تمخض عنه من نتائج، فهو أن الانخراط المبكر والشخصي للرئيس، ورغبته في استثمار رأسماله السياسي في الدفاع عن قضايا ملحّة، أمران يكتسبان أهمية خاصة. ولو أن **أوباما** استخدم على الجبهة الخارجية قدراً مساوياً من الإرادة والمهارة ما بذل منهما لإنجاح مشروع الرعاية الصحية، فقد يكون الرئيس الأميركي الذي سيفلح في إيجاد حل للصراع العربي، الإسرائيلي؛ إذ ما يزال العديدون في منطقتنا المتعبة يأملون أن يخصص الرئيس المزيد من وقته للعملية السلمية، وهو إجراء مهم لتحقيق الاختراق المطلوب نحو الوصول إلى السلام الشامل.■

# الشهيد الخطأ

جو ستورك

**ارتكبت السلطة الفلسطينية وحركة فتح خطأ فادحاً عندما قررتا قبل أشهر إطلاق اسم دلال المغربي على ميدان عام في منطقة البيرة، المدينة المتاخمة لرام الله في الضفة الغربية، تكريماً لذكرى تلك المرأة الفلسطينية التي نفذت هجوماً لقوات فتح الخاصة من لبنان عام ١٩٧٨، أدت إلى مقتل ٣٥ مدنياً إسرائيلياً على الأقل، بينهم ١٣ طفلاً.**

**يظل أمر إحياء ذكرى الأشخاص الذين يضحّون بحياتهم في النضال الوطني بوصفهم أبطالاً وشهداء أمراً شائعاً في كل أنحاء العالم، حتى لو أن بعض مغامراتهم تتخطى حدود أعمال الحرب المشروعة بانتهاك الحظر المفروض على الهجمات التي تستهدف المدنيين. ولكن، في حالة دلال المغربي، فإن الإنجاز الوحيد الذي تُكَرَّم من أجله كان الهجوم الذي يدعوه الإسرائيليون «مجزرة الطريق الساحلية»، وتشير إليه «فتح» باسم «عملية الساحل».**

كانت السلطة الفلسطينية قد «أجّلت» و«لأسباب فنية» حفل التدشين الرسمي الذي كان مقرراً في 11 آذار/مارس، وهو اليوم الذي يصادف ذكرى هجوم العام 1978، في ما يبدو أنه حدث بسبب تقدم هذا التاريخ يوماً واحداً فقط عن موعد زيارة نائب الرئيس الأميركي **جو بايدن** لرام الله. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، تجمّعَ العشرات من نشطاء «فتح» مع ذلك في الميدان، الذي يقع تماماً خارج مقر مكتب الإرشاد السياسي التابع للسلطة الفلسطينية، لإقامة احتفال غير رسمي بالمناسبة.

وقد امتنع رئيس المكتب، الرائد عدنان الدميري عن المشاركة، لكنه أشار إلى هذا الفصل على أنه «جزء من ميراثنا الذي أوصَلَنا إلى عملية السلام والاتفاقيات» بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية. أما توفيق الطيراوي، المستشار الأمني لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والرئيس السابق لمخابرات السلطة الفلسطينية العامة في الضفة الغربية، فقد انضم فعلاً إلى الناشطين الشباب، ونُقل عنه قوله: «إننا جميعاً دلال المغربي».

إن الاعتذار بذريعة «التوقيت السيئ» والتأجيلات، إنما يعني تجنّب مواجهة القضايا الحقيقية، وهي في هذه الحالة الفلسطينية، فشل على أعلى المستويات في تقديم «إرشاد سياسي» يتضمن احترام جوهر التزام المحاربين بجوهر قوانين الحرب، سواء كانوا جزءاً من جيش وطني، أو حتى حركة مقاومة مسلحة، بأن لا يستهدفوا أو يهاجموا المدنيين من دون تمييز، وبأن يتخذوا كل الإجراءات الممكنة أثناء تنفيذهم العمليات العسكرية بغية تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين والممتلكات المدنية. والقضية لا تتعلق بما إذا كان يمكن للفلسطينيين، أو يجب عليهم اللجوء إلى الكفاح المسلح، وإنما كيف يضبطون سلوكهم أثناء قيامهم بذلك.

إن القبول الذي تَحظى به دلال المغربي، كبطلة، ينبع من دون شك في جزء منه من كونها امرأة، ومن شبابها، كانت في الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من عمرها وقت الهجوم في آذار/مارس 1978، وقد وقع الهجوم في وقت كان فيه الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي **بيغن** يجريان مباحثات خشي كثيرون من الفلسطينيين من أن تضر بمصالحهم.

بصرف النظر عن دوافع المغربي ونواياها الخاصة، فإنها قادت هجوماً بدأ بإطلاق النار حتى الموت على العديد من المدنيين الإسرائيليين (وامرأة أميركية واحدة زائرة)، ثم بأخذ حوالي 70 رهينة من ركاب حافلة، قُتل العديد منهم أيضاً. ووفقاً للناجين في ذلك الوقت، فإن الفلسطينيين أطلقوا النار على بعض الرهائن، فيما مات آخرون نتيجة للانفجارات والنيران التي نجمت عن القنابل التي ألقاها الفلسطينيون داخل الحافلة، عندما أجبرهم حاجز أمني أخيراً على الوقوف في شمال تل أبيب، واندلعت معركة بالبنادق طوال ساعة كاملة، وقد نقلت التقارير الإخبارية في ذلك الوقت أن الفلسطينيين قتلوا على الأقل 35 مدنياً ورجلَ شرطة واحداً؛ كما مات أيضاً 6 من أصل قوة الكوماندوز الفلسطينية المكونة من 11 إلى 12 شخصاً.

بعد إعلان السلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2010 عن نيتها تكريم المغربي، أشار المعلّق الإسرائيلي **غيرشون غورينبيرغ** إلى أن مسؤولين إسرائيليين كانوا قد سمّوا في وقت سابق شارعاً في مدينة **عكا** اليهودية/الفلسطينية المختلطة، باسم **شلومو بن يوسف**، الذي كان قد هاجم في العام 1938 مع اثنين من رفاقه في عصابة **الآرغون**، حافلة مليئة بالمدنيين العرب في طريق جبلية، بنية قتلهم. وقد أخفق هجوم **بن يوسف**؛ اعتقلته قوات الانتداب البريطانية، وحاكمته وشنقته، لكن الأهداف المقصودين كانوا مدنيين. وقد تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي **نتنياهو** في أوائل آذار/مارس من العام الجاري في جلسة للكنيست في تكريم **بن يوسف**، من بين آخرين. وتبقى أفعاله مشينة بقدر ما هي تصرفات أولئك الناس الذين يكرّمون دلال المغربي، لكن تجاهل أحد طرفَي الصراع للحظر الأساسي لاستهداف المدنيين لا يمنح العذر لتجاهل مماثل من جهة الطرف الآخر.

إن حظر استهداف المدنيين ومهاجمتهم من دون تمييز هو أمر مطلق، ولا يمكن لقضية عادلة ولا الانتقام من هجمات الخصم أن تغير حقيقة أن هذا الاستهداف يشكل دائماً انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، والتي غالباً ما تشكل جرائم حرب. وفي العام 2010، في وقت تحتل فيه قضية مسؤولية القوات الإسرائيلية عن مثل هذه الانتهاكات في معارك غزة خلال كانون الأول/ديسمبر 2008 وكانون الثاني/يناير 2009، موضعاً بارزاً على الأجندة الدولية، فإن على السلطة الفلسطينية أن تتحلى بالفطنة بحيث تلغي، بدل أن تؤجل فقط، خططها لتخليد ذكرى دلال المغربي، وأن توضح بجلاء نيتَها المضي قدماً في الاحتفاظ بهذه التكريمات العامة لأشخاص لا تنتهك أعمالهم القانون الدولي بشكل صارخ. ■

Alizés sofa /
design Philippe Bouix.

Flap bookshelf /
design René Bouchara

Corolle armchair /
design Maurice Marty

Les Contemporains Collection

AMMAN
Shmeissani,
Abdul Hameed Badees Street,
Tel. +962 6 5667477 / 499,
jordan@roche-bobois.com

Catalogues,
news and collections
**www.roche-bobois.com**

Expressing your interior world

**roche**bobois
PARIS

## السعودية

# مراجعة النساء الدوائر الحكومية دون محرم تهمة

طالبت منظمة **هيومن رايتس ووتش** في بيان لها أصدرته يوم 2 آذار/ مارس 2010، السلطات السعودية بالإفراج عن مواطنة سعودية حكم عليها بالسجن والجلد بتهمتي «الحضور إلى الدوائر الحكومية دون محرم»، و«التقدم بدعاوى كيدية على موظفين حكوميين».

سوسن سليم وهي سعودية من أصل سوداني حكم عليها في كانون الثاني يناير 2010، بالجلد 300 جلدة، والسجن سنة ونصف، لأنها تقدمت بشكوى تقول فيها إنها تعرّضت إلى مضايقات من قبل أحد القضاة، وكانت أثناء متابعتها لهذه الشكوى تراجع مكاتب المسؤولين «دون محرم».

وفق **هيومن رايتس ووتش** فإن سليم كانت قد طلبت العام 2004، من قاض محلي مساعدتها في الإفراج عن زوجها المسجون بسبب ديون عليه، ولكن القاضي بحسب رسالة وجهتها سليم إلى الملك عبداللّه بن عبد العزيز، طلب منها أن تطلّق زوجها وتأخذه هو. سليم قالت في نفس الرسالة إن القاضي وبعد الإفراج عن زوجها أخبرها بأنه سيعيد زوجها إلى السجن خلال ثلاثة أشهر إن لم يتمكن من السداد، وذلك «لأنها فضّلته عليه» بحسب الشكوى.

في شباط فبراير 2008، تقدمت سليم مجددا بشكاوى إلى رئيس الشرطة ومدير الجوازات والمحافظ في منطقتها، تقول فيها إنها ما تزال تتعرض إلى مضايقات من القاضي المذكور. ولكن هؤلاء المسؤولين «وبخوها» لأنها كانت تراجع مكاتبهم دون ولي أمرها، رغم أنها أوضحت لهم أن جميع أقاربها من الرجال في السودان، وأن ولي أمرها الوحيد في المملكة هو زوجها الذي كانت على خلافات معه آنذاك.

سليم، وفق المنظمة، تقدمت في الشهر نفسه بشكوى إلى وزير الداخلية السعودي اتهمت فيها المسؤولين المحليين بالإساءة إليها، وقد ساعدها في تحضير شكواها قاض متقاعد، وقالت المنظمة إن المحكمة حكمت عليه هو أيضا بالسجن 10 أشهر، و120 جلدة، وذلك بتهمة المساعدة على «كتابة شكاوى زائفة».

بحسب المنظمة، فإن السعودية وأثناء مراجعة سجلها الحقوقي العام 2009، كانت قد قبلت توصية من مجلس حقوق الإنسان تقضي بإلغاء نظام ولاية الأمر، لكنها «لم تتخذ بعد أية خطوات للوفاء بوعدها».■

## لبنان

# تغريم «الآداب» اللبنانية بسبب مقال

قضت محكمة لبنانية بتغريم رئيس تحرير مجلة **الآداب** اللبنانية سماح إدريس، ووالدته مديرة المجلة عايدة مطرجي مبلغ أربعة آلاف دولار لكل منهما، وذلك إثر دعوى قضائية رفعها المستشار الثقافي للرئيس العراقي فخري كريم، وهو شيوعي سابق، اتهم فيها المجلة بنشر مقال تضمن «ذما وقدحا» في حقه.

المحكمة أصدرت قرارها في الأول من آذار/ مارس 2010، بعد مداولات استمرت منذ العام 2007، عندما كتب إدريس افتتاحية لعدد ربيع تلك السنة بعنوان «نقد الوعي النقدي: كردستان-العراق نموذجاً»، وانتقد فيه من قال إنهم «أدعياء الوعي النقدي» الذي «يهاجمون ظالمين مستبدين، لكنهم يسكتون عن ظالمين مستبدين آخرين»، وجاءت الافتتاحية في أعقاب إقامة مهرجان ثقافي أقيم في كردستان تحت رعاية الرئيس العراقي، ودعي إليه مثقفون عرب، حيث قال فيها إن المهرجان يأتي ضمن خطوات الرئيس العراقي لـ«شراء ضمائر المثقفين والصحفيين العراقيين والعرب وكمّ أفواههم عن قول الحقيقة».

إدريس الذي أعلن نيته استئناف الحكم، كان قد انتقد في مقاله مدير المهرجان فخري كريم، الذي يعمل مستشاراً ثقافيا للرئيس العراقي، ووصفه بأنه «مجرد شيوعي عراقي قديم على صلة بمخابرات صدام نفسه في الستينيات والسبعينيات، فضلا عن المخابرات العربية والأميركية والبريطانية».

وكانت القضية قد أثارت على امتداد السنوات الثلاث الماضية جدلاً كبيراً في الأوساط الثقافية العربية، وصدرت على إثرها «وثيقة شرف بين أنصار الكلمة الحرة»، وقّعت عليها ألف شخصية من العاملين في الشؤون الثقافية والسياسية والاجتماعية والقانونية، شجبت فيها اللجوء إلى المحاكم في قضايا الفكر، ودعت إلى «مناقشة ما يرد في الإعلام مناقشة عقلانية حرة»، والالتزام بعدم اللجوء إلى القضاء إلا في حالة رفض الوسيلة الإعلامية نشر الرأي المضاد.■

## الكويت

# أحكام في قضايا رأي بالجملة

وصفت منظمة **مراسلون بلا حدود** يوم 7 آذار/ مارس 2010، بأنه كان يوما «حالكاً» في تاريخ حرية الصحافة في الكويت، وقالت في بيان لها صدر آذار/مارس 2010، إن محكمة كويتية أصدرت في هذا اليوم أحكاماً بغرامات باهظة ضد صحفي ونائبين في البرلمان إضافة إلى صحيفتين محليتين.

وفق المنظمة فقد قضى الحكم الأول بتغريم الصحفي المعارض محمد عبد القادر جاسم، مبلغ 3 آلاف دينار كويتي، 7600 يورو تقريباً، وذلك في القضية المرفوعة ضده من قبل رئيس الوزراء الكويتي، بسبب مقال نشره جاسم، وقال فيه إن وسائل إعلام دعمت رئيس الوزراء، أسهمت في إذكاء التوتر بين الطائفتين السنية والشيعية في الكويت. المقال كان جاسم قد نشره في آب أغسطس 2009، في صحيفة **العالم اليوم** التي قضت المحكمة بتغريمها المبلغ ذاته.

الحكم الثاني صدر ضد النائب محمد المطيري، بسبب تصريحات أدلى بها في أيار/ مايو 2009، إلى صحيفة **الرؤية**، وأشار فيها إلى «انقسامات في الأسرة الحاكمة». المحكمة قضت بتغريم المطيري، والصحيفة مبلغ 3 آلاف دينار لكل منهما.

الحكم الثالث كان أيضا بغرامة مقدارها 3 آلاف دينار، صدر ضد كل من النائب مرزوق الغانم، وصحيفة **النهار** الكويتية، وذلك بسبب تصريحات وصفتها المحكمة بأنها «مسيئة إلى الأسرة الحاكمة».

**مراسلون بلا حدود** قالت في بيانها إن هذه الأحكام مثيرة للقلق على حرية التعبير وحرية الصحافة في الكويت، مشيرة إلى تعديلات مرتقبة على قانون المطبوعات الكويتي، قدّمت للبرلمان الكويتي من قبل وزير الإعلام، ومن المتوقع أن يصدر البرلمان قريباً قراراً بشأنها، وهي تعديلات قالت المنظمة إنها، في حالة إقرارها، سوف «تنجح في كَمّ الصحافة الكويتية».■

## الإمارات

# قضية ضد الحكومة لحجبها موقعاً إلكترونياً

◀ في قضية هي الأولى من نوعها في الإمارات، تقدّم ناشط حقوقي في دبي ببلاغ إلى النائب العام ضد الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات، وذلك بسبب حجبها موقع **الحوار** الإماراتي. عبد الحميد الكميتي وهو محام إماراتي تقدم بالبلاغ في 14 آذار/ مارس 2010، وقال فيه إن الهيئة بحجبها الموقع خرقت القانون الذي منع الدخول إلى مواقع وأنظمة معلوماتية، وما يترتب على ذلك من حذف أو إفشاء أو إتلاف بيانات.

وكانت السلطات الإماراتية قد أقدمت، بحسب البلاغ، على حجب الموقع المذكور في 7 شباط فبراير 2010، بعد أقل من ستة أشهر على انطلاقه، بطريقة وصفها الكميتي في بلاغه بأنها «غير تقليدية»، فبدلاً من ظهور عبارة «الموقع محظور» كما هو الحال في المواقع المحجوبة، فإن المتصفح تظهر له رسالة تقول «خلل في الشبكة».

بحسب بيان نشره القائمون على الموقع، فإن الدليل على أن الأمر ليس خللاً فنياً هو أن الرسالة السابقة تظهر فقط للمتصفحين من داخل الإمارات، وأن هؤلاء يمكنهم الدخول إلى الموقع عن طريق استخدام برامج فتح المواقع المحجوبة.

البيان انتقد ما وصفه بـ«المسرحية السمجة» للهيئة العامة لتنظيم الاتصالات، في إشارة إلى أن الهيئة كانت قد أعلنت عن وجود خلل فني في الموقع وطلبت «أن يتواصل أصحاب الموقع معها لحلّه»، هادفة من ذلك كما يقول البيان إلى الوصول إلى القائمين على الموقع.

وهو أمر كانت منظمة **مراسلون بلا حدود** قد أشارت إليه في بيان استنكرت فيه حجب الموقع، وقالت إن مشاركين في النقاشات التي تدور في منتدياته متخوّفون من أن السلطات تسعى إلى اكتشاف هوية أصحابه من «مثقفين إماراتيين» يستخدمون أسماء مستعارة.

بحسب مراسلون بلا حدود فإن موقع **الحوار** الإماراتي هو واحد من «أكثر الأصوات استقلالية في الإمارات»، وهو يعالج قضايا لا تناقشها في العادة وسائل الإعلام في الإمارات، مثل قضايا حرية المعتقد والتعبير والحقوق المدنية والسياسية وأشكال التمييز العنصري. وحجب الموقع، كما تقول المنظمة، هو دليل على عدم تقبل السلطات لـ«مساحة النقاش الحرة التي يمثلها الإنترنت».■

## سوريا

# قتلى وجرحى في احتفالات بعيد كردي

◀ انتهت احتفالات بعيد **النوروز** لدى سوريين أكراد نهاية دامية، فقد سقط قتيلان وثمانية جرحى نتيجة اشتباكات بين محتفلين بالعيد، وأفراد من قوات الأمن السورية، كانوا طلبوا من المحتفلين إزالة أعلام كردية، وصور للزعيم الكردي عبد اللّه **أوجلان**.

وفق بيان أصدره المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن الاشتباكات اندلعت صبيحة يوم 21 آذار/مارس 2010، في مدينة الرقة، وسقط فيها شاب وفتاة بعد استخدام قوات الأمن الرصاص الحي، وذكر البيان أن 27 كردياً اعتقلوا على خلفية الحادث، وأن «مصيرهم لا يزال مجهولا».

يذكر أن تقريراً مطولاً عن أحوال الأكراد السوريين كان قد صدر عن منظمة **Human rights watch**، في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، وأشار إلى حادثتي إطلاق نار سابقتين قامت بهما قوات أمنية على محتفلين أكراد.

التقرير قال إن الأكراد الذين يشكلون ما نسبته 10 في المئة من سكان سوريا البالغ عددهم 20 مليونا تقريبا، يعانون من «التمييز» ضدهم، وأن مئات الآلاف منهم محرومون من الجنسية السورية، وذلك في إشارة إلى ما يعرف في سوريا بـ«المكتومين»، وهم أكراد تمّ تجريدهم من جنسيتهم السورية في إطار تعداد للسكان أجرته السلطات السورية العام 1962، وجرّد آنذاك ما يقارب السبعين ألف كردي من جنسيتهم السورية. ووفق التقرير، فإن عددهم الآن يناهز 300 ألف شخص.■

## البحرين

# قطع البث أثناء مناقشة قضية فساد

◀ استنكرت جمعيتان حقوقيتان بحرينيتان قيام السلطات البحرينية بقطع البث المباشر عن إذاعة البحرين الرسمية أثناء نقلها وقائع جلسات مجلس النواب البحريني، وذلك خلال النقاشات التي دارت حول تقرير قدمته لجنة برلمانية للتحقيق في شبهة فساد تمس أملاك الدولة، ويشتبه في تورط أفراد من العائلة الحاكمة ومسؤولين في الحكومة وديوان الملك فيها.

مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، قالتا في بيان أصدرتاه في 24 آذار/مارس 2010، إن البث انقطع يوم 23 آذار/مارس 2010، عن إذاعة البحرين التي دأبت منذ العام 2007، على النقل المباشر لوقائع ومناقشات المجلس، أثناء مناقشة ما وصفه البيان بـ«أكبر عملية فساد تشهدها البلاد في تاريخها»، حيث اتهم مسؤولون بـ«الاستحواذ» على أراض حكومية تتجاوز مساحتها 65 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 9 في المئة من المساحة الكلية للبلاد. الأراضي التي تقدر قيمتها بـ 40 بليون دولار، كان بعضها، بحسب البيان، مخصصاً لمشاريع إسكانية وتعليمية وصحية وحدائق عامة، وتم الاستحواذ عليها عن طريق «عمليات بيع أو استبدال وهمية، أو بيع أو تأجير بمبالغ زهيدة».

البيان أشار بـ«قلق» إلى عدم تعرض أعضاء الأسرة الحاكمة في العادة إلى «الرقابة والمحاسبة» وإلى تمتعهم بـ«حصانة غير مكتوبة»، وطالب بالتعامل بشفافية مع ملفات الفساد، والتوقف عن التعامل مع هذه الملفات بازدواجية، وبتقديم «جميع المفسدين» إلى محاكمات نزيهة وعلنية.■

مدير «يو سي ماس- الأردن»
كل الأطفال مبدعون

# لكن الفرص والتدريب يخلقان المميّزين

**معتز عازر مدير يو سي ماس الأردن. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة نيويورك للتكنولوجيا في أبو ظبي، العام ٢٠٠٧، وسبق أن نال شهادة البكالوريوس في الصيدلة من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية العام ١٩٩٩، عمل بعدها مع عدة شركات للأدوية، وتنقل بين الأردن وأبوظبي التي ولد وتلقى تعليمه لسنتين فيها، قبل أن يعود إلى الحُصن (شمال الأردن) ويستكمل دراسته الأساسية والثانوية في مدارسها.**

**«يو سي ماس- الأردن» شركة مساهمة خاصة ذات مسؤولية محدودة، أسستها مجموعة من المستثمرين العرب. بدأت أعمالها في النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ بتطبيق برنامجها الخاص بالحساب الذهني الذي يتميز بتطوير القدرات العقلية الكامنة للأطفال حدّ الإبداع، وهي تقدم هذا البرنامج الآن في تسع مدن أردنية.**

حاوره: حسين أبو رمّان

**السنجل: كيف تعرّفون برنامج «يو سي ماس»؟**

- «**يو سي ماس**» هو الأحرف الأولى مما يعرف بـ«المفهوم الشامل لنظام الحساب الذهني»، وهو برنامج موجه للأطفال لتفعيل طاقاتهم العقلية الكامنة في المرحلة العمرية بين سن الرابعة والثانية عشرة. أطلق هذا البرنامج في الأردن في آب/أغسطس 2007، وهو ينفذ حالياً من خلال شراكات مع 35 مدرسة ومركزاً تعليمياً في تسع مدن أردنية.

**السنجل: ماذا يعني نظام الحساب الذهني؟**

- هو عمليات الحساب من جمع وطرح وضرب وقسمة... إلخ، ينفذها الدماغ ذهنياً، أي أنه يجريها بشكل منفرد دون استخدام أي أداة مساعدة سواء كانت قلماً وورقة أو آلة حاسبة، حيث يكون معالج المعلومات هو العقل البشري فقط. ويبدأ التدريب على هذا النظام باستخدام العداد الخشبي، وهو أداة صينية قديمة يعود ابتكارها إلى ما قبل 3000 سنة. الطلبة الذين يتلقون التدريبات على هذا البرنامج، يكتسبون، ذهنياً، مهارة إجراء عمليات حسابية طويلة أو صعبة في زمن قياسي.

**السنجل: ما دلالة استهداف الفئة العمرية من ٤ إلى ١٢ سنة تحديداً؟**

- إن أكبر قدر من النمو في الدماغ البشري يتم قبل سن الثالثة عشرة، حيث يبلغ العقل ذروة تطوره بين الرابعة والثانية عشرة من عمر الطفل الذي يكون 75 في المئة من قدراته العقلية قيد النمو. هذه القابلية العالية جداً لدى الأطفال للتكيف والتطور، يمكن صقلها ورفدها بالتكامل المرئي/الحركي والسمعي/الحركي. لهذا السبب، يوصي الخبراء بتعليم الأطفال في سن مبكرة لغة جديدة إلى جانب لغتهم الأم، أو تعلم العزف على آلة موسيقية، أو مُمارسة أي نشاطٍ آخر من أنشطة تطوير العقل لكونها تحفز الدماغ وتسهم في نموه وتطوير أدائه، ولهذا يكون تعلم هذه المهارات أكثر سهولة على الأطفال في هذه السن المُبكرة. هذا في حين أن الدماغ إذا كبر وبلغ حجمه ووزنه الطبيعيين، فإن إحداث التغيير يصبح أكثر صعوبة، ويتطلب جهداً أكبر.

**السنجل: هناك من يعتقد أن تعلم الطفل أكثر من لغة أجنبية إلى جانب اللغة الأم يشتت قدراته، ما رأيك؟**

- الوقائع الحياتية التي نعرفها تدحض هذا الانطباع. فهناك أطفال كثيرون يتكلمون ثلاث لغات بطلاقة، لأن العقل البشري قادر على استيعاب ذلك. المهم في هذه الحالة هو أن يتم التعلم في سن مبكرة وبطريقة ملائمة تربوياً. ونحن نعدّ من يتدرب على برنامج **يو سي ماس** كما لو أنه تعلم لغة جديدة.

**السنجل: هل هناك تأثيرات «جانبية» إيجابية لهذا البرنامج في تنمية شخصية الطفل؟**

البرنامج لا يستهدف في الأصل التأثير في الجانب السلوكي لدى الأطفال، ومع ذلك، فإن له تأثيرات إيجابية باهرة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين؛ الأول هو أن الأطفال الذي يتلقون تدريبات برنامج **يو سي ماس**، يلتحقون بمجموعات صفية يتكون طلابها من فئات عمرية ومدارس مختلفة، وهذا يوفر لهم معارف وتجارب جديدة، ويسهم في صقل شخصياتهم. أما السبب الثاني؛ فهو أن التميز الذي يوفره البرنامج للطفل بين أقرانه وفي أسرته ومجتمعه، يعطيه ثقة أكبر بنفسه. ويقدم أهالي الأطفال شهادات رائعة عن التغيير الذي يقع لأطفالهم على صعيد حضورهم وثقتهم بنفسهم، وخاصة إذا لم يكن لديهم قبل ذلك ما يوفر لهم الإحساس بالتميز مثل التفوق المدرسي، أو ثراء العائلة، أو عضوية فريق رياضي، أو ما شابه ذلك.

**السنجل: كيف تفسر وجود قابليات مختلفة لدى الأطفال على صعيد الإبداع؟**

كل الأطفال لديهم قدرات إبداعية كامنة، وإن بمستويات متفاوتة، لكن إبراز هذه القدرات يتوقف على التدريب. يوجد أطفال يكون النصف الأيمن من عقولهم هو المهيمن، وبما أن هذا النصف هو المسؤول عن الإبداع، لذلك يكون الاستعداد الوراثي للإبداع لديهم أعلى، وتكون فرصة أن يصبحوا مبدعين أكبر. لكن الشق الآخر المكمل للجانب الوراثي هو التدريب بكل ما ينطوي عليه من جهد وعرق ومتابعة. من هنا فإن تقاطع المهارتين الوراثية والتدريبية هو الذي يبرز القدرات لدى الأطفال ويعمل فرقاً. ورداً على سؤال حول أيهما أكثر تأثيراً على شخصية الطفل؛ العنصر الطبيعي (الوراثي) أم البيئي (التدريب)، أجاب عالم النفس الكندي **Hebb**، بطرح السؤال التالي: أيهما أكثر أهمية لمساحة المستطيل؛ الطول أم العرض؟

**السنجل: ما الذي يحول دون استمرار قابلية الإبداع لدى الطفل؟**

ما يجري على أرض الواقع، هو أن الأطفال لديهم قبل دخول المدرسة مستويات عالية من الإبداع، لكن بسبب نوعية النظام التعليمي الذي يركز على المهارات الخاصة بالجانب الأيسر من الدماغ المسؤول عن اللغة والتحليل المنطقي والرياضيات، وكذلك توجيه «الكبار»، أي الأهل لأطفالهم نحو المهارات التي يهيمن عليها هذا الجانب من الدماغ، فإن 10 في المئة من الأطفال فقط يحتفظون بمستوى عالٍ من الإبداع عند بلوغهم سن السابعة من العُمر. أما عندما يبلغ الطفل سن الرشد، فإن هذا المستوى العالي من الإبداع لا يبقى سوى لدى 2 في المئة من الأطفال.

**السنجل: ماذا توفر لكم الشراكات التي تقيمونها مع نخبة من المدارس الخاصة؟**

- المهم في الشراكة هو الموقف الإيجابي للمدرسة من برنامج **يو سي ماس**، وترحيبها

باستفادة طلبتها منه. أما على الصعيد العملي، فإن المدارس الشريكة توفر للبرنامج المكان لتقديم الحصص داخل المدرسة، وهذا يسهل على الأهل اتخاذ القرار بشأن تسجيل أبنائهم في البرنامج. وتحصل المدرسة الشريكة على مردود مالي رمزي مقابل استخدامنا المرافق.

**السّجل: هل هناك تأثيرات ملموسة لهذا البرنامج على تطوير قدرات الطفل بشكل عام؟**

تدريب الأطفال لاستيعاب وإتقان برنامج **يو سي ماس** يحتاج إلى تدريب الأطفال على مهارات أساسية مثل التركيز والتذكر؛ سواء التصويري أو الرقمي، التخيل والتصور، استخدام حاستي السمع والبصر. هذه المهارات تجعل من الطفل العادي طفلاً متميزاً جداً على المستوى الأكاديمي، إذ يصبح بمقدوره تحسين تحصيله المدرسي مع بذل وقت أقل في الدراسة.

**السّجل: من هو مبتكر نظام الحساب الذهني، ومتى؟**

- ابتكر هذا النظام العام 1993، الماليزي من أصل صيني **Dino Wong**، ما يفسر لماذا كانت ماليزيا سبّاقة إلى دمج نظام الحساب الذهني في مناهج مدارسها الحكومية والخاصة كأول دولة في العالم.

**السّجل: كيف تنظر لمسؤوليتكم الاجتماعية؟**

- رغم حداثة انطلاقتنا، نحن نؤمن بوجود مسؤولية اجتماعية لبرنامج **يو سي ماس**، بالنظر إلى مكانة التعليم كأهم أدوات التغيير في مجتمعنا. وقد بدأنا ترجمة هذه المسؤولية الاجتماعية بالشراكة مع «مبادرة التعليم الأردنية» التي ترعاها الملكة رانيا العبد اللّه، أواسط آذار/مارس 2010، حيث سنقوم بإجراء دراسة توثيقية خلال سنة لطلبة من أربع مدارس حكومية لقياس التطور في التعامل مع برنامج **يو سي ماس**. وهناك مبادرات أخرى قيد الدراسة، سنعلن عنها لاحقاً.■

NIVEA
FOR MEN

# توقف عن الأحلام...
# انطلق بالقيادة!

## اربح عطلة أسبوعية مع سيارة أحلامك في دبي!

اشترِ أي عبوة ترويجية من **نيڤيا للرجال** ثم امسح الكوبون وسجل الرقم الظاهر عليه في الموقع الإلكتروني **www.NIVEA-me.com/dreamcar** للحصول على فرصة الفوز!

**ما يريده الرجال**

Logitech

NEED FOR SPEED UNDERCOVER

PS3 PlayStation.3

# «الجزيرة المغلقة» للمخرج مارتن سكورسيزي

# فيلم ثريّ بالمغامرة والتشويق

محمود الزواوي

ظهور أي فيلم جديد يقدّمه **مارتن سكورسيزي**، أبرز المخرجين الأميركيين المعاصرين، يعدّ حدثاً فنياً يثير اهتمام نقاد السينما في كل مكان. فهو مخرج مبدع دائم التجديد والتنويع في أفلامه التي تميزت دائماً بمستواها الفني الرفيع، وفازت بأرفع الجوائز السينمائية، مثلما أثارت الكثير من الجدل.

وقد استقبل النقاد فيلمه الجديد «الجزيرة المغلقة» **Shutter Island** باهتمام كبير، ذلك أنه أول فيلم روائي يقدمه منذ فيلم «الراحلون» 2006، الذي فاز عنه بجائزة الأوسكار لأفضل مخرج من بين 53 جائزة سينمائية فاز بها هذا الفيلم، بينها أربع من جوائز الأوسكار، شملت أيضاً جوائز الأوسكار لأفضل فيلم وسيناريو ومونتاج، بالإضافة إلى فوز سكورسيزي بجائزة الكرات الذهبية، وجائزة نقابة المخرجين الأميركيين لأفضل مخرج.

«الجزيرة المغلقة» هو الفيلم الروائي السادس والعشرون لهذا المخرج عبر مشواره السينمائي الطويل، وهو الرابع الذي يجمعه مع الممثل **ليوناردو ديكابريو**. ويستند الفيلم إلى سيناريو للكاتبة السينمائية **ليتا كالوجريديس** مبنيّ على رواية معروفة بالعنوان نفسه للكاتب **دنيس ليهين** صدرت في العام 2003.

تقع أحداث الفيلم العام 1954، في جزيرة جبلية صغيرة وهمية، من ابتكار **ليهين**. وتقع الجزيرة، في سياق قصة الفيلم، في المحيط الأطلسي على مقربة من مدينة **بوسطن** بولاية **ماساشوسيتس**. وقد صُوّرت معظم مشاهد الفيلم في هذه الولاية، بالإضافة إلى ولاية مين المجاورة.

الشخصيتان المحوريتان الرئيستان في «الجزيرة المغلقة» هما مدير الشرطة أو الشريف إدوارد دانيالز (الممثل **ليوناردو ديكابريو**)، وشريكه الجديد في العمل تشاك **أويل** (الممثل **مارك روفالو**)، اللذان يُرسَلان في مهمة إلى مستشفى للأمراض العقلية للمجرمين يقع في تلك الجزيرة التي يتطلب الوصول إليها ومغادرتها استخدام قارب. ويكلَّف رجلا الأمن بالتحقيق في اختفاء نزيلة خطيرة اسمها **راتشيل سولادنو** (الممثلة **إميلي مورتيمر** في الصغر، والممثلة **باتريشيا كلاركسون** في الكبر) كانت قد أُدخلت السجن بعد إدانتها بارتكاب جريمة إغراق أطفالها الثلاثة.

يحيط الغموض باختفاء هذه النزيلة من السجن. فكيف يمكن لها أن تختفي من زنزانة خاضعة للمراقبة على مدار الساعة من الخارج وتقع في جناح محكم الإغلاق وفي مستشفى أقيم في حصن قديم مبنيّ منذ أيام الحرب الأهلية الأميركية بحيث يتحمل نيران المدافع الثقيلة؟ من الواضح أنه ليس من الممكن لهذه النزيلة أن تغادر الجزيرة وهي على قيد الحياة، وربما تكون مختبئة في كهف أو واد.

يبدو للوهلة الأولى أن اختفاء سجينة واحدة من مستشفى للأمراض العقلية للمجرمين لا يستدعي وجود اثنين من مدراء الشرطة، لكن سرعان ما تتكشف حقائق تثير الشكوك وتظهر أن الوضع أكثر تعقيداً من المتوقع، بخاصة بعد أن يلتقي رجلا الأمن بالمدير الطبي للمستشفى، **كولي** (الممثل البريطاني الهندي الأصل **بين كنجسلي**)، صاحب الشخصية المريبة والمنفرة.

يتضح لرجُلَي الأمن أن كولي وزميله الشرير الطبيب **نهرينج** (الممثل السويدي **ماكس فون سيدو**) يخفيان سراً كبيراً. وحتى نائب مدير السجن (الممثل **جون كارول لينش**) الذي يبدو لطيفاً في الظاهر، يتصرف بشكل مثير للريبة والشكوك.

من الواضح أن المسؤولين الشريرين الذين يلتقي بهم رجُلا الأمن يُخفون أمراً غامضاً أكثر خطورة من مجرد اختفاء نزيلة من السجن. وأول ما يتبادر إلى الذهن الإشاعات المنتشرة حول قيام الفريق الطبي في المصحة العقلية بإجراء تجارب علمية مريبة على النزلاء.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أننا نطّلع في سياق أحداث الفيلم على معلومة مهمة تتعلق ببطل القصة **إدوارد دانيالز**، هي أن زوجته قُتلت على يد مجرم مصاب باضطراب عقلي موجود في السجن نفسه، ما يثير احتمال اشتراكه في هذه المهمة للانتقام من قاتل زوجته. ويعاني **دانيالز** من العديد من المشاكل التي تتكشف للمشاهدين عبر استخدام أسلوب العرض الارتجاعي، بالبراعة المعهودة للمخرج **مارتن**

**سكورسيزي**، مستعرضاً أثر الخبرات المأساوية التي تعرّض لها **دانيالز** خلال مشاركته في الحرب العالمية الثانية في ألمانيا قبل ذلك بعشر سنوات وغيرها من الخبرات التي تركت آثاراً عميقة في نفسه، بما في ذلك أجواء الحرب الباردة التي هيمنت على تلك الفترة الزمنية.

تتحول قصة «الجزيرة المغلقة» بصورة تدريجية إلى وضع أعباء متزايدة على كاهل بطل القصة مدير الشرطة **إدوارد دانيالز** في علاقاته ومواجهاته مع الأطراف المختلفة، بمن في ذلك شريكه في المهمة **تشاك أويل** وطاقم المستشفى بقيادة **كولي ونيهرنج** ونزلاء المستشفى وحراسه. وقد يوحي ذلك بإصابة بطل القصة بجنون الارتياب، بخاصة إذا أضيفت إلى ذلك ذكرياته الأليمة المتعلقة بمقتل زوجته **ديلوريس** (الممثل **ميشيل وليامز**) والصداع الدائم الذي يتعرض له، إضافة إلى ذكريات الحرب المؤلمة.

وفي ما بين الشخصيات السيكوباتية والأطباء النفسيين والأسرار المخفية المحيطة بشخصية بطل القصة مدير الشرطة، تختلط الأمور بين الحقيقة والأوهام وبين سلامة العقل والجنون. وعندما تظهر السجينة المفقودة فجأة يدرك مدير الشرطة أن هناك الكثير من الأسرار والألغاز التي يجب كشفها. ويتزامن ذلك مع هبوب الإعصار، الأمر الذي يجعل اتصال الجزيرة مع البر أمراً مستحيلاً، وتخيم على الجو ليلة عاصفة مظلمة تتخللها أصوات مرعبة، وهي أوضاع مثالية لدخول المحققين إلى المناطق المحظورة في المصحة العقلية. ويدخل مدير الشرطة في سباق مع الزمن في سعيه الدؤوب للبحث عن الحقيقة. وينتهي الفيلم بسلسلة من المفاجآت المتلاحقة غير المتوقعة، بما في ذلك الهويات الحقيقية للشخصيات الرئيسة للقصة التي تتستر وراء شخصيات مزيفة.

والماء من الأمور التي يتكرر ظهورها في أفلام المخرج **مارتن سكورسيزي**. وتلعب صورة الماء دوراً واضحاً في «الجزيرة المغلقة». فهناك المحيط الذي يعزل الجزيرة، والإعصار الذي يجتاح المنطقة، والأطفال الغرقى أبناء النزيلة المفقودة. وتنذر صورة الماء في هذا الفيلم بالخطر المحدق بدلاً من أن يكون الماء رمزاً للحياة.

يتميز هذا الفيلم بالإخراج المحكم **لمارتن سكورسيزي** الذي ينجح في خلق جو عام مشحون بالترقب والتوتر منذ المشهد الأول لعرض لائحة أسماء المشاركين في الفيلم، مستخدماً الموسيقى التصويرية المعبّرة عن جو الخوف المقترن بأفلام التشويق والرعب، ويعزّز ذلك بجو كئيب ملبد بالغيوم، ما يوحي بهبوب إعصار وبأن شيئاً مرعباً على وشك الحدوث.

يركز **سكورسيزي** على مخاطبة أحاسيس المشاهدين والتأثير عليها، ما ينذر بالكشف عن أسرار مرعبة. كما يتميز الفيلم بقوة أداء ممثليه الذين يضمون مجموعة من الممثلين القديرين، وفي مقدمتهم الممثل ليوناردو ديكابريو الذي يتقمص شخصية مدير الشرطة بحساسية مرهفة، ويغوص في أعماق تلك الشخصية بحيث ينجح في نقل أحاسيسها إلى المشاهدين. ويؤكد سكورسيزي هذا الأمر، باللقطات القريبة لتعابير وجه ديكابريو. هذا بالإضافة إلى الممثلين المخضرمين بين **كنجسلي** و**ماكس فون سيدو** اللذين يعبّر كلّ منهما بعينيه الثاقبتين عن شخصية الطبيب الشرير بنظراته الساخرة. وتقترن قوة أداء الممثلين بأفلام المخرج **مارتن سكورسيزي** الذي فاز ممثلو أفلامه بمئات الجوائز السينمائية.

ولتهيئة ممثلي فيلم «الجزيرة المغلقة» للجو العام لقصة الفيلم، قام **سكورسيزي** بعرض اثنين من أشهر أفلام الإثارة والتشويق لطاقم الفيلم، هما «من الماضي» 1947 للمخرج **جاك تورنييه**، و«الدوار» 1958 للمخرج **ألفريد هيتشكوك**.

يشار إلى أنه كما يحدث عادة لكثير من الأفلام السينمائية، فقد رُشّح عدد من الممثلين للقيام بالدورَين الرئيسيين في فيلم «الجزيرة المغلقة» قبل إسنادهما للممثلين **ليوناردو ديكابريو** و**مارك روفاليو**، ومنهم **براد بيت** و**مارك** و**ألبيرغ** و**روبرت داوني** و**جوش برولين**. كما رُشّح كلٌ من المخرج الألماني و**ولفجانج بيترسين** والمخرج الأميركي **ديفيد فينشر** لإخراج هذا الفيلم قبل تكليف **سكورسيزي** بهذه المهمة.

صعد فيلم «الجزيرة المغلقة» إلى المركز الأول في قائمة الأفلام التي تحقق أعلى الإيرادات على شباك التذاكر في دور السينما الأميركية، حيث حصد أكثر من 41 مليون دولار خلال الأيام الثلاثة الأولى لعرضه، وهو أعلى دخل يحققه أي فيلم من إخراج المخرج **مارتن سكورسيزي** أو يقوم ببطولته الممثل **ليوناردو ديكابريو** حتى الآن. وبلغت الإيرادات العالمية الإجمالية لهذا الفيلم أكثر من 171 مليون دولار خلال الشهر الأول لعرضه، وقد بلغت تكلفته نحو 80 مليون دولار.■

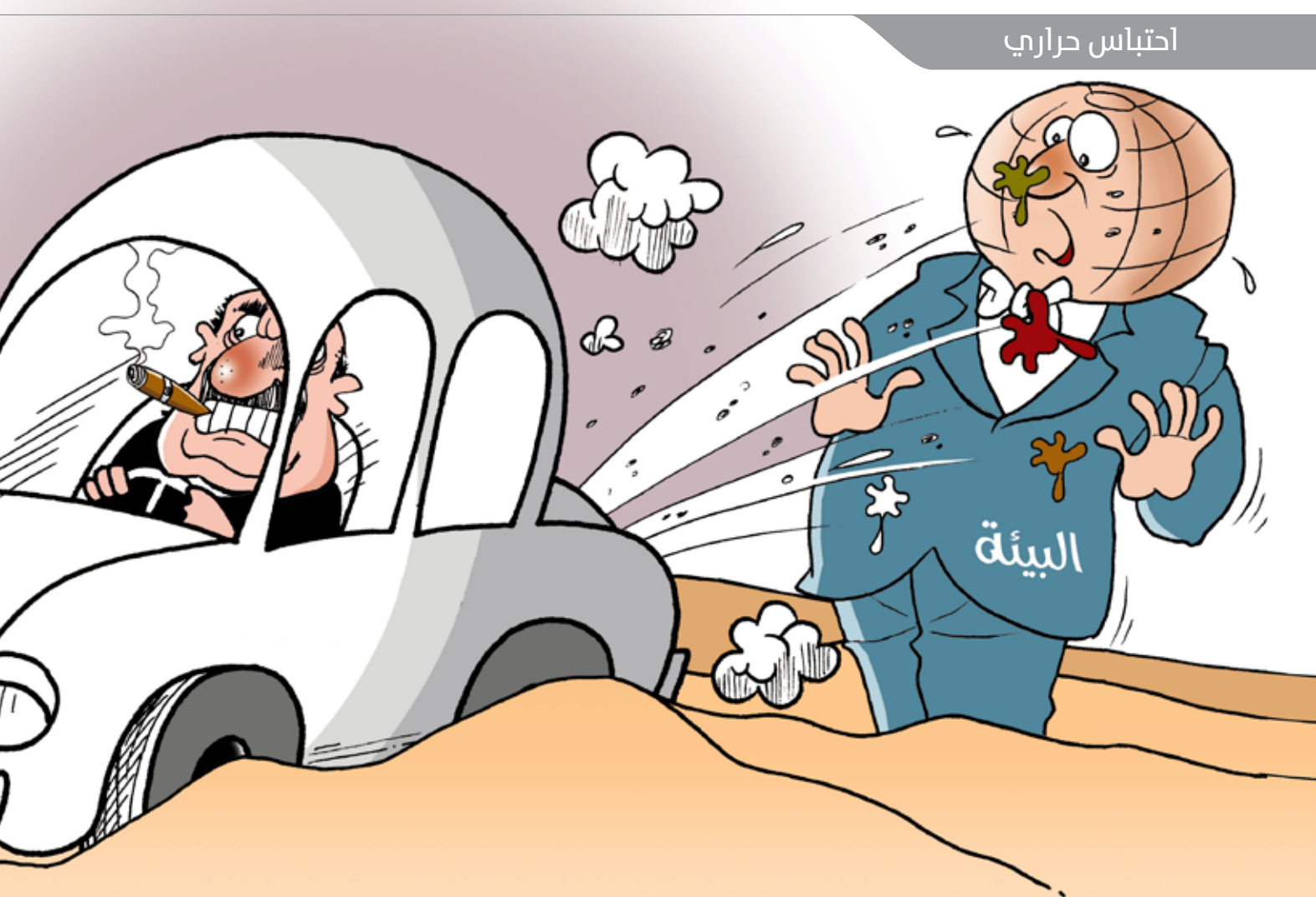


## إلغاء الإعفاء عن السيارات الهجينة

# ضربة موجعة للبيئة في الأردن

السجل- خاص

لم تثر عودة الحكومة عن قرارها بإلغاء الإعفاءات الضريبية على السيارات الهجينة حفيظة ناشطين في مجال حماية البيئة فقط، رأوا أن القرار أضاع فرصة ثمينة كان يمكن استثمارها في المحافظة على البيئة، ولا محللين اقتصاديين قالوا إن ما أرادت الحكومة توفيره من عائدات الضرائب ستعود إلى دفع أضعافه تكلفةً لفاتورة الطاقة، بل أثارت أيضاً مواطنين اشتروا هذه السيارات مستفيدين من الإعفاءات عليها، مراهنين على أن رخص ثمنها سيعمل على انتشارها، ما يسهم بالتالي في توفير قطعها وتيسير صيانتها مرتفعة الثمن نسبياً، ولكنه أمر سيكون بعيداً الآن، كما يقول رئيس هيئة مستثمري المناطق الحرة نبيل رمان، لأن قرار إلغاء الإعفاء عن السيارات الهجينة خفّض بشدة الطلب عليها، وكان بالتالي قرار «إلغاء» لها.

قرار الحكومة الذي أعلنته في آذار/مارس 2010، وقضى بفرض ضريبة مقدارها 55 في المئة من قيمة السيارة، سوف يجهض الفكرة التي خرجت قبل عامين تقريباً من وزارة البيئة، وقامت على أساس فتح السوق أمام هذا النوع من السيارات التي تعمل وفق آلية متطورة، تزاوج بين محركين يعمل أحدهما على الكهرباء، فيما يعمل آخر على البنزين.

هذه آلية لا تعمل فقط على خفض الانبعاثات الضارة، بل وخفض استهلاك الوقود بنسبة تصل إلى 50 في المئة، لأن محرك الكهرباء الذي يأخذ طاقته من الحركة الدورانية لعجلات المركبة، يكون هو المحرك الوحيد العامل ما دامت المركبة تسير بسرعة تقل عن 80 كم في الساعة، وبعد هذه السرعة يبدأ محرك البنزين بالعمل.

الفكرة دخلت حيز التطبيق العام 2009، عندما أصدرت الحكومة قرارها بإعفاء هذا النوع من السيارات، ما ساهم في خفض أسعارها بنسبة تراوح بين 30 إلى 50 في المئة من أسعار السيارات العادية، ورفع بالتالي من الإقبال عليها، حيث بلغ عدد السيارات الهجينة التي دخلت السوق الأردنية منذ تطبيق قرار الإعفاء 8650 سيارة تقريباً.

أما آثار القرار الجديد فستكون كالآتي: السيارة الهجينة بسعة محرك 2400 سي سي،

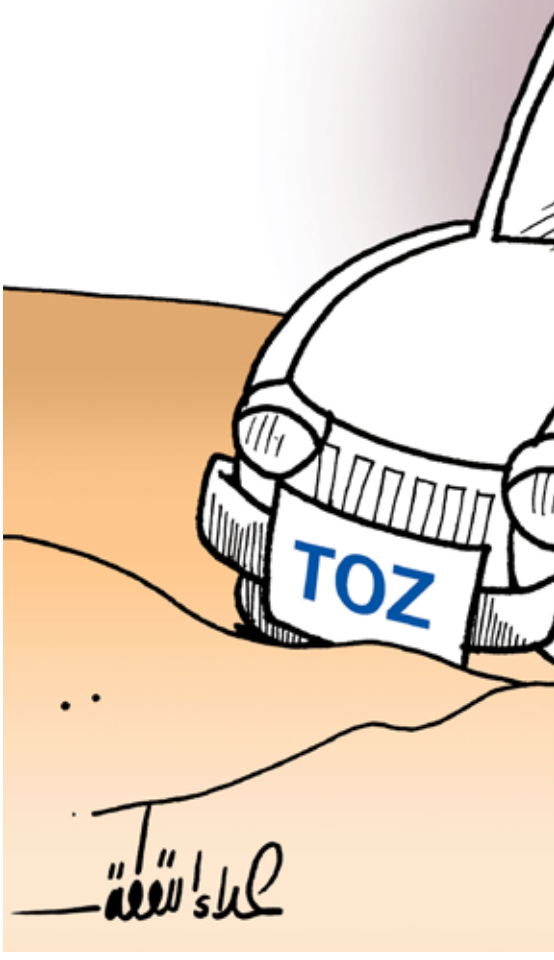


كانت مع الإعفاء تباع بـ 25 ألف دينار، في حين أنها ستباع ابتداء من 30 نيسان/أبريل 2010، بـ35 ألف دينار تقريباً.

الحكومة بررت قرارها الذي أبقى مع ذلك على نسبة إعفاء مقدارها 30 في المئة على السيارات الهجينة، مقارنة بالضريبة المفروضة على السيارات العادية وهي 81 في المئة تقريباً، بأنه جاء ليعالج «اختلالات» و«تشوهات» أحدثها قرار الإعفاء في سوق السيارات في المملكة.

وقالت في بيان على لسان وزير المالية محمد أبو حمور، إن قرار الإعفاء «استغل في غير الغايات المحددة» له وهي التخفيف من التلوث، وتخفيض استهلاك الوقود، حيث إن ما يزيد عن 60 في المئة من المركبات الهجينة التي تمّ إعفاؤها، كانت ذات سعة محرك يزيد عن 2500 سي سي، وهي سيارات لا تسهم في الحفاظ على البيئة، أو توفير الطاقة.

وزير البيئة حازم ملحس، أشار في تصريح إذاعي له إلى واحد من الاختلالات التي ذكرها البيان الحكومي، عندما وصف في برنامج «صوت الحياة» الذي بثّته إذاعة **حياة إف إم**، السيارات الهجينة التي تمّ تصديرها إلى الأردن بأنها «نفايات أميركية»، قائلا إنها «تزيد من التلوث البيئي».

في السياق نفسه، جواد عباسي، مدير عام مجموعة «المرشدون العرب» المتخصصة في دراسة أسواق الاتصالات العربية، يروي في مدونته، تجربته الشخصية هو وأفراد من عائلته مع تجّار أثناء سعيهم لشراء سيارات هجينة. وقال إنه من أصل ثماني سيارات تمّ فحصها، كانت هناك ست سيارات تمّ العبث بعداداتها، إضافة إلى أن التحري عنها أثبت أن بعضها تعرّض لحوادث كبرى. لكن تاجر السيارات هيثم شديفات الذي رفض «التعميم» في تصريحات ملحس، قال إن هناك تجاوزات من قبل بعض التجار لكنها، بحسبه، لم تكن القاعدة.

مع ذلك فقد حمّل رمان المسؤولية للحكومة، وقال إن ما سبّب هذه الاختلالات، هو قرار الإعفاء الذي أطلق العنان لاستيراد السيارات الهجينة بغض النظر عن سعة محركها وتاريخ تصنيعها، ومن هنا دخلت البلد، كما يقول، سيارات بسعة محرك وصل إلى 6 آلاف سي سي، وأخرى صنعت قبل سبع أو ثماني سنوات، لافتاً إلى أن «العمر الافتراضي لقطع السيارة الهجينة أقل من قطع السيارات العادية لأنها تعتمد تكنولوجيا متطورة، تكون أكثر حساسية وحاجة إلى الصيانة».

شديفات يوافق رمان على أن الحكومة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية. وقال إنها «تسرّعت» بإصدار قرار الإعفاء دون دراسة كافية لانعكاساته المتوقعة، وجعلت المستثمرين والمستهلكين «يدفعون ثمن خطئها». المستثمرون الذي تعاقدوا على شراء سيارات ستصل إلى الأردن بعد انتهاء المهلة الممنوحة لإنفاذ القرار، والعدد القليل نسبياً من السيارات التي دخلت إلى السوق الأردنية، قد لا يشجّع أي تاجر على توفير قطع غيار لهذه السيارات، أو توفير كوادر لصيانتها.

بعد إلغاء قرار الإعفاء، تعالت أصوات تطالب الحكومة بإلغاء الإعفاء عن السيارات الكبيرة، ومواصلة إعفاء السيارات الصغيرة التي تستخدمها قطاعات كبيرة من الناس، والتي تحقق هدفي الحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة. لكن رمان يقول إن ذلك غير ممكن من الناحية العملية لأن الولايات المتحدة بوصفها دولة مانحة رئيسية والمصنّع الأكبر للسيارات الكبيرة، ستعتبر أن قراراً كهذا موجّه ضد سياراتها بالتحديد.

الحل إذاً هو «الإبقاء على الإعفاء مع تقييد عملية الاستيراد، بحيث يمنع استيراد السيارات التي يزيد عمرها عن 3 سنوات، أو تزيد سعة محركها على 2500 سي سي، دون تحديد بلد المنشأ»، يقترح رمّان.

أبو حمور كان أشار في تصريحات صحفية إلى أن إعفاء هذه السيارات فوّت على الخزينة ضرائب تقدرب 96 مليون دينار. وفي هذا السياق يرى سلامة درعاوي، الكاتب في الشأن الاقتصادي في صحيفة **العرب اليوم**، أن الحكومة كان بإمكانها أن تدير ملف السيارات الهجينة بأسلوب أكثر حكمة. فهي هنا راعت البعد المالي في القضية، وأغفلت البعد الآخر المتعلق بالبيئة. وحتى في ما يتعلّق بالبعد المالي اعتمدت الحكومة، كما يقول، نظرة «قصيرة المدى»، لأن المبالغ المقدر لها أن ترفد الخزينة كضرائب على هذه السيارات، ستدفع الحكومة أضعافها في فاتورة الطاقة.

من هنا يقترح درعاوي الاستفادة من المركبات الهجينة في قطاع النقل العام، فتبقي الحكومة على الإعفاءات الضريبية والجمركية على السيارات الهجينة، وتقدم حوافز لمشغلي وسائط النقل العام لاستبدال مركباتهم وحافلاتهم بأخرى هجينة، وهو أمر سيعزز المحافظة على البيئة من ناحية، وسيخفض من تكلفة النقل العالية على المواطنين، ويزيد في الوقت نفسه من أرباح المشغلين.

المفارقة، في ما يمكن أن يعدّ دليلاً على «غياب التنسيق بين الجهات الرسمية» هو أن هيئة تنظيم قطاع النقل تقوم فعلاً بخطوات باتجاه توسيع استخدام المركبات الهجينة؛ فقطاع النقل في الأردن، كما يقول مدير هيئة تنظيم قطاع النقل جميل مجاهد، يستهلك 37 في المئة من فاتورة الطاقة في المملكة، يحتل النقل العام منها نسبة تتراوح بين 16 إلى 20 في المئة، الأمر الذي يجعل من استخدام المركبات الهجينة «ضرورة».

مجاهد يشير هنا إلى عطاء طرحته الهيئة مؤخراً لإنشاء خمسة مكاتب تاكسي في خمس محافظات أردنية، ويضم كل منها 50 سيارة. وقال إن الهيئة جعلت أفضلية الفوز بالعطاء للمشغّلين الذين يستخدمون السيارات الهجينة. «في هذا العطاء جعلنا استخدام السيارات الهجينة اختيارياً، لكننا في المستقبل وعند توافر البنية التحتية الملائمة نسعى بالتأكيد لجعله شرطاً للتشغيل»، يضيف مجاهد.

قرار إلغاء الإعفاء على السيارات الهجينة بعد أقل من 14 شهراً من إقراره، نموذج على التخبط والضبابية بامتياز، وعلى السياسات التي تعطي الأولوية إلى تحقيق «أهداف آنية» على حساب الإستراتيجية، لكن الأهم هو أنه ضربة موجعة للبيئة في الأردن.■

## أداءٌ مبهر لمعاقين صينيين في عمّان

# الطاقة المبدعة إذ تتفجّر فنّاً

بدا واضحاً أن الإعاقة لا يمكنها أن تثني المرء عن تطوير موهبته وتنمية مهاراته إن هو سعى إلى ذلك. ففي الحفل الذي قدمته الفرقة الفنية الصينية للمعاقين، على مسرح مركز الحسين الثقافي يومَي 8 و9 آذار/مارس، شكّلَ الراقصون والراقصات لوحات بديعة مزركشة باللون والموسيقى، كاشفين عن طاقة إيجابية خلاّقة مختزَنة في الإنسان يمكن تفجيرها عبر الأداء المبدع والتناغم مع الفريق.

العرض الذي أقيم احتفالاً بإعلان العام 2010 عاماً دولياً للتقارب بين الثقافات، حضره جمهور كبير من العرب وحشد من أبناء الجالية الصينية في عمّان، واشتمل على الموسيقى والحركات البهلوانية والغناء والرقص والعرض الأوبرالي.

استهلت الراقصات من فئة الصم والبكم الحفل برقصة «الألف يد»، وشكّلنَ لوحات استعراضية تمازجت فيها حركات أيديهن وإيقاعاتها، فمن تنين يتحرك بانسياب، إلى طاووس يتباهى بذيله، إلى موج بحر يتماوج بهدوء.. واختُتمت هذه اللوحة بوقوف الجماهير التي ملأت القاعة تعبيراً عن الانبهار. وكانت هذه الرقصة قُدمت في افتتاح دورة الألعاب الأولمبية لذوي الاحتياجات الخاصة في بكين العام 2008.

تواصلَ العرض الذي حمل عنوان «حلمي»، بلوحات جسّدت معاني الحب والإخاء وكيفية تعايش المعاقين مع إعاقتهم وتغلبهم على صعوباتها بالتصميم والإرادة، وأبرز أمثلتها ما قدمه هوانغ يانغ قوانغ، وهو فتى مبتور الساعدين، من حركات بهلوانية تحاكي إيقاع حياته في الريف، وكيف يستطيع حمل العصا التي تتدلى من طرفيها دِلاء الماء، ورافقته في العرض فرقة من الموسيقيين المكفوفين الذين عزفوا على آلات صينية تقليدية. وكان قوانغ كما أوضح لـ**السنجل**، تعرّضَ في صِغَره لصاعقة كهربائية أفقدته ساعديه، مما دفعه للاستعاضة عنهما بقدميه، يقول: «دربت نفسي كثيراً على تجاوز هذه المحنة، حتى وصلت إلى مرحلة أستطيع فيها الحياكة بقدمي».

وتألّقَ في الغناء المنفرد فنانون مكفوفون، إذ قدمت قاو شين شين أغنية بعنوان «لغز الحياة» استُهلت كلماتها التي تُرجمت للعربية عبر عرض على شاشتين متقابلتين على طرفَي المسرح: «بفضل الخير تصبح الحياة جميلة.. بفضل الحب تستمر الحياة بلا انقطاع». كما غنى الكفيف يانغ هاي جيون: «حين أغنّي أرى سحابات بيضاء تسبح في السماء»، كما أدّى «عَلّي صوتك بالغنا» لمحمد منير. ولم تكن هذه الأغنيةَ العربية الوحيدة التي قدمتها الفرقة، إذ غنت شين من التراث الأردني «يا ابو خْدِيد منَقْرش» التي رددها معها الجمهور بحماسة منقطعَة النظير.

توالت عروض الفرقة التي تتكون من نحو 90 عضواً من ذوي الاحتياجات الخاصة، لتقدم الرقصات: «ندى الربيع»، «الفَرَاش»، «روح الطاووس»، «الأرض الصفراء»، والمقطوعات الموسيقية: «بعز الليل»، «ملامح الريح»، وأغنية من فيلم «صوت الموسيقى»، وموسيقى أغنية «أنا كل ما أقول التوبة»، لتختتم الفرقة عرضها الذي استمر زهاء ساعتين بأغنية «نحن العالم» **We Are the World** لنجم البوب الراحل مايكل جاكسون ولينول ريتشي.

غادر الجمهور بعد أن حيّا أعضاء الفرقة بالتصفيق الحار، غير مصدّق ما رأته العيون وسمعته الآذان. أحد الشبان الذين حضروا العرض علّق لـ**السنجل** على ما شاهده، قائلاً بفكاهة: «يا ريت الأصحاء عنّا مثل المعاقين في الصين»، بينما أكدت الشابة إيناس مزكيان أنها بعد أن رأت ما قدمه هؤلاء المعاقون، تأمل أن تحضر عرضاً للصينيين الأصحّاء، وتساءلت بطرافة: «إذا المعاقين عندهم هيك، كيف السليمين؟!».■

«الجميلة النائمة»

# إطلاق خيال المتلقّي بعذوبة الموسيقى

رحلة مع الجسد الراقص عاشها الجمهور مع عرض باليه «الجميلة النائمة» للمخرجة رانيا قمحاوي، الذي أقيم على مسرح المركز الثقافي الملكي، آذار/مارس /2010، وشارك فيه زهاء مئة راقص وراقصة باليه من خريجي الأكاديميات والمؤسسات التدريبية التي تعنى بهذا الحقل الإبداعي.

العرض مستوحى من رائعة **تشايكوفسكي**، 1840 – 1893، «الأميرة النائمة»، ويسرد حكاية الأميرة الجميلة والابنة الوحيدة للملك والملكة، التي تحضر حفلاً كبيراً يقيمه والداها، وفيه تقدِّم لها العرّابة والجنيات الطيبات الهدايا المميزة. ونظراً لعدم دعوتها إلى الحفل، تغضب الجنية الشريرة كثيراً وتقرر الانتقام من الأميرة ومحاصرتها بالسحر بهدف قتلها.

وإذ تنتهي الحكاية بانتصار قوى الخير على الشر، كالعديد من نهايات القصص الكلاسيكية التي تم تداولها في أعمال **الأوبرا** العالمية، يشعر المتلقي أن جماليات العرض لا تكمن في قصته بقدر ما هي في الاستمتاع بأجواء رقص حديثة تمازجت مع مبادئ فنية كلاسيكية تقليدية، إذ اهتمت فرقة مركز الفنون الأدائية للمسرح الراقص منذ تأسيسها العام 1988 بالفنون الشعبية والمزج المدروس، لتشمل البالية الكلاسيكي والجاز والرقص الحديث.

كشف الراقصون عن تمازج تعبيري جسدي متناغم، أسهم في إبراز دلالات اللوحات الاستعراضية الثلاث التي تضمنها العرض، وتحققت مجريات اثنتين منها داخل القصر والثالثة في الغابة، وعبّر بعمق عن حالة من الصراع بين القوى المتضادة ضمن فضاء خشبة مسرح متواضعة في قطع الديكور مع إضاءة موحية كان لها الدور الأكبر في انسيابية الأداء ونقل المُشاهد إلى حالة من الترقُّب والشجن العاطفي. كذلك اعتمد الفضاء العام المختزل على الأزياء البسيطة ذات الألوان الموحية المتناسبة مع حركة الجسد الرشيقة.

تألقت مجاميع الراقصين في العرض الذي أنتجه المركز الوطني للثقافة والفنون في مؤسسة الملك الحسين، وقدمت أجيالاً من أعمار مختلفة شكّلت لوحات مشهدية تماهت فيها أجساد الراقصين مع الأنغام الموسيقية والترانيم السيمفونية. وقد نجح العرض في إطلاق خيال المتلقي وتحريك مشاعره ليخوض تجربة العرض المليئة بالمفردات الجمالية.

الاشتغال على تبيئة العرض لم يطل العنوان فقط، الذي تغيّر من «الأميرة النائمة» إلى «الجميلة النائمة»، وإنما امتد أيضاً ليختزله من أربع ساعات إلى ما يقارب الساعة، لتقدم قمحاوي رؤيتها الإخراجية، مركّزةً على البعد الحسي الشفيف لجُمَل **تشايكوفسكي** الموسيقية.

وقمحاوي هي أول راقصة باليه محترفة في الأردن، تحمل درجة الماجستير في الباليه الكلاسيكي من الأكاديمية الملَكية البريطانية للرقص، ولها مسرحيات غنائية من مثل «عبر الرياح: حكايات عربية» التي عُرضت في مركز **كنيدي** للفنون الأدائية في **واشنطن**، كما صممت عروضاً راقصة عُرضت في غير مكان. ■

# فرص عمل مميزة

شركة مميزة من شركات القطاع الخاص جزء من مجموعة من وكلاء السيارات لبعض من أبرز العلامات التجارية؛ متمركزة في العراق، تقدم الشركة فرصة لا مثيل لها من فرص التطور الشخصي وفرص النمو الوظيفي إلى جانب التعويضات الممتازة. الشركة تبحث حالياً عن ملء الشواغر التالية:

## مدير التسويق

### المؤهلات المطلوبة

١- خبرة لا تقل عن ٨ سنوات خبرة في مجال التسويق في قطاع السيارات.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في التسويق، ادارة الاعمال، ويفضل من حملة الماجستير في ادارة الاعمال.
٣- القدرة الممتازة على التفاوض، العرض، الاتصال والتخطيط الاستراتيجي للتسويق.
٤- القدرة على اجراء مسوحات السوق وتحليل مفاهيم ومبادىء القطاعات المختلفة.
٥- القدرة على تحديد واقامة علاقات تعاقدية مع الزبائن.
٦- خبرة عملية في وضع الموازنات التقديرية والميزانيات.
٧- القدرة على انشاء وتحسين العلاقات مع جميع العملاء الداخلين والخارجيين وتمثيل الشركة بافضل صورة.

## مدير فرع

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ١٠ سنوات خبرة في نفس الوظيفة.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية او ما يعادلها.
٣- مهارات متقدمة في الاتصال، التحليل، التفاوض، واعدداد التقارير.
٤- خبرة عملية في وضع الموازنات التقديرية والميزانيات.
٥- مهارة استخدام الحاسوب.
٦- اجادة اللغة العربية والانجليزية قراءة وكتابة.

## مدير مشغل الصيانة

### المؤهلات المطلوبة

١- خبرة لا تقل عن ٦ سنوات في مجال الاشراف وصيانة السيارات، سنتين منها في منصب اداري.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية، الكهربائية، او الصناعية ويفضل من حملة الماجستير.
٣- القدرة الممتازة على التفاوض، الاتصال، حل المشكلات، وتنظيم العمل.
٤- المعرفة الجيدة بالمواصفات الفنية ومبادىء نظام ادارة الصيانة التطبيقية.
٥- الفهم الجيد لمفاهيم ومبادىء واجراءات السلامة.
٦- المعرفة الجية بمفاهيم تقييم وتقدير تكاليف الخدمة والمفاهيم اللوجستية وتقنيات ومعايير خدمات ما بعد البيع.
٧- استخدام اللغتين العربية والانجليزية بمهارة كلغة اعمال.

## المدير المالي والاداري

### المؤهلات المطلوبة

١- خبرة لا تقل عن ٧ سنوات في الادارة والمالية، ٤ سنوات في منصب اداري.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال او القانون ويفضل من حملة الماجستير في ادارة الاعمال.
٣- فهم جيد لديناميكية العمل واهمية الروح المعنوية للعاملين.
٤- مهارات متقدمة في العرض، الاتصال والتحليل وتنظيم العمل ومهارات حل النزاعات.
٥- القدرة المميزة على وضع الموازنات التقديرية والميزانيات.
٦- خبرة عملية في وضع وتطبيق السياسات والاجراءات وانشطة المسؤولية الاجتماعية.
٧- استخدام اللغتين العربية والانجليزية بمهارة كلغة اعمال.

## مدير قطع الغيار

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ١٥ سنة خبرة في مجالات ذات الصلة، ٦ سنوات منها في مستويات الادارة العليا.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال او ما يعادلها.
٣- القدرة على استخدام الحاسوب ومعلجات النصوص وجداول وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب المختصة بادارة المواد.
٤- المعرفة الجيدة بالمواصفات الفنية وبأسعار ومخاطر السوق المتعلقة بقطع الغيار.
٥- الفهم الجيد لمفاهيم تسعير المنتجات والقدرة على ادارة التكاليف والادارة اللوجستية والمعرفة بمبادىء وتقنيات ادارة المخازن والمستودعات.
٦- اجادة اللغة العربية والانجليزية قراءة وكتابة.

## الموارد البشرية وادارة الامتثال

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ٧ سنوات خبرة في ادارة الموارد البشرية، ٤ سنوات منها في منصب مماثل.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال او ما يعادلها ويفضل حملة الماجستير في الموارد البشرية.
٣- المعرفة الجيدة بقانون العمل، ادارة علاقات العمل، والقدرة على حل النزاعات.
٤- مهارات متقدمة في العرض والاتصال.
٥- القدرة على ادارة المواظفين عن بعد من كافة النواحي الادارية والتنفيذية.

## مدير مبيعات سيارات النقل الكبيرة

### المؤهلات المطلوبة

١- لا يقل عن ١٠ سنوات خبرة في مجال البيع.
٢- حاصل على درجة البكالوريوس في الهندسة أو ادارة الاعمال أو ما يعادله.
٣- القدرة على تحديد الأهداف وتدريب وتحفيز الموظفين على تحقيقها.
٤- مهارات العرض والتفاوض مع فهم كامل للصناعة.
٥- مهارات التفاوض المتقدمة.
٦- اجادة اللغة العربية والانجليزية.

مسؤوليات ادارية عامة لجميع الوظاذف المذكورة أعلاه (المسؤوليات الفنية سيتم تزويدها لاحقاً)

١- ادارة كافة الانشطة اليومية للدائرة والموظفين ووضع اهداف ومؤشرات الاداء للدائرة والموظفين.
٢- مسؤول عن وضع الموازنة التقديرية والميزانية والعمل على تحقيقها.
٣- إنشاء وتحسين العلاقات مع جميع العملاء الداخلين والخارجين وتمثيل الشركة بأفضل صورة.
٤- العمل مع الادارة لتحديد وتحقيق أهداف الشركة.

يرجى ارسال الطلبات عن طريق البريد الالكتروني الى الوظيفة المقدم لها:

customercare@gargour.com.jo

مسرحية «تمن بنات»

# سقوط المرأة مضرّجة بخساراتها

أحـداثٌ مركّبة بطلتها «الأنـثـى»، تلك التي اشتملت عليها المشاهد المتعاقبة في مسرحية «تمن بنات» من إخراج لانا ناصر، والتي قُدمت عبر عروض نظمها مسرح البلد بالتعاون مع شبكة **آت** 8 آذار/مارس بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة العالمي.

شُغلت المسرحية، بـدءاً مـن العنوان، بـدلالات وتأويلات مختلفة، إذ تحتمل كلمة «تمن» دلالتين تشير إحداهما إلى «ثمن» بمعنى «عـدد»، والثانية إلى «ثمن» بمعنى «سعر».

في المستوى الأول، فإن عدد البنات اللواتي ظهرن على خشبة المسرح سبعة: زينة عصفور، ديما بواب، مجد حجاوي، لانا ناصر، ندين شهوان، شيرين زعمط وتولين الساكت. والشخصية الثامنة فـي السياق العميق للعرض، كما توضح المخرجة لـ**السّجل**، هي المرأة المشاهِدة التي «قد ترى في محمولات العرض الفكرية والجمالية الفنية انعكاساً لحالةٍ عاشتها أو عايشتها».

أمّا في المستوى الثاني، فتسجل المسرحية موقفاً من النظرة المجتمعية للمرأة في بلدان العالم الثالث، المنطقة العربية بخاصة، عبر عرض ارتـدادات هذا الموقف وأثره في هواجس المرأة وأحلامها وآمالها ومخاوفها. وجرى تقديم ذلك في لوحات تلامس بصدق معاناة المرأة التي يتمثل أحد أسبابها في اعتمادها على الـخـارج فيما هـي تتلمس طريقها باحثة عن كمال ذاتها.

هذا الخارج يتجسد بعلاقات المرأة بمن حولها بشكل عـام، وعلاقاتها العاطفية بشكل خـاص، معتمدةً في الدرجة الأولى على مظهرها الخارجي ليعكس جوهرها الإنساني، وإذ تنتهي بها رحلة البحث تلك إلى الموت بما يحمله من دلالات الانكسار والغياب، فإن ذاتها لا تلبث أن تعاود النهوض لتتوحد مـع جـسـدهـا فـي عـلاقـة، يمكن وصفها بقراءة السياقات الرمزية للأحداث، بـ«الجديدة».

شكّلـت الـمـرآة الـتـي تـوسـطـت خشبة المسرح، بـؤرة العرض المركزية، محيلةً إلى الكيفية التي ترى فيها الأنـا صورتها وكأنما هي آخر يمكن محاورته والتواصل معه بحثاً عن المعنى العميق لكينونتها، كما اغتنى الفضاء الدلالي للمسرحية التي تابعها حشد كبير من الجاليات الأجنبية، باستخدام تقنيات تستند إلى فكرة الصورة وانعكاسها كخيال الظل، واعتماده أيضاً على قوة صوت **السوبرانو** ديما بواب ونادين شهوان، والعزف الحي لزينة عصفور على البيانو، وجماليات الأداء الجسدي الراقص لـ لانا ناصر.

ووسط إضاءة تَسيّدها الأبيض والأزرق، تسقط المرأة مضرّجة بخساراتها وانهزاماتها الـتـي رافقتها منذ الطفولة وظلـت تكبر معها وتحدّ من قدرتها على مواجهة واقعها ومجتمعها المقيِّد، لتنسدل ستارة العرض على الخشبة، بينما تبدأ كـل امـرأة برفع ستارتها لتقدم عرضها الخاص.

لانا ناصر

نـسـريـن أبــو حـــدرب، فـتـاة حـضـرت المسرحية، تقول لـ**السّجل**: «رأيـت نفسي تطير على خشبة المسرح وتتواصل مع معاناة المرأة التي تمثلت لي في صورة أمي وأختي وصديقتي»، فيما تؤكد رفيقتها نادين العساف: «أتمنى أن أسرد لهؤلاء الفنانات تجارب أراها وأعيشها حول الجور الواقع على المرأة، لعلهن يقدمنها على المسرح أسوة بما قدّمنه في هذا العمل، فربما يتغير شيء في نظرة المجتمع للمرأة». ■

## حفل تتويج
## أفضل عارضة وعارض

# إبراز الجانب الحضاري والسياحي للأردن

في أجـواء احتفالية صاخبة، تـوّجَ وزير السياحة الأسبق أسامة الدباس كلاًّ من عارضة الأزيـاء رمز الطوال من وكالة لانا بشارات، وعـارض الأزيـاء أنس حمادة من وكالة **سمز** بلقب «الموديل الذهبي في الأردن 2010» **The Golden Model 2010**.

سبق إعـلان الفائزين باللقب، عرض أزيـاء لملابس الرجال، ولفساتين سهرة من تصميم اللبناني عقل فقيه، تعددت أقمشتها وتنوعت بين التول والدانتيل والحرير والشبك، وتراوحت الألوان بين الفوشي والأحمر والنيلي والأزرق والأسـود، وتنافس في الحفل الذي أداره الإعلامي مازن دياب عشرون متسابقاً ومتسابقة من وكـالات عـروض الأزيـاء في الأردن.

تألفت لجنة التحكيم من عشرة محكمين من جنسيات مختلفة هم: المصمم اللبناني عقل فقية، الفنانة اللبنانية نورهان، ملك جمال لبنان السابق عزيز عبده، الممثلة الأردنية لارا صفدي، المصممة الأردنية ريم بيتموني، اللبنانيان شربـل راجـي وفـريـدة طنوس، الممثل السوري قيس الشيخ نجيب، الفنان **فرنسيس لوغول** من ماليزيا، **وجان كوبيت** من بريطانيا. وكما أوضح فقيه فإن المعايير التي أخذتها اللجنة في الحسبان استندت إلى حضور العارض على الخشبة، وطريقته في المشي وتناسق جسده.

غطّت هـذا الحدث الـذي أقيم في فندق كراون بلازا، محطات تلفزة عربية وعالمية، منها وكالة **رويترز** وتلفزيون **فاشن إريبيا**، إلى جانب صحف ومجلات محلية وعربية.

وكان الحفل استُهلّ بفقرة غنائية للفنانة نورهان، ثم قدم الفنانون مجد أيوب، هيثم الشوملي وتيما الجبر عـروضـاً فنية على المسرح.

الدباس أعرب عن سعادته بالحدث ومستوى التنظيم الرفيع، فيما عبّرت بشارات لـ**السجل** عن اعتزازها بفوز الطوال، مشيرة إلى أن هذه هي المرة الثانية على التوالي التي يكون اللقب فيها من نصيب عارضة من الوكالة التي تديرها، حيث فازت العارضة بانا الفرج باللقب العام 2009.

وأكـدت بشارات أن هذه المسابقة التي تسعى لانتخاب أفضل عارض وأفضل عارضة أزيـاء، تجاوزت منذ انطلاقتها للمرة الأولى العام 2009، الصورة التقليدية للمسابقات المشابهة، حيث تعمل على إبـراز الجانب الحضاري والثقافي والاجتماعي والسياحي للأردن، من خلال المتسابقين المشاركين، مع مـراعـاة الـعـادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع.

وكشفت بشارات أن دورة العام الجاري شهدت إقبالاً من المشتركين أكثر من الدورة الأولى، رادّةً ذلك إلى التطور التكنولوجي الذي سمح بالانفتاح على العالم من جهة، والإطار الراقي والمحافظ الذي تقدَّم فيه المسابقة. ■

# نت بانكر

خدمة موثوقة، سريعة، آمنة ومجانية

www.jkb.com.jo

**بنك الانترنت بنسخته الجديدة والمطورة يوفر لك المزيد من السرية والأمان* والسهولة في التعامل مع خيارات أوسع من الخدمات المصرفية الالكترونية**

الاستعلام عن أرصدة الحسابات وتفاصيل الحركات، طلب كشف حساب، التحويل بين الحسابات الشخصية، طلب أمر تحويل ثابت، التحويل لطرف ثالث من عملاء البنك، طلب دفتر شيكات، عرض نشرة أسعار العملات والفوائد بالإضافة إلى الخدمة الجديدة:

**التحويل لحساب طرف ثالث لدى أي من البنوك الأردنية**

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف ٥٦٨٦٧٥١ – ٠٦

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK

" أكثر من بنك "

* One Time Password "OTP"& Virtual Keyboard

## تصاميم الكسواني في «قوس قزح»

# عصْرَنة العباءة ضمن صيغة حداثية

ضمن أحدث تصميماتها لموسم صيف 2010، قدمت مصممة الأزياء زينب الكسواني مجموعة من العباءات الشرقية بلمسات أنثوية خلابة، وألوان حاكت «قوس قزح»، ليكون «قوس قزح» بذلك عنوان العرض ومضمونه أيضاً.

وعلى أنغام موسيقى شرقية بحضور طاغ لآلة الناي، وعلى وقْع ألحان أغانٍ عربيةٍ منْ زمن الطرب، اختالت العارضات على الخشبة فبَدَونَ فراشاتٍ ربيع وأزهاراً يانعة.

في العرض الذي أقيم في فندق **مريديان**، 18 آذار/مارس 2010، برعاية الأمير رعد بن زيد، عكست ألوان التصاميم المتماوجة بين الأزرق والبيج والذهبي والأخضر والوردي والأصفر والبنفسجي، دقةً في الاختيار الذي يحقق التناغم بين الألوان، ولفتت إلى قدرة العباءة على استيعاب القَصّات المضافة إليها وإبراز جمالياتها مهما كانت بساطتها ورقّتها.

لمسات الكسواني تجلّت عبر تطريزات تستلهم القطْبة الفلاّحية التي تتداخل معها أحجار الشوارزفكي والخَرَز والشّكّ اليدوي والكلَف، وقد تعددت أشكالها من أغصان الشجر وأوراق الورد والتشكيلات الهندسية على تنوعها.

وفي عدد من التصاميم، استثمرت المصممة جماليات الخط العربي الذي ظهر نثاراً من حروف قصيدة من الشعر العربي القديم، مطرَّزةً بألوان الكحلي والذهبي والخمري تحيط بحواف القبة والأكمام وكمَر العباءة من الأسفل، فيما تتوسط التصميمَ تطريزاتٌ بأشكال متناغمة. وفي عدد من القطع عمدت الكسواني إلى دمج أكثر من نوع من الأقمشة من الروسلك والروزمير والشيفون والأوغانزا والمشكوك معاً، لتغتني القطعة الواحدة بتنوّع خاماتها.

من الأثواب الأردنية المطرّزة، قدمت الكسواني الثوب المعاني بحلّة جديدة، مؤكدة نهجها في تقديم الطراز التقليدي للثوب ضمن صيغة حداثية تتفاعل معه وتبني عليه، وتميَّزَ الثوب بلونه الأبيض وقطبته المستوحاة من روح المكان، التي تتناسب ألوانها مع الأبيض وتدرّجاته.

بالإضافة إلى العباءات التي أخذت شكل الفساتين باعتمادها الأحزمة العريضة التي تحيط بالخصر مُبرزةً رقّته، قدمت المصممة فساتين قصيرة يمكن ارتداؤها فوق العباءة، وعبايات متنوعة الأكمام لتضم العريضة والمنسدلة والضيقة. وامتازت الأكمام بإضافات جمالية من الشيفون المطرَّز والخرز المشكوك، وجرى أحياناً دمجهما معاً، إضافة إلى العباءات ذات الكمّ القصير، التي تذكّر بالثوب «المرودن» القديم. كذلك تنوعت قَصّات القبة لتشمل الشكل الدائري والمثلث والمركّب وفق طبقات متراكبة بعضها فوق بعض.

تؤكد تصاميم الكسواني أن العباءة يمكن أن يجري ارتداؤها وفق طرق متعددة، إذا ما أضيف إليها من روح العصر، دون الاعتداء على شكلها المتوارَث أو تشويه جوهرها الأساسي، وبالتالي فإن العباءة تبدو قادرة على اجتذاب اهتمام الفتيات والنساء من جميع الأعمار.

العرض الذي نظمته وكالة لانا بشارات، تميّزَ بأسلوبه الحديث، وبتواؤم خطوات العارضات مع الموسيقى المقدّمة من **Music Box**، وقد نفذت مكياج العارضات سمية الصباغ، وتسريحات الشّعر المنسدل روجيه عطا للّه.■

# السيارة القديمة لها قيمة،
# والتسهيلات التجارية بتمولها!

بدون تحويل راتب | بدون كفيل حكومي

إمكانية التمويل بالمرابحة الإسلامية

شركة التسهيلات التجارية الأردنية م.ع.م.

Jordan Trade Facilities Company PLC

نحن هنا لنساعدك!

www.jtf.com.jo

الفرع الرئيسي 06/5671720 | فرع الزرقاء 05/3968880 | فرع الوحدات 06/4735666

فرع المدينة الرياضية 06/5158816 | فرع إربد 02/7255959

## «رم» و«بريباخ» في أمسية مشتركة بعمّان:

# حوار الموسيقى وتناغمها

على مدار ساعة، عبقت أجواء مسرح مركز الحسين الثقافي بتجليات موسيقية فريدة، مزجت بين الموسيقى الشرقية التي اشتهرت فرقة رم – طارق الناصر بتقديمها، والموسيقى الغربية التي قدمها عازفان من فرقة **بريباخ** الاسكتلندية هما: **كالم ماكريمان** على القربة والفلوت، و**إيوان ماكينزي** على الغيتار كلاسيك والقربة والكمان.

الاستعداد النفسي والحماسة المسبقة لدى الجمهور، أثْرَت أجواء الحفل الذي أقيم في 14 آذار/مارس 2010، وانطلق بتصفيق حار استُقبل به العازفون الذين استهلّوا الحفل بالمقطوعة الموسيقية **Mutts Favourite** التي تناغمت فيها أصوات الآلات الشرقية والغربية، لتشكّل حالة فريدة من الحوار المنسجم الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر لغة العالم الواحدة؛ الموسيقى.

اصطبغت المقطوعة التراثية الاسكتلندية تلك بنكهة جديدة، أضفتها عليها إيقاعات الآلات الشرقية، مؤشّرةً، كما غيرها من مقطوعات تضمنها الحفل، على الجهود التي بذلها الموسيقيون وهم يشتغلون معاً في فترة زمنية محددة، لإنتاج حالة من التفاهم بين موسيقاهم، في حوار متصل لاختيار ما يمكن تقديمه من مقطوعات.

الموسيقي طارق الناصر قال في حديث لـ**السّجل** على هامش الحفل: «تدربنا معاً على مقطوعات من التراث الاسكتلندي ومقطوعة واحدة من تأليف **غوردن دنكن**، فيما قدمت فرقتنا عدداً من مقطوعاتها الخاصة إضافة إلى مقطوعات من التراث الأردني».

وأبدى الناصر رضاه لما لمسه من تقبُّل الجمهور للمقطوعات التي تضمنها الحفل، رادّاً ذلك إلى أن الآلات التي جلبتها معها **بريباخ** معتقدةً أنها غير مستخدَمة أو شائعة في الموسيقى الشرقية، من مثل «القِرْبة» الآلة الشعبية في اسكتلندا، موجودة وحاضرة بشكل مؤثر في فعالياتنا المحلية الشعبية، و«الناس متعودون على موسيقاها».

تألّقَ العازفون في تقديم مقطوعة «ليل» من تأليف الناصر، حيث داعب نغم الناي إيقاعات القربة والفلوت، لتتواصل الأمسية مع موسيقى مقطوعة **Reel of Bogie** المستوحاة من الفلكلور الاسكتلندي، واعتمدت بشكل أساسي على آلتَي الغيتار والفلوت، ثم قدم العازفون مقطوعات: «عمان جيل جديد»، «جرش»، **Some Boy John** من تأليف **كالم ماكرمون**، «معانية»، وهي مقطوعة من التراث الأردني اعتمدت النايَ والمزمار، «جيشنا» التي بثت فرحاً في قاعة المسرح ودفعت الحضور لإطلاق الزغاريد والترنُّم على إيقاعاتها، ومقطوعة «نزلن على البستان» التي ردد الجمهور كلماتها في أجواء قاربت الكرنفالية.

ثم قُدمت بعد ذلك مقطوعة **The Lament for Mary** من التراث الاسكتلندي، التي تُعَدّ، كما أوضح **كالم** لجمهور الحفل، «أقدم مقطوعة اسكتلندية تُستخدم فيها آلة القربة»، وترافَقَ في عزفها كالم وإيوان على القربة، شاركهما عازفون من «رم» على العود والكمان. وبتوزيع موسيقي جديد قدّم الناصر مقطوعته «النار»، ليكون ختام الأمسية بمقطوعة «98» لـ **دنكن**، وموسيقى «رمية» للناصر.

وكان تقرر إقامة عرضَين متواصلين على المسرح نفسه بفاصل زمني بينهما لا يتجاوز الساعة، وذلك كما أوضح الناصر «نظراً للإقبال الجماهيري على العرض» الذي حضره أكثر من ألف شخص. وأكد الناصر أن هذه «ليست المرة الأولى التي تضطر فيها الفرقة لتقديم عرضين في اليوم نفسه والمكان نفسه»، موضحاً أن «الحالة الموسيقية تتجدد بتجدد العرض الذي لا بد أن يثريه حضور الجمهور وينعكس عليه».■

شركة توفيق غرغور وأولاده

# T. Gargour & Fils Co.

more than words

tgf

Since 1928

## *56 years of professional and reliable performance*


Wadi Saqra, Arar St. No. 233

Tel : +962 6 462 6611

Fax1. +962 6 462 2425

Fax2. +962 6 560 1015

P.O.Box : 419 Amman 11118 Jordan

E-mail : tgf@tgf.com.jo

www.tgf.com.jo

## «عمّان أحلى مكان»

# تعزيز السلوك الاجتماعي للنشء

«عمّان أحلى مكان»، هو الشعار الذي أطلقته مديرية الثقافة في أمانة عمان الكبرى، على سلسلة الورش المفتوحة التي نظمتها، لتشمل الحدائق التابعة للمديرية التي يزيد عددها عن العشرين.

تهدف الورش التي تم إطلاقها في حديقة الراية الهاشمية بالمدينة الرياضية، 8 آذار/ مارس 2010، إلى تعزيز السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى النشء، وبخاصة تعاملهم مع مفردات البيئة المحيطة بهم، عبر فعاليات أسهم في تنظيمها مؤسسة جسور الورد الثقافية، ومركز وقت للدراسات.

هذه الفعاليات تشمل قراءة قصص توعوية، وتدريب طلبة مدارس على أشغال يدوية بخامات ملتقطة من البيئة، بهدف إعادة إنتاجها لغايات جمالية ونفعية في الوقت نفسه، إضافة إلى مسابقة للطلبة في مجالَي الرسم والكتابة، للفئة العمرية المستهدفة، وهي، كما أوضح المدير التنفيذي للثقافة سامر خير خلال حفل الإطلاق، من 12 إلى 16 سنة.

خير بيّن أن هذه الورشة هي الأولى في سلسلة من الورشات التي تسلط الضوء على سلوكيات ترتبط باحترام الوقت، والالتزام بالقوانين، والتعامل مع أفراد المجتمع، بما يحقق تطلعات الأمانة للانسجام والتكامل في ما تضطلع به من دور ثقافي يعززه الجانب المعرفي.

تستهدف هذه الورش، بحسب رئيسة فريق تشغيل الحدائق الثقافية بالمديرية، لاورا الحديد، تفعيل دور الحدائق ومكتباتها مع المجتمع المحلي، بما يسهم في رفع الوعي لدى الأفراد بالقيم السلوكية الإيجابية. وترى الحديد أن ورشة «عمان أحلى مكان» تسهم في «تحفيز الأطفال بطرق جميلة وممتعة للحفاظ على البيئة بكل ما فيها»، مؤكدة أن الأمانة تعمل على توزيع برنامج الورش على الحدائق، وتفتح باب التعاون على مصراعيه مع طلبة المدارس.

خلال الحفل الذي قرأت فيه الكاتبة هيا صالح قصة بعنوان «سيرة حياة ورقة»، ناقشت فيها موضوع التدوير وأهميته في المحافظة على البيئة، أشار مدير مدينة عمان عمار غرايبة إلى أن الأمانة ستدرج ضمن مشاريعها المستقبلية خطة للتدوير، تبدأ بتنظيم زيارات للبيوت وتوزيع أكياس خاصة للورق والزجاج والمعادن، داعياً المجتمع المحلي بكل فئاته وأطيافه للمشاركة في سبيل إنجاح هذا المشروع.

الطلبة المشاركون الذين ارتدوا قمصاناً وقبعات تزينت بشعار الورشة الذي يدعو إلى الاهتمام بالنظافة العامة وحماية البيئة، قُسموا إلى مجموعات ثلاث: الرسم، وأعمال الصيانة، والأشغال اليدوية التي أشرف عليها الفنانان جلال عريقات وخلود بركات، وفيها تعلّم الطلبة كيفية تحويل عبوات المياه البلاستيكية إلى سمكات ملوّنة مثلاً، وبناء أعشاش للعصافير من عُلب اللبن والطحينية المستهلكة، وتصميم براويز لصورهم الخاصة من علب الكولا المعدنية.

اختُتم الحفل بتوزيع الجوائز على الرسوم المميزة التي أنجزها طلبة من مدرسة الأمين الأساسية التابعة لمديرية تربية عمان الثانية.

**السجل** التقت عدداً من المشاركين للتعرف على مدى الفائدة التي تحققت لهم من الورشة. الطالب موسى تحسين موسى يرى أن البيئة «تحتاج منا أن نحافظ على كل الأشياء الموجودة فيها، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بنظافتها الدائمة». أما الطالب عمر إسلام الطاهر، فقال: «أحب الأعمال الفنية والتشكيل، أحب أن أعيش في مكان نظيف، وهذا لن يتحقق لي إلا أذا بدأت بنفسي، ثم انتقلت نحو بيتي وحارتي ومدرستي».■

CONCENTRATE Wexcide 128

**وصل حديثاً إلى الأردن**
للمستشفيات والمدارس والمصانع والمزارع

# محلول مركز مطهر ومنظف في خطوة واحدة

•ينظف •يطهر •يزيل الروائح •مبيد للجراثيم والڤيروسات ١٠٠٪

معقم لليدين

للأسطح الصلبة

معقم يدين جيب

مناديل ورقية معقمة

FDA
MADE IN U.S.A
PRODUCT
Class A

Now Available:

**DEFEND** MASKS

مانع للضباب - يمتص الرطوبة - مقاوم للسوائل - مرنة - خالي من الفايبرجلاس

خالي من اية عصارات - 99% +BFE - 99% +PFE

أسعار خاصة للكميات - مستودعات الأدوية - شركات التوزيع

C3 Link Solution Architecture

TEKJO

للإستفسار: +962 6 420 5354 - +962 6 420 5357

## جامعات أردنية تشكو نقصاً في عدد من التخصصات
## حمَلة دكتوراه بلا عمل

# هل يكتفون باللقب الاجتماعي

سوسن زايدة

«ليس مهماً التخصص الذي تحمله، أو الجامعة التي تخرجتَ فيها، المهم أن يسبق حرف الدال اسمك، حينها ستتغير نظرة الجميع لك»، يقول «الدكتور إياد» لـ**السجل**.

عمل «الدكتور إياد» جاهداً لنيل هذا اللقب، وسافر إلى أحد بلدان أوروبا الشرقية، عندما كانت تدور في فلك المعسكر الاشتراكي، ونال الشهادة الذي تمنى لقبها طويلاً في تخصص «العلوم الحزبية الاشتراكية»، وهو تخصص بالكاد تعترف به الجامعات حالياً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

مع ذلك، فإن «الدكتور إياد» يشعر براحة وسعادة كبيرتَين، إذ يقال له «دكتور» كلما وُجّه حديث إليه، وهو ما يملؤه «فخراً» في ظل «مجتمع يتسم إجمالاً بالتفاخر في الألقاب العلمية، بصرف النظر عن المنجز العلمي لصاحبه»، كما يعترف بنفسه.

يقول «الدكتور إياد» إن أهله وأقربائه ومعارفه صاروا ينادونه بـ«الدكتور» منذ اليوم الأول لتسجيله في برنامج الدكتوراه، بوصف ذلك قد تحقَّقَ فعلاً.

نظرة «التفاخر الاجتماعي»، التي انسحبت على الألقاب العلمية، وبخاصة أرفعها، ربما دفعت بالآلاف من أبناء البلاد إلى نيل اللقب من أي جامعة كانت، وفي أي تخصص كان. وهو ما أنشأ حالة «غير طبيعية» في المجتمع، إذ برزت ظاهرة

العاطلين عن العمل من حمَلة الدكتوراه، وسط نقص واضح في عدد لا يُستهان به من تخصصات علمية في الجامعات، ما أسهم بالتالي في تردّي الوضع التعليمي في المملكة.

«أتممتُ دراسة الدكتوراه في القانون كي أصبح أستاذاً في الجامعة، وقد أُصبح قاضياً، فأنا من عائلة كبيرة ومعروفة. نلت الشهادة قبل ستة شهور، لكنني ما زلت عاطلاً عن العمل»، يقول أحمد لـ**السّجل**.

أحمد، 33 سنة، نال شهاداته في مجال القانون من جامعات أردنية، على نفقة والده وبعد عناء طويل مع التوجيهي، فبعد إخفاق استمر لخمس سنوات نجحَ أخيراً في السنة السادسة.

مشكلة العاطلين عن العمل من حمَلة درجة الدكتوراه طفت على السطح في شباط/فبراير 2000 عندما شكّل نحو خمسين منهم لجنة ونظموا اعتصاماً أمام مبنى رئاسة الوزراء مطالبين الحكومة بالضغط على الجامعات الرسمية والأهلية لإيجاد فرص عمل لهم. وقد شكّل مجلس الوزراء في حينها لجنة وزارية لمتابعة أمر إيجاد فرص عمل لحوالي 200 من حمَلة شهادة الدكتوراه بمختلف التخصصات.

لكن المشكلة ما زالت قائمة بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة للعام 2008 التي أظهرت أن معدل البطالة بين حمَلة شهادات بكالوريوس فأعلى بلغ 15,5 في المئة. ومن اللافت أن نسبة البطالة بعامة تزيد بارتفاع المستوى التعليمي، حيث تصل بين الأميين إلى 7 في المئة، وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية إلى 9,9 في المئة، والدبلوم المتوسط 12,6.

المشكلة أثيرت مجدداً في حزيران/يونيو 2009، عندما نشرت صحيفة **السوسنة** الإلكترونية بياناً أصدره عدد من الحاصلين على درجة الدكتوراه من جامعات رسمية (الأردنية واليرموك ومؤتة)، طالبوا فيه رئيس الوزراء، ووزير التربية والتعليم العالي، ورؤساء الجامعات الأردنية الرسمية والأهلية، النظر بعين المساواة بينهم وبين خريجي الجامعات الأجنبية.

وجاء في البيان: «إننا نواجه شبه إجماع من قبل معظم رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية بعدم التعيين، والحجج كثيرة، من أهمها عدم القدرة هؤلاء الخريجين على التحدث باللغة الإنجليزية، وقد أصبحت هذه الظاهرة عامة، وفي بعض الجامعات يتم رفض طلبات التعيين بطرق مزاجية ومن دون أي معايير مهنية وعلمية دقيقة».

البيان طالبَ الحكومة بدراسة أوضاع خريجي الجامعات الأردنية من حمَلة الدكتوراه، كلٍّ على حدة، عن طريق تشكيل لجنة محايدة من الحكومة ووزارة التعليم العالي والجامعات، تضع معايير وشروطاً معلنة ومتعارفاً عليها لتعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

البيان جاء «احتجاجاً» على توجهات حكومية أعلنها وزير التعليم العالي وليد المعاني في أيار/مايو 2009، لابتعاث 1200 طالب للدراسة في جامعات أجنبية لغايات التعيين في الجامعات كأعضاء هيئة تدريس.

خطوة الابتعاث جزء من خطة عمل كاملة عُرضت على مجلس الوزراء لتطوير التعليم العالي وإصلاحه، بتكلفة 400 مليون دينار ولمدة 5 سنوات.

**بدران: أنصح الراغبين بنيل درجة الدكتوراه أن يتوجهوا نحو التخصص المطلوب قبل السعي وراء اللقب بدافع اجتماعي**

تعود مشكلة البطالة بين حمَلة شهادة الدكتوراه إلى عاملين رئيسيين، يتفق عليهما الوزير المعاني ورئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران. الأول عدم أخذ حاجة السوق في الحسبان واختيار تخصصات لا تحتاجها الجامعات، بل ولديها فائض منها. فهنالك نقص شديد في أعضاء هيئات تدريس الجامعات الأردنية التي تحتاج إلى حمَلة الدكتوراه، ولكن في تخصصات معينة. والعامل الثاني هو المستوى المتدني لبعض حمَلة الدكتوراه، والذي يؤدي إلى رفض تعيينهم في هيئات تدريس الجامعات.

«الجامعات تتفاوت في مستوياتها، والمطلوب هيئات تدريسية على مستوى جيد قادرة على تخريج طلبة أكْفاء. خريجو الدكتوراه في التخصصات النادرة ومن جامعات جيدة يفرضون شروطهم لأنهم ندرة»، يقول المعاني لـ**السّجل**.

من جهته، يرى بدران أن الجامعات الرسمية لم تحقق بعد حاجتها من أعضاء الهيئة التدريسية في التخصصات المختلفة، فهناك فقط «اعتماد لـ 25 في المئة من هذه التخصصات»، والسبب يعود إلى نقص عدد أعضاء هيئات التدريس، وليس إلى نقص في البناء أو المساحة أو التجهيزات أو المكتبة. لذلك لجأت الجامعات إلى ابتعاث أعداد كبيرة إلى الخارج خلال العامين الأخيرين للحصول على درجة الدكتوراه في التخصصات الناقصة في الجامعات الرسمية والخاصة، رغم ما يتطلبه هذا من «تكلفة عالية» بحسب تعبيره.

«هناك فائض في عدد حمَلة الدكتوراه في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية واللغة العربية وآدابها، وهم الفئة المتعطلة عن العمل»، يقول بدران موضحاً أنه في حين تشهد تخصصات في مجال التربية تكالباً عليها، هناك نقص في تخصص تربية الطفل مثلاً، وهذا النقص يعود إلى عدم كفاية عدد المتخصصين في هذا المجال.

ولكي لا نفقد الفئة المتعطلة عن العمل من حمَلة الدكتوراه، يقترح بدران إعادة تأهيلهم وتخصصهم في مجالات مطلوبة. يقول: «أنصح الراغبين بنيل درجة الدكتوراه أن يتوجهوا نحو التخصص المطلوب قبل السعي وراء اللقب بدافع اجتماعي والتورط باختيار تخصص لا تحتاجه السوق».

لكن عملية إعادة تأهيل هذه الفئة، كما يؤكد المعاني، صعبة ومكلفة: «هم المسؤولون عن اختيار تخصصات غير مطلوبة، لذا عليهم أن يتحملوا نتيجة ذلك». ويضيف: «ديوان الخدمة المدنية يعلن باستمرار عن قوائم بالتخصصات المطلوبة، والجامعات أغلقت التخصصات غير المطلوبة. أما التخصصات المطلوبة فلا تستطيع الجامعات فتح أقسام لها لعدم وجود هيئات تدريس مختصة وبالمستوى المطلوب لذلك».

يعتقد المعاني أن عدد حمَلة درجة الدكتوراه في الأردن «كبير»، وأنه «لا حاجة لهذا العدد قياساً بمجموع عدد السكان». فبحسبه، هناك 7000 عضو هيئة تدريس و1632 طالب دكتوراه في الجامعات الحكومية، و700 طالب دكتوراه في الجامعات الخاصة، و25 ألف طالب ماجستير قد يتجه معظمهم إلى مواصلة دراستهم لنيل درجة الدكتوراه.

أما العدد الفعلي لحمَلة درجة الدكتوراه في الأردن فهو غير متوفر، باستثناء بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة العام 2008، وتقدر عددهم

بـ8,525 فرداً، منهم 918 أنثى.

البعد الاجتماعي عامل أساسي في الطلب على التعليم بشكل عام، وتحديداً الدراسات العليا، بخاصة في الجامعات العربية والأردنية، كما يرى أستاذ علم الاجتماع موسى شتيوي. ويوضح أنه قد لا يكون لدى الشخص الكفاءة أو الاهتمام أو الرغبة في الانخراط في الحياة الأكاديمية أو الاستمرار فيها، لكنه يفعل ذلك استجابة لمتطلبات المفاخرة الاجتماعية ولما يحظى به حرف «الدال» قبل الاسم من مكانة، فضلاً عن الميل لتحسين الوضع الوظيفي، ودوافع أخرى غير أكاديمية.

المتخصص في شؤون التعليم حسني عايش، يتفق مع شتيوي وبدران في أن المكانة الاجتماعية تشكل دافعاً رئيسياً لدى الساعين للحصول على درجة الدكتوراه. ويبين أن هذه المكانة تتجلى بوجه عام في ثلاثة عناصر: مستوى التعليم (الدكتوراه)، المهنة (أستاذ جامعة)، دخل مرتفع مع امتيازات اجتماعية أخرى.

ثمة بُعدٌ آخر في المسألة. إذ إن السعي نحو نيل التقدير الاجتماعي وتحسين الوضعَين الوظيفي والمالي، دفع بعضهم إلى محاولة الحصول على درجة الدكتوراه بطرق ملتوية وغير قانونية. ففي تموز/يوليو 2009 أوصت رئاسة الوزراء بتحويل 41 موظفاً للادعاء العام بسبب «حصولهم على شهادات علمية عليا مزورة».

وجاءت هذه التوصيات إثر تشكيل لجنة ضمت ممثلين عن عدد من الوزارات لحصر الحالات ومتابعتها. وتم إبلاغ الجهات الأمنية لإلقاء القبض على المشتبَه بهم، وما زالت قضاياهم منظورة أمام القضاء، حسبما أوضح لـ**السجل** المسؤول الإعلامي في وزارة التعليم العالي يوسف حميد.

الموظفون القائمون على رأس عملهم الذين تم منحهم مزايا وظيفية (تعديل وضع/أو زيادات إضافية) نتيجة حصولهم على مؤهل علمي ممن تحتاج شهاداتهم للمعادلة، بلغ عددهم 642 موظفاً، لغاية تموز/يوليو 2009، منهم 61 دكتوراه، و580 ماجستير، وواحد دبلوم عالٍ، وجميعهم ليس لهم قيود في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أي أنهم حصلوا على شهاداتهم خلال عملهم في الحكومة ولم تقيَّد الشهادات في ملفاتهم الوظيفية.

إلا أن شتيوي يرى أن قضية التزوير ليست الأسوأ، «لأن هناك من يتخرج ويحصل على شهادة بشكل رسمي، مستخدماً الواسطة أو الرشوة، لكن يصعب كشفه». ويصف هذا السلوك بـ«الكارثة» التي تحمل في ثنايا أبعاداً عدّة، أبرزها فقدان المكانة العلمية للشهادة في المجتمع، فعندما يكون هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يمارسون وظائفهم بأداء رديء، فإن ذلك يسيء إلى سمعة الحقول التي يتخرجون منها وإلى سمعة العلم بعامة، ونوعية التدريس ومستوى الطلبة الخريجين ونوعية البحث العلمي. وفي الغالب لا ينخرط هؤلاء في البحث لأنهم غير قادرين على ذلك. ويؤدي ذلك بالتالي إلى ضعف هذه العلوم وتراجعها. «للأسف فإن معظم هذه الشهادات موجودة في العلوم الإنسانية» يقول شتيوي.

ويلفت أستاذ علم الاجتماع إلى أن عدداً ممن يحصلون على درجة الدكتوراه من جامعات غير عربية ضئيل، وفي العادة لا يعودون إلى الجامعات العربية لأن «الأجور فيها متدنية»، وبالتالي فإن النسبة الأكبر من خريجي الجامعات العربية ممن يحصلون على شهادات بطرق ملتوية يعملون فيها، وهذا «مؤشر كارثي»، بحسب تعبيره. ويضيف: «المشكلة أنه ليس في جامعاتنا تمييز بين عضو هيئة تدريس كفؤ ومتخرج في جامعة جيدة بشهادة مرموقة، وبين المتخرج في جامعة ضعيفة. لا فرق في الرتبة الوظيفية والراتب، وبالتالي لا حافز للكفاءات في جامعاتنا».

إضافة إلى حالات تزوير شهادات الدكتوراه، يتحدث عايش عن ما يدعوه «انتشار الاحتيال» في إعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، عبر الحصول عليها من الإنترنت أو شرائها، وهذا «يجعل حامل الدرجة في ما بعد كمن لا يحملها، لأنه لم يتعلم أو يتدرب على البحث والإبداع». وفي الوقت الذي يؤكد فيه أن هذه الشهادات لا تفيد، يرى أن تعيين حمَلة هذه الدرجات في الكليات والجامعات يعني «تأبيد التخلف التعليمي أو تراجعه باستمرار».

ويقترح عايش عند تعيين حمَلة هذه الدرجات في جامعة أو كلية، «قيام لجنة من المختصين المشهود لهم بهذا الموضوع أو ذاك بمقابلة طالب العمل واختباره شفوياً وكتابياً قبل تعيينه، حتى لو كان خريج أرقى الجامعات». ■

ريجنسي پالاس

REGENCY PALACE

AMMAN

Recently Refurbished

# PASSIONATE COMMITMENT TO EXCELLENCE

Tel: +962 6 5607000 – Fax: +962 6 5660013
info@theregencyhotel.com – www.theregencyhotel.com

MEMBER OF
WORLDHOTELS
DELUXE COLLECTION

بريشة اريس كوبا

أحمد أبو خليل

## يا لحّامي الرمثا ومعان اتّحدوا

ما زال الجمل يُذبح ويُباع في محلات بيع اللحوم في كل من معان والرمثا دون غيرهما من المدن الأردنية، وبينما تُعَدّ الوجبة التي تحمل اسم «البخاري» في معان الأكثر شهرة في استخدام لحم الجمل، فإن الكُباب، بتسكين الكاف، وهي تشبه الكبة من حيث الشكل غير أنها تُطبخ باللبن بعد أن تُحشى بلحم الجمل المفروم، تُعَدّ الوجبة الأشهر في استخدامات هذا اللحم في الرمثا.

حتى الآن لم يُطرح في المدينتين سؤال «البلدي والمستورد» عندما يتعلق الأمر بلحم الجمل، وضمنياً يعدّ لحم الجمل بلدياً دون الحاجة إلى ذكر ذلك، ففي معان وهي التي تقع على تماسّ مباشر مع البادية فإن الناس يرون الجمال تتوالد وترعى أمامهم، أما ما يتعلق بالرمثا فإن مربّي الإبل من المناطق المختلفة، وبخاصة البادية الوسطى، يحتفظون بعلاقات معروفة منذ عقود طويلة مع المشتغلين باللحم هناك.

في منتصف آذار/مارس، أعلنت وزارة الزراعة عن السماح باستيراد الإبل من قطر والسودان، وهو ما قد يعني دخول التصنيف (بلدي/ مستورد) إلى ميدان لحم الجمل أسوة بباقي اللحوم الشقيقة. ■

## الحق في «الفذلكة»

مَن شبّ على شيء ليس بالضرورة أن يشيب عليه، كما هو وارد في المثل الشعبي الشهير..

فبشيء من التدقيق، يبدو أن استخدام هذا المثل ينبغي أن يقتصر على الأشخاص الذين يشبون على أشياء تنسجم وتلبي متطلبات نمط شخصياتهم، ثم يشيبون عليها بقناعة وانسجام مع ذلك النمط.

واقع الحال، أن كثيرين يشيبون على شيء يختلف كثيراً أو قليلاً، حسب الحالة، عن الشيء الذي شبّوا عليه، وذلك بالارتباط مع تقلبات أحوالهم بين زمن الشباب وزمن الشيب، فتكون الأمور التي شبّوا وشابوا عليها خاضعة لقرار يتحدد بحسب المصلحة في كل حالة.

هذا التمرين في الفذلكة الذي قمت به في السطور السابقة، قد يفيد كمدخل طويل نسبياً لحديث قصير عن فئة الديمقراطيين الجدد وأحياناً المعارضين الجدد.

أعرف رئيسَ جامعة شبّ وشاب أيضاً على كثير من القمع وخصومة الديمقراطية مع طلبته ومع الأساتذة والموظفين، لكنه قرر في ما تبقّى لديه من شيب (أطال اللّه عمره) أن يشيب على شيء من الديمقراطية والمعارضة.

بالطبع لا يجوز أن تتدخل فذلكتي في مصائر البشر وحقهم في تحديد محتويات شبابهم وشيبهم، لكن لا يجوز أن يصرّ من اختلف شيبه عن شبابه على أن يمرر ذلك علينا دون قليل من الاعتذار أو التوضيح أو على الأقل الاعتراف بالتغيير الذي حصل. ■

## «مقثاة» أردنية

هناك طريقتان رئيسيتان معروفتان أردنياً لتحقيق الاطمئنان على المستقبل تصلحان للعمل في هذه الأوقات ونحن على أبواب فصل صيف:

الأولى: دعوة الناس لكي يضعوا في بطونهم بطيخاً صيفياً بواقع بطيخة واحدة في كل بطن بما يتناسب مع حجمه. والثانية: دعوتهم لكي يضعوا أيديهم وأرجلهم في مياه باردة.

توجد بالطبع طرق أخرى أقل أهمية، كالدعوة إلى «أن لا يكون لك فكر»، أو إلى أن «تجعص ولا على بالك».. وما شابه، لكن التركيز هنا على تَيْنِك الطريقتين وذلك لارتباطهما بجذر واحد.

العام الجاري، لا تبدو هناك ضرورة لإجراءات الحد من الزراعة الصيفية وبخاصة البطيخ المهم للغاية المذكورة سالفاً، كما أن الأخبار التي نشرت خلال الشتاء الفائت حول وضع السدود المائية لا تستدعي ضبط الاستهلاك من المياه إلى الدرجة التي تحول دون ممارسة واسعة لعمليات نقع الأرجل والأيدي.

على الحكومة منذ الآن العمل على وضع الخطط لتفعيل الطريقتين المذكورتين، مع الأخذ في الحسبان ضرورة توفر شرطين:

الأول: أن لا تعمل الحكومة «من البحور مقاثي»، لأن ذلك سيعني وجود كميات بطيخ زائدة عن الحاجة، والثاني أن تكون كمية الماء المعدة لغايات نقع الأرجل والأيدي مناسبة لكي لا «نطيش على شبر ماء». ■

www.osram.com

تكنولوجيا وصناعة ألمانية

أقوى لمبة هالوجين في العالم

# كاسر الليل

## OSRAM NIGHT BREAKER

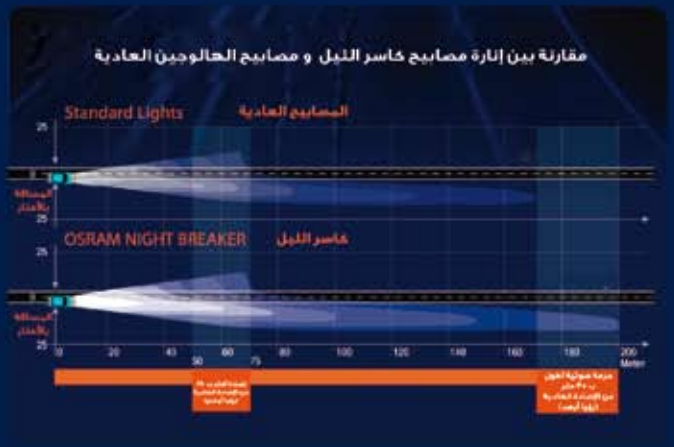


- رؤيا أوضح... إضاءة أكثر بـ ٩٠ ٪ من الإضاءة العادية.
- رؤيا أبعد... حزمة ضوئية أطول بـ ٣٥ متر من الإضاءة العادية.
- إضاءة أريح... الإضاءة البيضاء أكثر بـ ١٠ ٪ لراحة أكثر في القيادة.

كل هذه الميزات تجعل القيادة أكثر راحة ومتعة وامان بسبب الإضاءة البيضاء التي توفرها NIGHT BREAKER والتي هي اقرب إلى ضوء النهار الطبيعي.

•جميع مصابيح OSRAM متطابقة وممتثلة لمتطلبات الجودة لمصنعي السيارات وللمعاييرالاوروبية .

GEORGE ABUZEID & Co.
شركة جورج أبو زيد وشركاه
AUTO PARTS

SEE THE WORLD IN A NEW LIGHT OSRAM

# رابحة الدباس.. لا يوجد في قاموسي مستحيل

حسين نشوان

لها من اسمها نصيب، فهي «رابحة»، لأنها كما تقول «ربحتُ محبة الناس وثقة القائد»، وكانت أول سيدة تعين بمنصب محافظ في وزارة الداخلية، والأولى محافظاً لجرش.

تشرح رابحة الدباس، وهي أم لابنتين، لارا ولانا، أن ما أوصلها للمنصب هو مثابرتها وإصرارها وقوتها، ولو لم تكن كذلك «زمان رحت»، وتؤكد أنه لو عادت بها الحياة ستسير بالمثابرة ذاتها، وتعمل على الإنجاز نفسه، وفوق ذلك تطمح أن تكون أول رئيسة وزراء.

حلمت مذ كانت على مقاعد الدراسة في «مدرسة الراهبات» أن تتسلم منصباً مميزاً، أو أن تكون رائدة في أحد المجالات. وكانت تحب أن تصبح طبيبة، لكن حينما حصلت على منحة لدراسة الطب في سوريا، لم يوافق والدها.

كان أكثر من أدخل في نفسها حب دراسة الطب، مدرّس «الأحياء» فيكتور بيلا، وتبدي إعجابها بمديرة مدرستها، حينذاك، ميري برنارد حلو التي تصفها بالحزم والرقة، ما ترك في شخصية رابحة، التي تتواصل مع صديقات المدرسة باستمرار، آثاراً من قوة الإرادة.

رابحة التي جاءت في آخر العنقود من العائلة، بعد رباب وهاني وغازي ومنذر ومعاوية ومروان، درستِ الإدارة العامة والعلوم السياسية في «الأردنية»، وخلال دراستها، كانت تحلم أن تصبح سفيرة. غير أنها تزوجت في السنة الأخيرة، وأمست «سفيرة في منزل الزوجية»، بحسب تعبيرها.

تصف رابحة الإدارة بأنها فن، وهي تميل أحياناً لأن تكون «تاتشرية»، وأحياناً يتطلب الأمر أن تكون «غاندية».

تقول: «الإنسان الذي يدّعي إنه يعرف كل شيء يحكم على نفسه بالفشل، لأن الإنسان يقضي حياته وهو يتعلم». والديمقراطية عندها مشورة وسؤال. وعندما قيل إنها عينت محافظاً على «كوتا» المرأة، ردت: «لا، أنا لكل المجتمع، وأقف من الجميع على مسافة واحدة».

سافرتْ في السبعينيات إلى أميركا، وعملت في شركة تأمين، وعندما عادت، اشتغلت في وزارة العمل مديرة لدائرة المرأة، فطلبت من وزيرها آنذاك الموافقة على تأسيس حضانة، فكانت «العمل» أول وزارة تؤسس حضانة.

عملت في الثمانينيات في صندوق الأمم المتحدة السكاني واليونسكو، وتصف عملها بأنه كان ممتعاً وحيوياً لأنه يمس حياة المواطن. حفزها ذلك، لدراسة مبحث الدراسات السكانية ونيل درجة الماجستير.

عملها في مناصب متنوعة أغنى تجربتها. فقد أعـدّت وقدمتْ للتلفزيون الأردني برنامج «من حياتنا اليومية» الاجتماعي. وهي طباخة ماهرة، تحضّر كل المناسبات بنفسها، وتتقن إعداد الأكلات العربية والأجنبية.

تعشق المطالعة، بالعربية والإنجليزية، وتلمّ بالفرنسية أيضاً. وأكثر كتاب أعجبها **نساء النبي**. وبين يديها هذه الأيام كتاب كامل العجلوني **المرأة في الديانات**. تقرأ الصحف لمتابعة الشأن العام، وتهوى الرياضة التي مارستها لاعبة «فولي بول» في المدرسة. وكانت أول من أسس نادياً نسائياً رياضياً في الأردن.

عن يوم تعيينها محافظةً لجرش في 31 كانون الثاني/يناير 2010، تقول «كنت أتمناه منذ كنت صغيرة. دخلت ميداناً يعد حكراً على الرجال، وحققت أمنيتي». كان أول المهنئين ابنتها لانا، وذكرت أنها شعرت بتهدج صوت أخيها منذر وهو يبارك لها. أهمية تعيين رابحة الدباس في هذا المنصب، يفسر قضاءها شهراً تستقبل المهنئين. وتبوح لنا ببعض مشاعرها: «لو كان والداي اللذان زرعا فيَّ الثقة في النفس، أحياء لفرحا لتعييني».

عندما تسلمت المهمة لم يكن لديها شك في قدرتها على النجاح، وأول عمل قامت به الاجتماع مع المجتمع المحلي. ومن وحي ردود أفعالهم، راودتها فكرة أنه ربما لا يتقبل بعضهم الموضوع. ولكن عندما بدأتِ الحديث تبدّدت هواجسهم. «قلت لهم أنا جرشية، وبدَعْمِكم تكون المدينة نموذجاً».

سعت رابحة منذ البداية إلى قلب نظرية العمل، من الاقتصار على القيام بالعمل الأمني وحل النزاعات، إلى القيام بدور تنموي. وهي ترى أن جرش كمدينة أثرية وسياحية تحتاج إلى توافر الخدمات والبنية التحتية والمظهر الجمالي. وستعمل في خططها المقبلة على تعزيز النشاطات الثقافية، والملتقيات، وإقامة مهرجان خاص بالمدينة في عيد الاستقلال.

تصف نفسها بأنها «عصبية» أحياناً، لكنها تستدرك «أحب الكمال، والالتزام»، وتضيف «لا يوجد في قاموسي مستحيل. أمارس دوري كأي محافظ، وأعمل كممثل لجلالة الملك».

في موقعها الجديد تشق طريقاً لكل النساء؛ تقول: عندما توفيت إحدى النساء، «ذهبت لشِقِّ الرجال معزية بصفتي الرسمية، ولبيتِ النساء كذلك». الدولة الحديثة هي الدولة التي يسود فيها القانون. رابحة لا تتوانى عن تطبيق القانون فوراً. وتضيف بحزم «من لا يمتثل للقانون أوقفه». وعندما يتعلق الأمر بالمشكلات ذات الطابع العشائري، تجيب بالحزم نفسه «آخذ عطوة».

بعد تسلمها المهمة بأسبوع، تساقطت الثلوج، ما اضطرها للمبيت والمتابعة الميدانية، والتنسيق مع السير والشرطة والدفاع المدني، وتصف نفسها «أنا محافظ ميداني، ولا أعمل من وراء مكتب».

تعتز رابحة بأنها لا تفرض خياراتها على بناتها. وابنتها لانا تصرح لها «أنتِ مثلي الأعلى».

زيارة الملك الأخيرة لجرش واستقبالها له في المدينة، مثّلت بالنسبة لرابحة «مكرمة ورسالة».■